

التقرير السنوي

لعام 2016 م - 1437 | 1438 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع



صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الداخلية



خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
حفظه الله

التقرير السنوي لعام 2016 م - 1437 | 1438 هـ

أعد هذا التقرير ؛ إنفاذاً لما قضت به الفقرة الثانية من المادة (29) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/13) وتاريخ 3/3/1414هـ، المتضمنة أن: "على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية أن ترفع إلى مقام رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية تقريراً عما حقته من إنجازات مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية وما واجهها من صعوبات وما تراه من مقترحات لتحسن سير العمل فيها".

جدول المحتويات

البيان	الصفحة
العاملون بمنشآت القطاع الخاص حسب الجنس والجنسية 2016 م	41
السعوديون العاطلون عن العمل	42
أربعة محاور لإيجاد فرص وظائف للسعوديين	43
منشآت القطاع الخاص	44
نطاقات	45
عمل المرأة	47
الانكشاف المهني	48
التوطين الموجه	49
خدمات العمالة الوافدة	51
الشكاوى العامة وعدد عمالها التي تولاها التفتيش	52
المبالغ المستحقة على مخالفات نظام العمل لخمس سنوات	52
الزيارات التفتيشية	53
إحصائيات لوائح تنظيم العمل والتعديل على اللوائح	54
برنامج حماية الأجور	55
الفحص المهني	56
تسوية الخلافات العمالية	57
الخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن لنقل هيئات تسوية الخلافات العمالية لوزارة العدل	59
خفض الفرق بين تكلفة العمالة السعودية والوافدة	60
العمالة المنزلية	61
انجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية	63

البيان	الصفحة
المصطلحات والتعريفات	8
تقديم	13
الملخص التنفيذي	16
الرسالة	18
الخارطة التنظيمية	19
الشؤون الإدارية والمالية والخدمات المساندة	20
الموارد البشرية	22
الباب الأول	
منظومة العمل والتنمية الاجتماعية	26
استراتيجية منظومة العمل و التنمية الاجتماعية	27
الخارطة الإستراتيجية للوزارة	28
الباب الثالث : برنامج التحول الوطني	
برنامج التحول الوطني	32
التحدي الأول: مستوى البطالة المرتفع	33
التحدي الثاني: ضعف جاذبية العمل في القطاع الخاص	34
التحدي الثالث : عدم تمكن فئات المجتمع الأكثر حاجة من تحقيق الاستقلالية والاندماج الاجتماعي	35
التحدي الرابع : محدودية مساهمة القطاع غير الربحي في التنمية الاجتماعية	36
التحدي الخامس : تزايد حالات العنف الأسري	37
الباب الثالث : سوق العمل	
توظيف السعوديين بين عامي 2015 م - 2016 م	40

البيان	الصفحة
الباب الخامس: الخدمات المساندة	
المباني المملوكة والمستاجرة	126
المشاريع الإنشائية	131
الباب السادس : الجهات التي يرأس مجلس ادارتها الوزير	
المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية	136
المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام "إخاء"	137
الصندوق الخيري الاجتماعي	139
اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم	143
جائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز للتميز في العمل الاجتماعي	145
الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي	147

البيان	الصفحة
الباب الرابع : قطاع التنمية الاجتماعية	
رعاية الأيتام	76
رعاية الأحداث والمسنين	79
رصد المتسولين	81
الخدمات الصحية	82
رعاية المعوقين وتأهيلهم	83
الحماية الاجتماعية	84
البرامج والأنشطة	85
بناء استراتيجية القطاع غير الربحي	86
تحديات القطاع غير الربحي	87
الخطة الاستراتيجية لتفعيل مؤسسات القطاع غير الربحي	88
الضمان الاجتماعي	89
المستفيدون	91
الحالات القائم الصرف لها	92
الحالات الجديدة	92
الحالات المسقطه	93
برامج وخدمات الوكالة	94
البحث الاجتماعي	95
برنامج حساب المواطن	96
إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية	100

تعريف المصطلحات

المصطلحات و التعاريف

العاملون

هم العاملون على رأس العمل والمسجلون بمنشآت القطاع الخاص حسب الجنس والجنسية.

برنامج نطاقات

آلية الوزارة لتنفيذ سياسات التوظيف، التي صنفت من خلالها منشآت القطاع الخاص؛ وفقاً لنسب التوظيف فيها لنطاقات حسب الالوان التالية: أحمر ، أصفر، للمنشآت التي لم تستوف نسب التوظيف، والمنشآت باللون الأخضر (منخفض ، متوسط ، مرتفع) ، والبلاتيني، التي استوفت نسب التوظيف حسب التدرج.

النطاقات الآمنة

المنشآت التي تقع في النطاق الأخضر فما فوق.

منشآت القطاع الخاص

المنشآت التي تخضع لنظام العمل، وتم تصنيف منشآت القطاع الخاص حسب حجم العمالة لخمس فئات:

الحجم الصغير جداً | عدد عمالها 9 عمال فأقل

الحجم الصغير : من 10-49 عاملاً

الحجم المتوسط | منشأة متوسطة (فئة أ) من 50 إلى 99 عاملاً، منشأة متوسطة

(فئة ب) من 100 إلى 199 عاملاً، ومنشأة متوسطة (فئة ج) من 200 إلى 499.

الحجم الكبير | من 500 - 2999 عاملاً

الحجم العملاق | من 3000 فأكثر

تعريف المتعطل حسب منظمة العمل الدولية (ILO)

يعرف العاطل عن العمل بأنه فرد بلغ عمره (15) سنة فأكثر، وقادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، دون الحصول عليه.

التوظيف الجديد

المشتركون المسجلون في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لأول مرة، وتم اعتمادهم في منشآت القطاع الخاص بعد اجتياز فترة التجربة.

توظيف العائدين

المشتركون المسجلون في القطاع الخاص الذين سبق أن اشتركوا في نظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في فترة سابقة وانقطعوا عن الاشتراك ثم عادوا للاشتراك.

المُقيمين

العمالة الوافدة التي تقيم بالمملكة بصورة نظامية، وتشمل الشرائح التالية:
(العمالة الوافدة بمنشآت القطاع الخاص، العمالة الوافدة بالقطاع الحكومي،
العمالة الوافدة المنزلية، المرافقين للعمالة الوافدة).

المستفيد

أي شخص (أو أسرة) يحمل رقم مستفيد في قطاع التنمية .

المعاش

المبلغ المنتظم الذي يتقرر للمستفيد بموجب أحكام نظام الضمان الاجتماعي.

المساعدة

المبلغ المقطوع الذي يتقرر للمستفيد بموجب حكم المادة (13) من نظام
الضمان الاجتماعي.

العاجز عن العمل (غير المعال)

من ثبت طبيًا أنه غير قادر بصفة دائمة أو مؤقتة على القيام بأي عمل أو نقصت
قدرته على أداء العمل المناسب بسبب مرض أو عاهة وليس له عائل مقتدر أو
مصدر كافٍ للعيش.

سن الشيخوخة

كل من تجاوز الستين من العمر وليس له عائل مقتدر أو مصدر كافٍ للعيش .

الأسرة

مجموعة مكونة من زوج وزوجة (أو أكثر) وأولادهما أو بعض أفراد هذه المجموعة.

الأسرة غير المعولة

أي أسرة ليس لها عائل إما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الفقد أو السجن أو الهجر
أو غير ذلك، ولم يكن لها مصدر كافٍ للعيش .

العائل

كل مسؤول مقتدر على إعالة شخص أو أشخاص تلزمه نفقتهم شرعاً .

مراكز التنمية الاجتماعية

تعتبر مراكز التنمية الاجتماعية على ضوء ما ورد في القواعد التنفيذية لللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم 161 في 11/5/1428 هـ مؤسسات حكومية اجتماعية تقوم على أساس إقناع المواطنين بحاجات مجتمعاتهم المحلية إلى النمو والتطوير وإشراكهم في بحث احتياجاتهم ومشاكلهم وتخطيط برامج الإصلاح اللازمة ومشاركتهم مادياً وأدبياً في سبيل تنفيذ هذه البرامج

لجان التنمية الاجتماعية الأهلية

هي لجان مكونة من عدد من المواطنين ، بهدف تلمس احتياجات المجتمع المحلي ، والعمل على تحقيقها بالمشاركة مع الدولة ممثلة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ، ويمكن تعريف اللجنة إجرائياً بأنها مجموعة مواطنين من ذوي الرأي والمشورة يكونون مجلس إدارة و يتم انتخابهم عن طريق مراكز التنمية الاجتماعية المشرفة على اللجنة ويكونون من محبي العمل التطوعي لتمثيل الأهالي واقتراح البرامج والمشروعات واكتشاف الموارد المالية والبشرية وزيادة الوعي وجمع المساهمات الأهلية

الجمعيات الأهلية

كل مجموعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة ، مؤلفة من أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية ، أو منهما معاً ، غير هادفة للربح أساساً ، وذلك من أجل تحقيق غرض من أغراض البر أو التكافل أو نشاط ديني أو

اجتماعي ، أو ثقافي ، أو صحي ، أو بيئي، أو تربوي ، أو تعليمي ، أو علمي ، أو مهني ، أو إبداعي ، أو شبابي ، أو سياحي ، ونحو ذلك من النشاطات.

الجمعيات التعاونية

هي كل جمعية يكوّنها أعضاء منطقة معينة طبقاً لأحكام نظام الجمعيات التعاونية وتكون غايتها تحسين حالة أعضائها سواء في نواحي الإنتاج أو الاستهلاك أو التسويق باشتراك جهود الأعضاء متبعة في ذلك المبادئ التعاونية

المؤسسات الأهلية

أي كيان مستمر لمدة معينة أو غير معينة ، يؤسسه شخص أو أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية أو منهما معاً ، غير هادف للربح أساساً ، وذلك من أجل تحقيق غرض أو أكثر من أغراض النفع العام أو المخصص ، ويعتمد على ما يخصصه له المؤسس أو المؤسسون من أموال ، أو أوقاف، أو هبات أو وصايا

جمعيات محلية صغيرة*

كل مجموعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة مؤلفة من أشخاص ذوي صفة طبيعية أو اعتبارية أو الاثنين معاً ، غير هادفة للربح من أجل تحقيق غرض واحد محدد ومتخصص من أغراض البر والتكافل بحيث لا يزيد رأسماله التشغيلي عن 100 ألف ريال .

*اللائحة تحت التأسيس

مراكز الإرشاد الأسري

هي مراكز تعنى بتقديم خدمات التوعية والإرشاد والتثقيف الأسري والاجتماعي، والمساندة النفسية والاجتماعية لكلا الجنسين، وعقد الندوات العلمية، والدورات التدريبية والتأهيلية، وورش العمل ذات العلاقة بالأسرة والترابط بين أفرادها ، ويشمل ذلك الإرشاد سواء كان ذلك بالمقابلة إما بالهاتف،أو بالإنترنت ، أو أية وسيلة أخرى بعد إقرارها من الوزارة. ويتم تأسيس هذه المراكز بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (409) وتاريخ 27/12/1433هـ.

مراكز ضيافة الأطفال الأهلية

هو المركز الأهلي المخصص لرعاية الأطفال ، وتقديم أنشطة تربية وترفيهية هادفة لمدة زمنية معينة خلال اليوم، وتعود ملكيته لإحدى المواطنات، أو الجهات الاعتبارية من الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، أو التعاونية ، أو لجان التنمية الاجتماعية الأهلية. ويتم تأسيس هذه المراكز بموجب القرار الوزاري رقم (53121) وتاريخ 18/5/1434هـ.

مركز البحوث والدراسات الاجتماعية

يهدف إلى رصد القضايا والظواهر والمشكلات الاجتماعية في المملكة، وإجراء البحوث والدراسات والمسوح الاجتماعية حولها، واقتراح التوصيات والحلول المناسبة لها ، وعقد الدورات التدريبية والتأهيلية، وورش العمل، واللقاءات العلمية، والمنتديات ذات العلاقة بالشأن الاجتماعي وعدم القيام بإجراء أي بحوث أو دراسات أو استشارات خارجية عن هذا النطاق بموجب قرار وزاري رقم (45) وتاريخ 27/02/1432هـ.

الصناديق الأهلية / الصناديق العائلية*

أي كيان مستمر لمدة معينة أو غير معينة ، يؤسسه شخص أو أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية أو منهما معاً ، غير هادف للربح أساساً ، وذلك من أجل تحقيق غرض أو أكثر من أغراض النفع العام أو المخصص ، ويعتمد على ما يخصصه له المؤسس أو المؤسسون من أموال ، أو أوقاف ، أو هبات أو وصايا

مجالس الجمعيات الأهلية*

هي مجالس تهدف لدعم برامج الجمعيات وبحث سبل تطويرها بما يضمن استمرار أعمالها. وتساعد هذه المجالس والجمعيات على إيجاد منصة موحدة لتشارك التحديات والمقترحات التطويرية كما تسهل هذه المجالس تواصل الجمعيات مع الجهات الحكومية والداعمين للجمعيات لإيصال صوتهم.

مجالس المؤسسات الأهلية*

هي مجالس تهدف لدعم برامج المؤسسات وبحث سبل تطويرها بما يضمن استمرار أعمالها وتساعد هذه المجالس المؤسسات على إيجاد منصة موحدة لتشارك التحديات والمقترحات التطويرية كما تسهل هذه المجالس تواصل المؤسسات مع الجهات الحكومية والداعمين للمؤسسات.

* اللائحة تحت التأسيس

تقديم

تتمثل غاية وزارة العمل و التنمية الاجتماعية في تمكين سوق عمل شمولي ومستدام ومتوازن ، والإسهام في بناء مجتمع متماسك وواعٍ و شمولي من خلال التنمية المتوازنة والمستدامة، كما تتطلع الوزارة لبناء وتطوير القطاع غير الربحي وزيادة مساهمته في التنمية الاجتماعية، وهذه أهداف كبرى للوزارة تسعى لتحقيقها وفقاً لعدد من الاستراتيجيات، خاصة فيما يتعلق بتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي والتكامل مع المؤسسات التي يرأس الوزير مجالس إدارتها، والربط مع الجهات الحكومية لضمان التنفيذ الناجح لبرامج الوزارة وخططها الاستراتيجية. يسرني أن أقدم التقرير السنوي لوزارة العمل و التنمية الاجتماعية ، الذي يتضمن رسداً لمجمل ما تحقق ، ومن أبرزه:

- انتقال 25.633 مستفيداً من دائرة الاحتياج (الضمان الاجتماعي) إلى دائرة الإنتاج نتيجة اعتماد سياسات لحكومة شروط الإستحقاق وتطوير آليات الدعم للضمان الاجتماعي سعياً لمستهدف عام 2020 وهو 150,000 مستفيد ممكن.
- تعديل نظام رعاية المعوقين والذي يسهم في تشجيع توظيف وعمل الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل وتمكينهم من الحصول على فرص عمل لائقة. كما تم الإنتهاء من إعداد الاستراتيجية الوطنية لذوي الإعاقة.
- وصول نسبة الامتثال بنظام حماية الأجور إلى 56.2% متجاوزاً المستهدف للعام 2016 وهو 50% ، تتمثل في قياس نسبة العاملين في القطاع الخاص الذين يتم تحويل مرتباتهم حسب نظام حماية الأجور من إجمالي العاملين بالقطاع الخاص التابعين للمنشآت الملزمة بتطبيق نظام حماية الأجور.
- بلغ عدد حالات تطوير المهارات للسعوديين - من خلال إكمال التدريب الإلكتروني، أو التدريب المدمج أو التدريب على رأس العمل بالإضافة إلى عدد الشهادات المعتمدة - 249,365 حالة مقارنة بالمستهدف 180,000 حالة لعام 2016.
- وصل معدل تكلفة توظيف السعوديين مقارنة بالوافدين إلى 402% مقارنة بمستهدف 380% وتسعى الوزارة إلى زيادة جاذبية العمالة السعودية من خلال خفض الفجوة بين تكلفة الفئتين.
- وصول عدد المتطوعين في منظمات القطاع غير الربحي إلى 34,148 متطوعاً متجاوزاً المستهدف للعام 2016 وهو 30,000 متطوع ، و بقيمة اقتصادية تعادل 30.7 مليون ريال سعودي محققة المستهدف لعام 2016.
- التوسع في القطاع غير الربحي وزيادة إسهامه في الناتج المحلي؛ حيث بلغت نسبة الجمعيات المتخصصة التي تدعم الأولويات التنموية في التحول الوطني 29% ، كما بلغت نسبة نمو المنظمات الأهلية 12.4% متجاوزة المستهدف 7% لعام 2016 ، محققة مستوى أعلى من الحوكمة و الشفافية.
- تطوير خدمات مراكز الدعم و الإرشاد الأسري من خلال زيادة عدد مراكز الإرشاد الأسري ووحدات الحماية الاجتماعية؛ حيث بلغت 158 مركزاً ووحدة مقارنة بالمستهدف لنفس العام و هو 70 مركزاً ووحدة. أما مايتعلق بحماية المجتمع من آفة العنف الأسري فلقد اجتازت نسبة بلاغات العنف الأسري التي تمت معالجتها خلال 3 أشهر من استلام البلاغ 87% مقارنة بالمستهدف 45%.
- تأتي هذه الإنجازات؛ ثمرة للرعاية الكريمة التي شملت بها القيادة الحكيمة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية و هي ما سيمثل - بإذن الله تعالى - امتداداً لنقلة نوعية في سوق العمل وتنمية المجتمع و القطاع غير الربحي.
- أسأل الله - عزّ وجل - أن يبارك في الجهود و يسدد الخطى.

علي بن ناصر الغفيص
وزير العمل و التنمية الاجتماعية

المقدمة

- الملخص التنفيذي

- الرسالة

- الهيكل التنظيمي

- الميزانية

- الموارد البشرية

الملخص التنفيذي

يقدم التقرير - باختصار- ملخصاً لرؤية الوزارة ورسالتها، وما يُقدم في هذا الإطار من توفير الدعم والحماية الاجتماعية، والعمل يداً بيد مع الأفراد والجهات ذات الصلة، والنهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال تحديث البرامج التي تساعد على التحول من الرعاية إلى التنمية، ثم التنمية المستدامة التي تعد هدفاً أساسياً لمبادرات الوزارة وبرامجها، ورؤية المملكة 2030 .

ويستعرض التقرير منظومة العمل والتنمية الاجتماعية وخطتها الاستراتيجية وركائزها الثمانية، المتمثلة في الوظائف المستدامة، وتنمية المهارات، والتوازن بين العمالتين الوطنية والوافدة، والاندماج والتكاتف الاجتماعي، وكذلك التنمية الاجتماعية المستدامة، والرعاية الاجتماعية، والآليات والسياسات الداعمة لتلك الركائز.

وتتضمن الخارطة الاستراتيجية لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية عدداً من التوجهات الاستراتيجية هي: تنمية المجتمع - سوق العمل - والقطاع غير الربحي، حيث تعمل الوزارة من خلال هذه العناصر على الإسهام في بناء مجتمع متماسك واع، إضافة لتوفير الرعاية التنموية الدائمة للأفراد والأسر، وتطوير آليات التنمية والحماية الوقائية للمجتمع، وكذلك تسهيل حصول المواطنين على فرص عمل مناسبة، من خلال الالتزام بتطبيق السياسات والتشريعات، كما تعمل الوزارة على تطوير القطاع غير الربحي وزيادة إسهامه في التنمية الاجتماعية، وتشجيع العمل التطوعي.

ويستعرض التقرير في الباب الثاني برنامج التحول الوطني، ومدى ارتباطه باستراتيجيات منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، إضافة إلى التحديات التي تواجه مراحل الإنجاز فيه، وكذلك مؤشرات قياس الأداء.

وفي الباب الثالث يستعرض التقرير سوق العمل وآليات التوظيف؛ إذ شهد عام 2016م زيادة في أعداد الموظفين السعوديين من الذكور والإناث بالقطاع الخاص، وتم توظيف 248,999 موظفاً وموظفة، يمثل

الذكور 53% وعددهم 132,290 موظفاً، والإناث 47% بعدد 116,709 موظفة. وفي نفس الوقت تزايد عدد السعوديات على رأس العمل في نهاية 2016م بمقدار 51,040 سعودية بنسبة 10% عن عام 2015م، كما يظهر التقرير ما قامت به الوزارة من تعديل لسياسات سوق العمل لتحفيز إيجاد فرص وظيفية لائقة للسعوديين وخفض البطالة عن طريق أربعة محاور؛ رفع نسب التوطين في برنامج نطاقات ، وتقنين أنظمة الفصل الجماعي ، و تعديل سياسات العمل الجزئي، وتنظيم العمل الحر، كذلك يبين التقرير ما قامت به الوزارة لمواجهة الانكشاف المهني ومتابعة مؤشرات واعتبارها من أهم مؤشرات الأمان الاقتصادي والمهني في المملكة.

ويقدم التقرير حصراً لأنواع التوطين الموجه، ومنها التوطين القطاعي، والتوطين المناطقي، والتوطين الحصري، والتوطين النوعي، إضافة إلى برنامج توافق وهو برنامج عمل الأشخاص ذوي الإعاقة وفق رؤية استراتيجية متكاملة.

كما يشير التقرير إلى تسوية الخلافات العمالية التي توليه الوزارة أهمية كبيرة للحد من المنازعات بين طرفي العلاقة العمالية، حرصاً على استقرار العلاقة، وإنهاء القضايا العمالية في جميع المنشآت؛ لتوفير بيئة عمل جاذبة وصحية، كما يستعرض التقرير القضايا التي تم البت فيها، وإضافة لذلك شكّلت الوزارة لجنة مختصة للنظر في خلافات العمالة المنزلية ومن في حكمهم.

ومن المبادرات التي تضمنها التقرير مبادرة خفض الفرق بين تكلفة العمالة السعودية والوافدة، ووضع استراتيجية وطنية لتوظيف وحماية ذوي الإعاقة، وإنشاء مجالس قطاعية، وتشجيع العمل عن بعد، وتطوير آليات قنوات التوظيف طاقات، ودروب، واستقدام وخدمات العمالة الوافدة، وخدمات التشغيل، والتفتيش وعلاقات العمل. وكذلك مبادرة السلامة والصحة المهنية، والتفتيش الموجه.

ويستعرض التقرير في الباب الرابع مهام وأدوار قطاع التنمية الاجتماعية، كما يستعرض التقرير استراتيجية تمكين القطاع غير الربحي ووضعه الراهن، وأهم التحديات والصعوبات التي يعاني منها القطاع والممكنات الرئيسية لتمكين القطاع غير الربحي، وبعد ذلك تطرق التقرير للخطة الاستراتيجية لتفعيل مؤسسات القطاع غير الربحي والمحاور الخمسة لتنفيذ الاستراتيجية وأبرز المبادرات المندرجة تحت هذه المحاور.

وخلال المرحلة الماضية تم -ولله الحمد- تحقيق عدد من الإنجازات المتعلقة ببرنامج التمكين حيث تم انتقال 25.633 مستفيداً من دائرة الاحتياج (الضمان الاجتماعي) إلى دائرة الإنتاج نتيجة اعتماد سياسات لحوكمة شروط الإستحقاق وتطوير آليات الدعم للضمان الاجتماعي سعياً لمستهدف عام 2020 وهو 150,000 مستفيد ممكن كما تم العمل من خلال عدد من ورش العمل على تحديد محاور و أهداف برنامج التمكين و تحديد الفئات المستحقة للخدمات التي سوف يتم توفيرها من خلال هذا البرنامج، وبعد ذلك تم الانتهاء من عمل وتصميم حوكمة البرنامج والهيكل التنظيمي و تم تحديد جميع الأدوار و المسؤوليات لجميع الأشخاص المؤثرين في سير البرنامج و ذلك لضمان الشفافية والوضوح وعدم وتداخل الأدوار بين فريق العمل و تحقيق المنفعة المرجوة وفق طريقة عمل احترافية. وبعد ذلك أتت ضرورة تشكيل لجنة توجيهية للبرنامج، وذلك من خلال تحديد الجهات ذات العلاقة المؤثرة في برنامج التمكين، وتم أيضا وضع آلية اتخاذ قرار لهذا المجلس التوجيهي، وذلك للخروج بقرارات سريعة ومتزنة تدعم سير المشاريع المندرجة تحت هذا البرنامج مما يضمن عدم تأخر عجلة التطوير، وتوفير الدعم اللازم إذا دعت الحاجة، ومن ثم تطلب الأمر وضع منهجية واضحة وميسرة لضمان وضوح سير وتوجه هذه المشاريع والبرامج المتعلقة بالتمكين بحيث تكون المنفعة موجهة وفقا للأهداف الاستراتيجية التي تخدم البرنامج بشكل مباشر. و من أحد الإنجازات التي تمت وضع خطة تواصل مما يبقي فريق العمل على مسافة واحدة من بعضهم ويساهم في نقل الخبرات والتجارب، وتم

أيضا تعريف آلية التصعيد المتبعة في حال وجود المشاكل و طلب الدعم وأخيرا تم الإنتهاء ولله الحمد من وضع نموذج قياس مؤشرات الأداء للبرنامج ليتسنى قياس الأثر والمنفعة المراد تحقيقها.

هذا وتقوم وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة بمسؤولية توفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين خاصة أولئك الذين تحيط بهم مشاكل اقتصادية واجتماعية يعجزون عن مواجهتها والتغلب عليها، لعدد من فئات المجتمع المتمثلة في (الأشخاص ذوي الإعاقة ، الأيتام، المسنين، الأحداث، حالات الحماية). حيث قامت الوزارة برفع تعديلات نظام رعاية المعوقين والإنتهاء من اعداد الاستراتيجية الوطنية لذوي الإعاقة ووضع استراتيجية لكفالة الأيتام من ذوي الظروف الخاصة لدى الأسر الكافلة كما قامت الوزارة بتطوير إطار عمل لتنفيذ العقوبات البديلة للأحداث.

إنَّ ما تقوم به دور ومؤسسات ومراكز الرعاية الاجتماعية من استقبال وإقامة أفراد الفئات المحتاجة للرعاية وماتقوم بتوفيره للمقيمين فيها من كافة متطلبات الإقامة الكاملة إضافة إلى توفير عدد من البرامج والخدمات المناسبة لكل فئة مثل الإعانات المالية للأشخاص ذوي الإعاقة والأجهزة الطبية المعينة وبرنامج الرعاية المسنين وتعليم الأيتام والقروض الإنتاجية المدرة للدخل.

ويختتم التقرير في الباب السادس انجازات الجهات التي يرأس الوزير مجالس اداراتها ولا تقوم برفع تقارير منفصلة عن انجازاتها للمقام السامي.

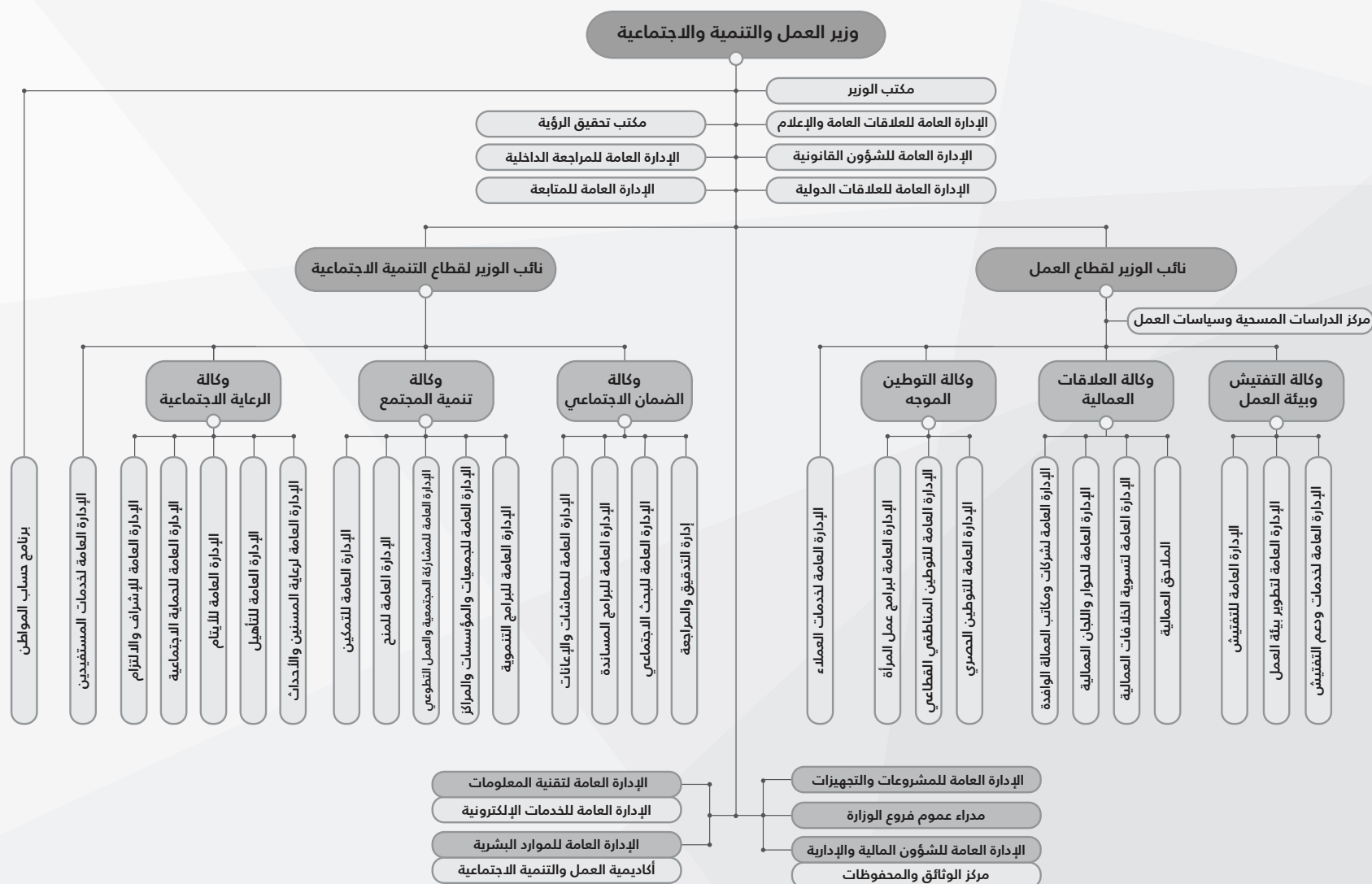
حرص التقرير السنوي لعام 1437/1438 هـ - 2016م على إظهار التحديات التي سيتم بإذن الله التعامل معها.

الرسالة

توفير الدعم والحماية المجتمعية والعمل يدا بيد مع الافراد والجهات لتمكين المجتمع من النهوض بالاقتصاد عبر بنية أساسية متكاملة تضمن التنمية المستدامة لنا ولأجيالنا القادمة

 التنمية المستدامة لنا ولأجيالنا القادمة	 النهوض بالاقتصاد عبر بنية أساسية متكاملة	 لتمكين المجتمع	 العمل يدا بيد مع الافراد و الجهات	 توفير الدعم والحماية المجتمعية
<ul style="list-style-type: none"> • التنمية المستدامة هي الهدف الأساسي لمبادرات الوزارة ورؤية 2030 والتأكيد هنا على أهميتها الآن و في المستقبل. 	<ul style="list-style-type: none"> • تحديث السياسات و بناء البرامج التي تساعد على التغيير من الرعاية الى التنمية، والذي بدوره يساعد في النهوض بالإقتصاد. 	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير المجتمع من خلال التنمية المجتمعية و تمكين الفئات الاكثر حاجة في المجتمع. • توفير الآليات الأساسية لسوق عمل وتنمية اجتماعية عالية الكفاءة. • تمكين القطاع غير الربحي لتنمية مستدامة 	<ul style="list-style-type: none"> • دعم أصحاب العمل في القطاع الخاص و القطاع غير الربحي لتوليد فرص عمل مستدامة. • تطوير مهارات القوى العاملة الوطنية. 	<ul style="list-style-type: none"> • الحماية والدعم من خلال الضمان والرعاية الاجتماعية. • ضمان دخول و عودة سريعين لسوق العمل وتقديم الحماية للعمال.

الخارطة التنظيمية التي تم رفعها للمقام السامي



الشؤون الإدارية والمالية والخدمات المساندة

الميزانية |

تم إنجاز وتنفيذ العديد من برامج الوزارة وأنشطتها في إطار ما اعتمد لها من مبالغ في ميزانيتها، حيث بلغ إجمالي المبالغ المعتمدة في ميزانية العمل (1,110,724,025) ريالاً والمنصرف الفعلي (1,002,229,877) ريال وبلغت نسبة المنصرف 90%، أما التنمية الاجتماعية فقد بلغت مبالغها المعتمدة في الميزانية (36,763,940,050) ريالاً والمنصرف الفعلي (32,734,668,351.78) ريال حيث بلغت نسبة المنصرف 99,01% كما هو موضح في الجدول التالية:

بيان المعتمد والمنصرف حسب أبواب الميزانية بعد التعديل بالمناقلات لقطاع العمل للعام المالي 2016م

أبواب الميزانية	المعتمد في الميزانية*	المنصرف الفعلي	نسبة المنصرف
تعويضات العاملين	657,032,500	652,665,460	99.3%
السلع والخدمات	264,740,525	231,691,093	87.5%
التحول الوطني	60,549,000	145,000	24%
مصروفات أخرى	10,100,000	7,176,312	71%
الأصول غير المالية	118,302,000	103,941,305	88%
الإجمالي	1,110,724,025	1,002,229,877	90%

الشؤون الإدارية والمالية والخدمات المساندة

بيان المعتمد والمنصرف حسب أبواب الميزانية بعد التعديل بالمناقلات
لقطاع العمل والتنمية الاجتماعية (قطاع التنمية) للعام المالي 2016م

أبواب الميزانية	المعتمد في الميزانية*	المنصرف الفعلي	نسبة المنصرف
تعويضات العاملين	2,314,224,000.00	2,307,744,531.75	99.77
استخدام السلع والخدمات	1,199,102,050.00	1,148,668,496.11	96.48
المنافع الاجتماعية	31,329,030,000.00	27,465,136,543.88	99.30
مصرفات أخرى	1,081,850,000.00	1,064,126,032.74	98.90
الاصول غير المالية	839,734,000.00	748,992,747.30	89.65
الإجمالي	36,763,940,050.00	32,734,668,351.78	99.01

الموارد البشرية

الوظائف المعتمدة والمشغولة في قطاع العمل والتنمية / قطاع العمل
خلال العام 1437/1438 هـ الموافق 2016م

الوظائف الشاغرة في نهاية السنة المالية الحالية	إجمالي الوظائف المشغولة خلال العام				التغير في عدد الوظائف (1)	إجمالي الوظائف المعتمدة للسنة المالية الحالية	إجمالي الوظائف المتوفرة في نهاية السنة المالية السابقة	التصنيف الوظيفي
	غير سعودي		سعودي					الفئات الرئيسية
	إناث	ذكر	إناث	ذكر				
1103			577	3963		5643	5643	الباب الأول: حسب المراتب والكوادر الوظيفية:
1			0	1		2	2	1 - وظائف المدنيين (الوظائف العامة) -وزير ونائب وزير والممتازة -المراتب من الأولى حتى الخامسة عشر
1089			548	3643		5280	5280	
3			3	172		178	178	2 - المستخدمون
10			26	147		183	183	3 - العمال
1103			577	3963		5643	5643	إجمالي الباب الأول
								الباب الثاني
1103			577	3963		5643	5643	الإجمالي العام

التوظيف بقطاع العمل |

بلغ إجمالي عدد الوظائف المعتمدة للوزارة للسنة المالية 1436/1437 هـ للعمل (5643) وظيفة، وبلغ عدد الوظائف المشغولة منها (4540) وظيفة وعدد الوظائف الشاغرة في نهاية عام 2016 م (1103) وظيفة. ويوضح الجدول الآتي تفاصيل الوظائف المعتمدة والمشغولة:

الوظائف المعتمدة والمشغولة في قطاع العمل والتنمية/ قطاع التنمية الاجتماعية
خلال العام 1437/ 1438هـ الموافق 2016م

الوظائف الشاغرة في نهاية السنة المالية الحالية	إجمالي الوظائف المشغولة خلال العام				التغير في عدد الوظائف (!)	إجمالي الوظائف المعتمدة للسنة المالية الحالية	إجمالي الوظائف المتوفرة في نهاية السنة المالية السابقة	التصنيف الوظيفي
	غير سعودي		سعودي					الفئات الرئيسية
	إناث	ذكر	إناث	ذكر				
199	48	82	357	685	لا يوجد	1371	1371	الباب الأول: حسب المراتب والكوادر الوظيفية (الصحفيين)
0	0	0	0	0	إلغاء وظيفة وزير (قطاع التنمية)	لا يوجد	وزير	وظائف المدنيين (الوظائف العامة)
2306	0	10	5960	7222	لا يوجد	15498	15498	-وزير ونائب وزير والممتازة -المراتب من الأولى حتى الخامسة عشر
406		10	553	990	لا يوجد	1959	1959	" - المستخدمون
91	0	8	30	63	لا يوجد	192	192	# - العمال
3002	48	110	6900	896	-	19019	19020	إجمالي الباب الأول
								الباب الثاني
3002	48	110	6900	896	-	19019	19020	الإجمالي العام

التوظيف بقطاع التنمية

أما في التنمية الاجتماعية فقد بلغ إجمالي عدد الوظائف المعتمدة للوزارة للسنة المالية 1436/1437هـ (19019) وظيفة، بلغ عدد الوظائف المشغولة منها (16017) وظيفة وعدد الوظائف الشاغرة في نهاية عام 2016 م (3002) وظيفة. ويوضح الجدول الآتي تفاصيل الوظائف المعتمدة والمشغولة

الباب الأول:

- استراتيجية منظومة العمل والتنمية الاجتماعية
- الخارطة الاستراتيجية لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية

تحقيقاً لتطلّعات برنامج التحوّل الوطني 2020 التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة ونهضة تنمويّة شاملة تساهم في دعم إطار حوكمة رؤية المملكة العربيّة السعودية 2030 نحو مجتمع حيويّ ومنتج، تسعى وزارة العمل والتنمية الاجتماعيّة إلى تعزيز إطار العمل المشترك وتوحيد الاستراتيجية الخاصة بمنظومة العمل والتنمية الاجتماعيّة. وقد اشتملت الاستراتيجية على ثمانية ركائز رئيسيّة تنقسم إلى ثلاث مجموعات وتعتمد على مزيج من الجهود التي ترمي إلى تطوير مجتمع متماسك وسوق عمل فعّال، وتم تحديد هذه الركائز عن طريق عدّة مدخلات وهي: رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحوّل الوطني 2020 بالإضافة لاستراتيجيات المؤسسات التي يرأس الوزير مجالس إدارتها.

منظومة العمل والتنمية الاجتماعية







الاستراتيجية
الوطنية للإنماء الاجتماعي

بنك التنمية الاجتماعية
Social Development Bank



استراتيجية منظومة العمل و التنمية الاجتماعية

الركائز الاستراتيجية الثمانية لمنظومة العمل والتنمية الاجتماعية*

التنمية الاجتماعية المستدامة	الضمان والرعاية الاجتماعية	الانسجام والتكاتف الاجتماعي	آليات وسياسات فاعلة	حماية القوى العاملة والدخول الى سوق العمل	التوازن ما بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة	تنمية المهارات	وظائف مستدامة
							
التمكين والنمو للقطاع غير الربحي	الضمان الأسري	الحماية الأسرية	آليات الموازنة	الانتقال للعمل	توطين الوظائف	تطوير الشراكات في قطاع التدريب	أماكن عمل آمنة وسهلة الوصول
الابتكار الاجتماعي	العدالة والشفافية	التأهيل الاجتماعي	الأبحاث الاجتماعية ودراسات سوق العمل	توفير التأمين الصحي	تنظيم عمل العمالة الوافدة	التمكين الاحترافي	تمكين العمل الحر
تنويع مصادر التمويل والادخار	توفير برامج الدعم الملائمة للفئات المستفيدة	دمج الفئات الأكثر حاجة	التشراكة الثلاثية (Tripartism)	الامتنال بوقت العمل	تحسين ظروف عمل العمالة الوافدة	التدريب الموجه للمستفيدين	وظائف جاذبة ومنتجة
تنمية القيمة الأسرية	الشراكة مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي	الحماية الاستباقية	التوازن التنموي المستدام	حماية الأجور	تباين تكاليف العمالة الوافدة والعمالة الوطنية	تطوير وإعادة توازن المهارات	إمارة ممكنة في بيئة العمل
المواطنة الفاعلة	الوعي الاجتماعي	فرص متساوية وعادلة	النزاعات العمالية	الوقاية من البطالة	سهولة الانتقال الوظيفي للعمالة الوافدة والعلاقات التعاقدية	التدريب التنفيذي للقياديين	توفير فرص عمل مرنة

تحديد المسؤولية: • وزارة العمل والتنمية الاجتماعية • الوزارة والمؤسسات التي يرأس الوزير مجالس إدارتها • المؤسسات التي يرأس الوزير مجالس إدارتها

* للتفاصيل انظر ملحق أ . شرح استراتيجية منظومة العمل والتنمية الاجتماعية من ملحقات الباب الأول

الخارطة الإستراتيجية للوزارة

ما ورد في استراتيجية منظومة العمل والتنمية هي المحاور الرئيسية التي تقوم عليها المنظومة بما يشمل جميع المؤسسات التي يرأس الوزير مجالس إدارتها، وهذه المحاور بحاجة إلى ترجمة تفصيلية وتنفيذية لكل من هذه المؤسسات بما فيها الوزارة، وقد بنت الوزارة خارطة استراتيجية مستمدة من هذه المحاور بما يناسب اختصاص فرق عمل الوزارة، كما اهتمت الوزارة ببناء هذه الخارطة الاستراتيجية على أسس تضمن التوازن بين المخرجات الأساسية لسوق العمل والمجتمع والقطاع غير الربحي، وبين المستفيدين من خدمات وسياسات الوزارة وبين العمليات الداخلية والممكنات التي تدعم الوزارة لتحقيق هذه الأهداف. وقد حرصت الوزارة على ضمان مراقبة الأداء الاستراتيجي بشكل دقيق من خلال العديد من مؤشرات الأداء الاستراتيجية والتشغيلية التي تقوم بمتابعتها.

الخارطة الاستراتيجية لوزارة العمل و التنمية الاجتماعية*



■ أهداف عمليات مشتركة

* للتفاصيل انظر ملحق ب . شرح استراتيجية وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من ملحقات الباب الأول

الباب الثاني :

برنامج التحول الوطني

- تحديات برنامج التحول الوطني
- الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء الرئيسية

ينسجم برنامج التحول الوطني مع استراتيجيات منظومة العمل و التنمية الاجتماعية من خلال خمسة تحديات رئيسية



التحدي	عدد مبادرات التحدي	الهدف	المؤشر	الوضع الحالي	مستهدف 2020
مستوى البطالة المرتفع	16	توفير فرص عمل لائقة للمواطنين	عدد فرص العمل اللائقة المتاحة للسعوديين في القطاع الخاص (للنساء وللرجال)	1,808,000	3,008,000
			معدل البطالة للسعوديين	%12.1	%9
			نسبة النساء السعوديات من إجمالي القوى العاملة السعودية	%22	%28
		رفع المستوى المهاري للسعوديين بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل	عدد حالات تطوير المهارات للسعوديين	249,365	1,000,000
ضعف جاذبية العمل في القطاع الخاص	6	خلق بيئة عمل آمنة وجاذبة	نسبة إقبال السعوديين على العمل في القطاع الخاص	-	%50
			نسبة الامتثال لنظام حماية الأجور	%56.2	%80
		رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة	نسبة الخدمات المؤتمتة في الوزارة (مسار العمل) الموجهة إلى القطاع الخاص	%56.32	%94
عدم تمكن فئات المجتمع الأكثر حاجة من تحقيق الاستقلالية والاندماج الاجتماعي	20	رفع كفاءة الخدمات والبرامج المقدمة من خلال المراكز والدور والمؤسسات	نسبة مراكز الخدمات المستهدفة التي تمت نمذجتها	%0	%100
		توجيه الجهود لتأمين السكن الملائم لمستفيدي الضمان الاجتماعي الأشد حاجة للسكن	نسبة الذين لا يتوفر لهم مسكن ملائم من مستفيدي الضمان الأكثر حاجة	%40	%33
		تحويل شريحة مستفيدي الوزارة من متلقين للمساعدة إلى منتجين (تمكين)	عدد المستغنيين عن المعاش الضماني (المستفيدين القادرين على العمل وفي سن العمل)	0	150,000
محدودية مساهمة القطاع غير الربحي في التنمية الاجتماعية	11	توسيع القطاع وتوجيهه للعمل في مجالات التنمية	مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي	4,375,000,000	16,000,000,000
			نسبة نمو المنظمات الأهلية (الجمعيات، والمؤسسات، واللجان)	%12.4	%40
		بناء قدرات الجهات العاملة في القطاع غير الربحي وحوكمتها	نسبة الجمعيات الأهلية الملتزمة بنظام الحوكمة المطور	-	%100
			عدد العاملين في القطاع غير الربحي	41,220	90,000
		تمكين العمل التطوعي	نسبة المؤهلين من العاملين في القطاع غير الربحي في الوظائف الرئيسية	6.7	%50
تزايد حالات العنف الأسري	7	إيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية	عدد مراكز الإرشاد الأسري ووحدات الحماية الاجتماعية (تابع للوزارة و القطاع الخاص والأهلي)	158	200
			نسبة بلاغات العنف التي تم معالجتها خلال 3 أشهر من تاريخ البلاغ	%87	%75

التحدي الأول: مستوى البطالة المرتفع

الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالتحدي

توفير فرص عمل لائقة للمواطنين

رفع المستوى المهاري للسعوديين بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل

مؤشر الأداء

معدل البطالة للسعوديين

معدل تكلفة توظيف السعوديين مقارنة بالوافدين

نسبة النساء السعوديات من إجمالي القوة العاملة السعودية

عدد فرص العمل اللائقة المتاحة للسعوديين في القطاع الخاص (للنساء والرجال)

عدد حالات تطوير المهارات للسعوديين

عدد السعوديين الذين خضعوا للتدريب في برامج تمكين القيادات العليا والواعدة

المستهدف

2020	التوضيح	2016 (فعلي)	2016 (مستهدف)	2015 خط الأساس
%9	يحسب المؤشر عند إصدار تقرير مسح القوى العاملة لعام 2016 من الهيئة العامة للإحصاء بنهاية الربع الأول لعام 2017	-	%11.4	%11.6
%280		%402	%380	%400
28%	يحسب المؤشر عند إصدار تقرير مسح القوى العاملة لعام 2016 من الهيئة العامة للإحصاء بنهاية الربع الأول لعام 2017	-	23%	%22
3,008,000		1,679,391	1,998,000	1,808,000

مليون		249,365	180,000	36,000
6000	تم حساب القيم من خلال الإطلاق التجريبي في iLEAD لبرنامج تمكين القيادات الوطنية الفترة ما بين نوفمبر 2016م وحتى ديسمبر 2016. ومن خلال الدعم المباشر - منحة صندوق تنمية الموارد البشرية لتطوير الكوادر القيادية الواعدة بالقطاع الخاص بالشراكة مع نماء المنورة	509	-	-

■ محقق للمستهدف ■ لم يتم القياس بعد ■ لم يتم تحقيق المستهدف

التحدي الثاني: ضعف جاذبية العمل في القطاع الخاص

الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالتحدي

مؤشر الأداء

المستهدف

2020	التوضيح	2016 (فعلي)	2016 (مستهدف)	2015 خط الأساس
%50	لم يقس بعد (يقاس عند إضافة سؤال لأحد استبيانات الهيئة العامة للإحصاء)	-	-	-
%80		%56.2	%50	%50
%80	من المتوقع قياسه و تطبيقه في الربع الرابع من 2017	-	-	-

نسبة إقبال السعوديين على العمل في القطاع الخاص

نسبة الامتثال بنظام حماية الأجور

نسبة المنشآت الممتثلة لنظام السلامة والصحة المهنية بناء على التقييم الذاتي

خلق بيئة عمل آمنة وجاذبة

%94	تم أتمتة 8 خدمات بمطلع العام، و لم يتم أتمتة الخدمات المخطط أتمتها في 2016 نظرا لعدم صرف الميزانية المطلوبة	%56.32	%95	%48
-----	---	--------	-----	-----

نسبة الخدمات المؤتمتة في الوزارة (مسار العمل) الموجهة إلى القطاع الخاص

رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة

■ محقق للمستهدف ■ لم يتم القياس بعد ■ لم يتم تحقيق المستهدف

التحدي الثالث : عدم تمكن فئات المجتمع الأكثر حاجة من تحقيق الاستقلالية والاندماج الاجتماعي

الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالتحدي

مؤشر الأداء

المستهدف

2020	التوضيح	2016 (فعلي)	2016 (مستهدف)	2015 خط الأساس
%33	حيث لا يزيد نسبة الذين لا يتوفر لهم مسكن في نفس العام	%40	%40	%40

نسبة الذين لا يتوفر لهم مسكن ملائم من مستفيدي الضمان الأكثر حاجة

توجيه الجهود لتأمين السكن الملائم لمستفيدي الضمان الاجتماعي الأشد حاجة للسكن

150,000	لم يتم وضع استراتيجية تمكين المستفيدين للإستغناء عن المعاش الضماني	-	15,000	-
%80	بحاجة إلى وضع سياسة لتشجيع تدريب وتوظيف الفئات الأكثر حاجة و منهم الأيتام	%27	%60	-

عدد المستغنيين عن المعاش الضماني (المستفيدين القادرين على العمل وفي سن العمل)

نسبة التوظيف للأيتام من أبناء الوزارة

تحويل شريحة مستفيدي الوزارة من متلقين للمساعدة إلى منتجين (تمكين)

%100	تم وضع خطة تحدد أولويات النمذجة وفق الميزانية المرسودة لها والمستهدفات المراد تحقيقها خلال الأعوام القادمة	%3.23	%8	-
%35	تم إعادة تعريف المؤشر ومعادلته الرياضية بما يتوافق مع المخرجات المستهدفة للمبادرات والمشاريع التابعة له	%2.19	%5	-
%0.95	السبب أن نظام العقوبات البديلة لا يزال قيد الدراسة في هيئة الخبراء	%8.58	%3	%7.9

نسبة مراكز الخدمات المستهدفة التي تمت نمذجتها

نسبة الحالات التي انتقلت من الرعاية الإيوائية إلى الرعاية اللاإيوائية

نسبة حالات العود من الأحداث

رفع كفاءة الخدمات والبرامج المقدمة من خلال المراكز والدور والمؤسسات

■ محقق للمستهدف ■ لم يتم القياس بعد ■ لم يتم تحقيق المستهدف

التحدي الرابع : محدودية مساهمة القطاع غير الربحي في التنمية الاجتماعية

الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالتحدي

توسيع القطاع وتوجيهه للعمل في مجالات التنمية

بناء قدرات الجهات العاملة في القطاع غير الربحي وحوكمتها

تمكين العمل التطوعي

مؤشر الأداء

مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي)

نسبة الإنفاق التنموي من إجمالي إنفاق منظمات القطاع غير الربحي

نسبة الجمعيات المتخصصة التي تدعم الأولويات التنموية في التحول الوطني

نسبة نمو المنظمات الأهلية (الجمعيات، والمؤسسات، واللجان)

عدد العاملين في القطاع غير الربحي

نسبة الجمعيات الأهلية الملتزمة بنظام الحوكمة المطور

عدد الوظائف الممهنة في القطاع غير الربحي

نسبة المؤهلين من العاملين في القطاع غير الربحي في الوظائف الرئيسية

القيمة الاقتصادية للتطوع (مليون ريال سعودي)

عدد المتطوعين في منظمات القطاع غير الربحي

المستهدف

2020	التوضيح	2016 (فعلي)	2016 (مستهدف)	2015 خط الأساس
16 مليار	مصدر هذه المعلومة هو القوائم المالية للجمعيات والتي ستكون متوفرة بنهاية الربع الأول من 2017	-	4.7 مليار	4.4 مليار
%51	مصدر هذه المعلومة هو القوائم المالية للجمعيات والتي ستكون متوفرة بنهاية الربع الأول من 2017	-	%27	%21
%44	قد تم تعديل خط الأساس والمستهدفات وذلك بعد تعديل طريقة احتساب المؤشر ليشمل الجمعيات الأهلية فقط ولازال تحت مراجعة واعتماد فريق أداء	%29	%29	%26
%40		%12.4	%7	-

90,000	البيانات تم حسابها يدويا لعدم دقة البيانات المتوفرة وعليه تعمل الوكالة حاليا على إعداد استبانة خاصة بالعاملين في القطاع وبناء على الخطة ستكون القيم دقيقة خلال شهر أبريل 2017 لبيانات عام 2017	41,220	42,000	30,000
%100	المشروع يشمل ثلاثة معايير، السلامة المالية، المساءلة الشفافية و التبليغ عن النتائج. تم الانتهاء بشكل كامل من تصميم وتنفيذ معيار السلامة المالية كما تم تصميم المعايير المتبقية وسيتم تطبيقها خلال 7 أشهر	-	-	-
30		2	2	1
%50	بداية المشروع في الربع الرابع من 2016	%6.7	%10	-

450		30.73	30	22
300,000		34,148	30,000	24,550

■ محقق للمستهدف ■ لم يتم القياس بعد ■ لم يتم تحقيق المستهدف

التحدي الخامس : تزايد حالات العنف الأسري

الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالتحدي

إيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية

مؤشر الأداء

- عدد المؤهلين من العاملين في الإرشاد الأسري والحماية الاجتماعية
- عدد مراكز الإرشاد الأسري ووحدات الحماية الاجتماعية (تابع للوزارة و القطاع الخاص والأهلي)
- نسبة الوعي بنظام العنف الأسري وآليات الإبلاغ
- نسبة بلاغات العنف التي تم معالجتها خلال 3 أشهر من تاريخ البلاغ

المستهدف

2020	التوضيح	2016 (فعلي)	2016 (مستهدف)	2015 خط الأساس
21,000	جاري العمل لوضع حوكمة بين وكالتي التنمية والرعاية لتحقيق المستهدفات خلال الأعوام القادمة	575	1500	101
200		158	70	35
%48	غير مقاس بعد، سيتم قياسه بعد تصميم ونشر الاستبيان خلال الربع الأول من عام 2017	-	-	-
%75		%87	%45	%40

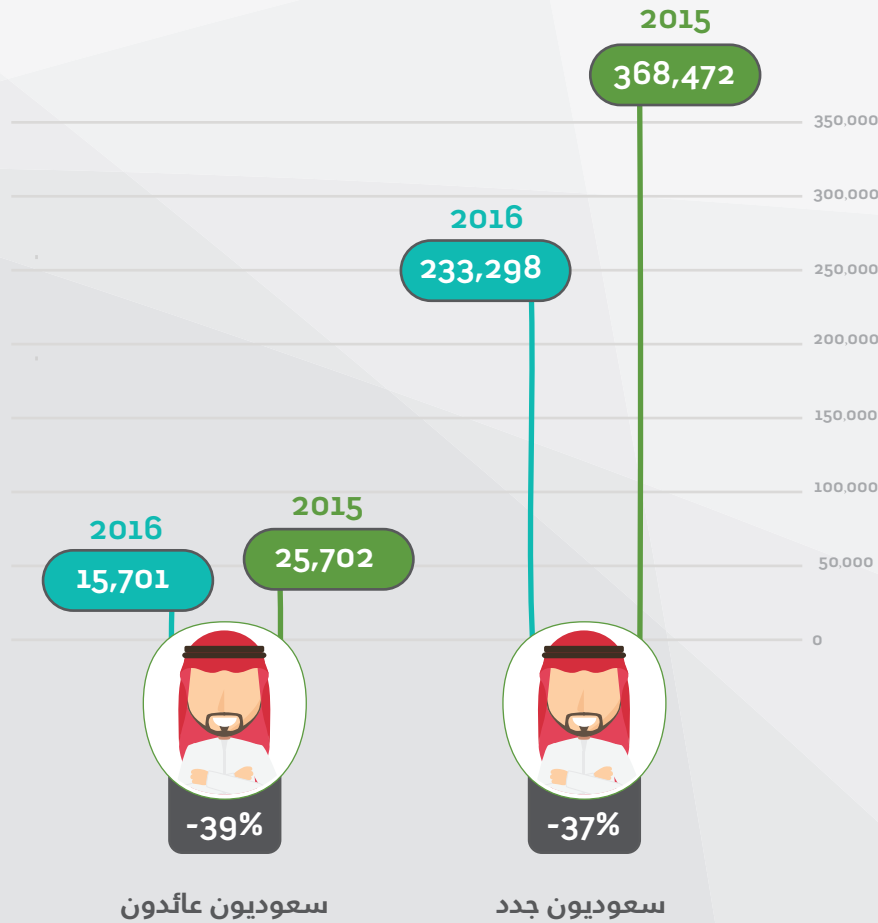
■ محقق للمستهدف ■ لم يتم القياس بعد ■ لم يتم تحقيق المستهدف

الباب الثالث :

سوق العمل

- سوق العمل و التوظيف
- استقدام وخدمات العمالة الوافدة
- التفتيش وعلاقات العمل
- القضايا والهيئات العمالية
- إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

توظيف السعوديين بين عامي 2015م - 2016م :



عند مقارنة تطور معدلات التوظيف بين عامي 2015م و 2016م، يتضح أن معدل التوظيف انخفض بنسبة 37% في عام 2016م عن المعدل الذي كان عليه في عام 2015م، ويمثل التوظيف الجديد نسبة 37% من هذا الانخفاض، حيث انخفض العدد من 368,472 موظفاً وموظفة في عام 2015م إلى 233,298 موظف وموظفة في عام 2016م. ويعزى أسباب انخفاض مستوى التوظيف بين عامي 2015م و 2016م إلى الصعوبات والتحديات التي نشأت والتي أثرت على القطاع الخاص في سوق العمل في المملكة الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسب التوظيف

العاملون بمنشآت القطاع الخاص حسب الجنس والجنسية في نهاية عام 2016م

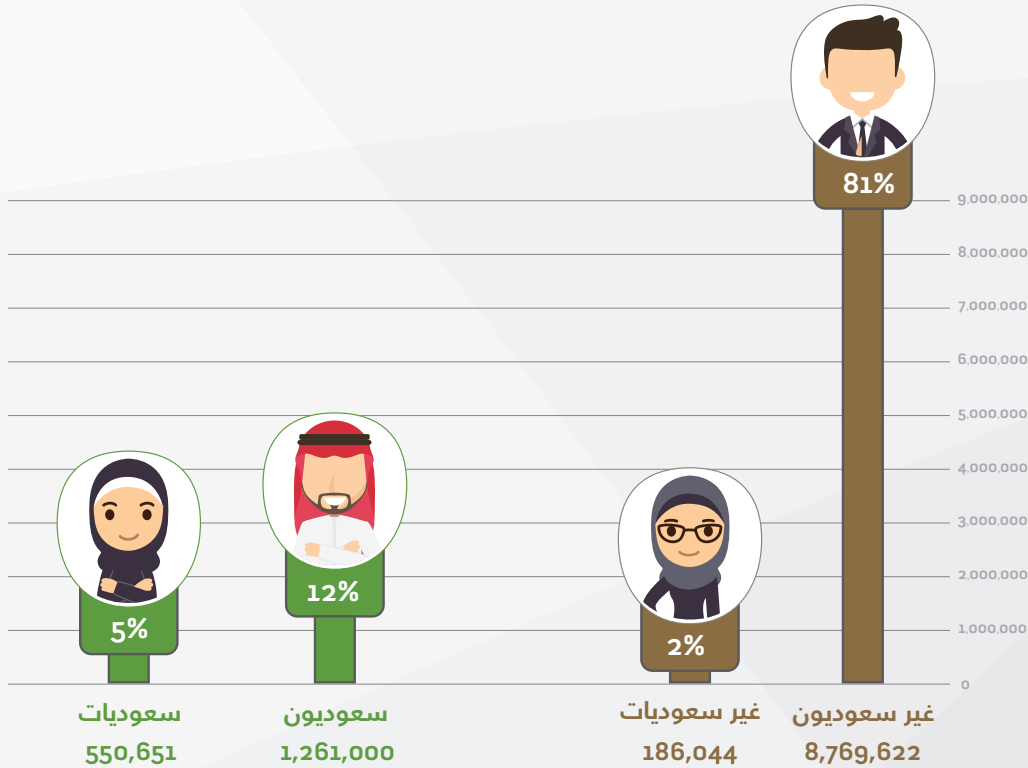
أسباب ضعف مشاركة السعوديين في القطاع الخاص :

ضعف جاذبية العمل بالقطاع الخاص حيث 67% من السعوديين يعملون في القطاع العام في حين يعمل 93% من الوافدين في القطاع الخاص لعدة أسباب منها :

أ- انخفاض أجور القطاع الخاص وارتفاع أجور القطاع العام (تم الأخذ بالحسبان الزمن و أعباء العمل وساعات العمل و الإجازات)

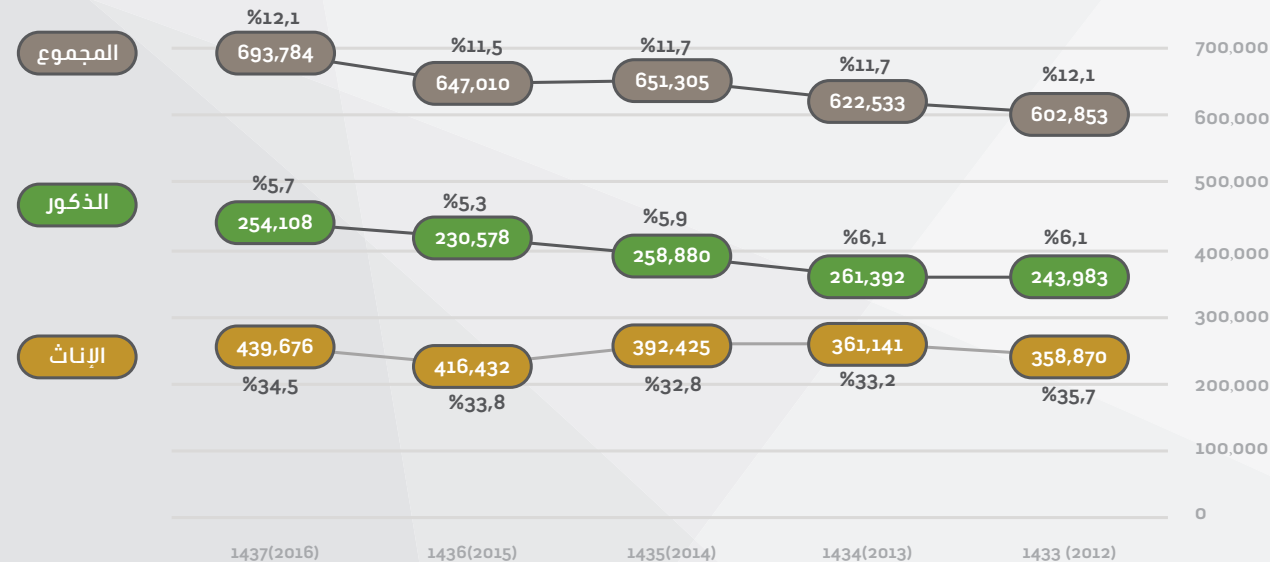
ب- غياب نظام موحد للسلامة والصحة المهنية بالقطاع الخاص وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر موظف للقوى العاملة في القطاع العام في المنطقة

ج- ضعف جاهزية القطاع الخاص لتوفير بيئة عمل تناسب المرأة.



السعوديون العاطلون عن العمل*

ارتفع إجمالي عدد العاطلين السعوديين (الذكور والإناث) في الربع الثالث من عام 2016 م بنسبة 7,2% وبمقدار (46,774) متعطلاً ليبلغ عددهم (693,784) متعطلاً مقابل (647,010) في عام 2015م. وقد ارتفع عدد المتعطلين الذكور بمقدار (23,530) متعطلاً بنسبة 10,2% ليبلغ عددهم في الربع الثالث من عام 2016م (254,108) متعطلاً. كما ارتفع عدد المتعطلات بمقدار (23,244) متعطلة بنسبة 5,6% ليبلغ عددهن في نفس الفترة (439,676) متعطلة. وقد بلغت نسبة المتعطلين الذكور 36,6% ونسبة الإناث 63,4% من إجمالي السعوديين المتعطلين. لقد ارتفع المعدل العام للبطالة إذا قورن بالسنوات السابقة بنسبة بلغت 0,6% ليبلغ 12,1% في الربع الثالث عام 2016م مقارنة بنفس المعدل في عام 2015م البالغ 11,5%. وقد ارتفع معدل بطالة الذكور بنسبة 0,4% ليبلغ 5,7% في الربع الثالث عام 2016م (مقابل 5,3% في عام 2015م) وارتفع معدل بطالة الإناث بنسبة 0,7% ليبلغ 34,5% في نفس الفترة (مقابل 33,8% في عام 2015م).



السعوديون العاطلون عن العمل ومعدلات البطالة

* للتفاصيل انظر ملحق أ. مبادرات سوق العمل من ملحقات الباب الثالث

أربعة محاور لإيجاد فرص وظائف للسعوديين *



* للتفاصيل انظر ملحق ب . شرح محاور إيجاد فرص وظائف للسعوديين من ملحقات الباب الثالث

منشآت القطاع الخاص

بلغ عدد منشآت القطاع الخاص فقد بلغ عددها (٢٠٥٠,٢١٨) منشأة في عام ٢٠١٦م، موزعة على النحو الآتي: حوالي (٧٣٩,٦٠١) منشأة مستبعدة من برنامج نطاقات، و (١,٠٥٥,٢١١) منشأة في النطاقات الآمنة، بينما (٢٥٥,٣٥٦) في النطاقات غير الآمنة. وفيما يلي توزيع منشآت القطاع الخاص لعام ٢٠١٦م مقارنة بعام ٢٠١٥م، موزعة حسب الأحجام والنطاق، وكذلك توزيع العاملين في القطاع الخاص حسب الجنسية والنطاق

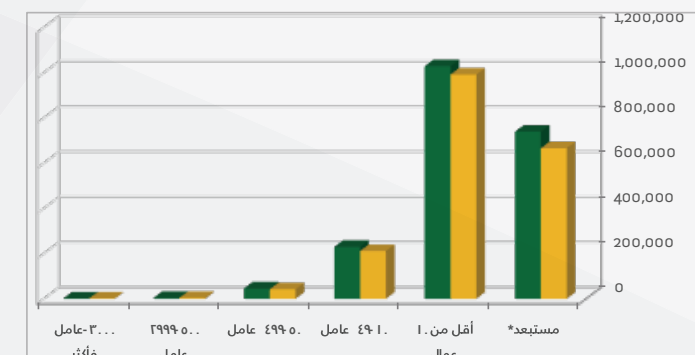
العام	مستبعد*	صغيرة جداً أقل من ١٠ عمال	نسبة التغير	صغيرة ١٠-٤٩ عامل	نسبة التغير	متوسطة ٥٠-٩٩ عامل	نسبة التغير	كبيرة ١٠٠-٢٩٩٩ عامل	نسبة التغير	علاقة ٣٠٠٠- فأكثر عامل	نسبة التغير	الإجمالي	نسبة التغير
2015	666103	991991	-38	211732	0.2	42481	4	4120	4	1146	6	1917573	4
2016	739601	1029215	4	230092	9	45828	8	4200	2	1282	12	2050218	7

* منشأة عمالة فردية نشاطها زراعي ورعوي عمالتها ستة عمال فأقل استبعدت من قطاعات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣١٦) وتاريخ ٨/ ٧/ ١٤٣٦ هـ

عدد منشآت القطاع الخاص حسب النطاق لعام 2015 - 2016م

العام	مستبعد*	احمر صغير جداً	احمر	اصفر	اخضر صغير جداً	اخضر منخفض	اخضر متوسط	اخضر مرتفع	بلايني	الإجمالي الكلي
2015	666150	255756	2984	6470	736230	82772	90555	43138	33518	1917573
2016	739649	242520	3250	9586	786689	97230	101998	41056	28240	2050218

مقارنة أعداد منشآت القطاع الخاص حسب الحجم بين عامي 2015م - 2016م



■ ٢٠١٦م ■ ٢٠١٥م

نطاقات*

برنامج (نطاقات) معيار جديد لتحفيز المنشآت على توظيف الوظائف، إذ تعتمد فكرته الأساسية على تصنيف الكيانات التي يعمل بها عشرة عمال أو أكثر إلى أربع نطاقات (أحمر / أصفر / أخضر / بلاتيني) حسب نسبة توظيفها للوظائف، بحيث تكون الكيانات الأقل توظيفاً في النطاقين الأحمر والأصفر، بينما تصنف الكيانات الأعلى توظيفاً في النطاقين الأخضر والبلاتيني، علماً بأن تقييم الكيان يتم من خلال مقارنة أدائه في التوظيف بالكيانات الأخرى من نفس الفئة. وتم تقسيم النطاق الأخضر إلى ثلاث أقسام لكي تستطيع الوزارة توفير مزايا تختلف باختلاف درجة التوظيف داخل النطاق الأخضر.

إضافة إلى النطاقات الأربع المطبقة على الكيانات التي توظف عشرة عمال أو أكثر هناك تنظيم لشريحة المنشآت والكيانات الصغيرة جداً وهي التي يكون مجموع العاملين فيها تسعة أو أقل، وكذلك «الكيانات المجمعّة الصغيرة جداً» التي حتى بعد تجميعها لم يزد عدد العمالة المجمعّة عن تسعة، حيث أن حجم هذه الكيانات لا يسمح بتقسيمه إلى أربعة نطاقات فتم تقسيم هذه الكيانات إلى نطاقين فقط ويشار إليها لاحقاً بنطاقات الكيانات الصغيرة جداً وهي النطاق الأخضر والنطاق الأحمر، حيث يتطلب الأمر وجود عامل سعودي واحد مسجل في الكيان على الأقل، أو تسجيل صاحب العمل السعودي أو الشريك السعودي ليكون الكيان في النطاق الأخضر، وإذا لم يلتزم بهذا الشرط أصبح في النطاق الأحمر.

وحرصاً من الوزارة على مساعدة القطاع الخاص على إكمال مسيرته التنموية والتأكد من تطبيق أحكام نظام العمل ولائحته التنفيذية فيما

يتعلق بتوظيف الوظائف، فقد تم تصميم برنامج نطاقات بحيث وقعت أكثر من نصف الكيانات ضمن النطاقين الأخضر والبلاتيني عند بدء البرنامج، مما أهلها للحصول على جميع التسهيلات اللازمة للمنافسة بقوة في سوق العمل. كما تقوم الوزارة بدعم كيانات النطاقين الأخضر والبلاتيني ومساعدتها على التوسع والنمو، وفي المقابل وقعت خمس الكيانات وهي الأقل تعاوناً في مجال التوظيف ضمن النطاق الأحمر عند بدء البرنامج مما أدى إلى حرمانها من العديد من التسهيلات، التي قد تعيق استمراريته في سوق العمل في حال امتناعها عن التوظيف وعدم قيامها بتصحيح أوضاعها والارتقاء بالنطاق والخروج من النطاق الأحمر سيكون متطلبات التوظيف للارتقاء بالنطاق والخروج من النطاق الأحمر سيكون مناسباً ومن الممكن تحقيقه أسوةً بغالبية الكيانات المشابهة.

إن الوزارة تدرك تفاوت قدرات الكيانات على التوظيف وفقاً لنوع النشاط وحجم الكيان، لذلك وتحقيقاً لمبدأ العدالة تم توزيع الكيانات حسب الحجم والنشاط، ومن ثم تم تقييم كل مجموعة على حدة وذلك بالنظر إلى حجمها ونوعية نشاطها.

وتقوم الوزارة من خلال برنامج نطاقات بدعم الكيانات التي أدّت واجبها الوطني والنظامي بتوظيف سعوديين عند حاجتها لطاقت عمل إضافية غير سعودية من خلال تسهيل توظيف الوافدين لديها، ولكن ليس بالضرورة من خلال منح المزيد من التأشيرات، بل ستمكن تلك الكيانات التي استثمرت فعلاً في التوظيف (كيانات النطاقات الأخضر المتوسط والأخضر المرتفع والبلاتيني) من الاستفادة من العمالة الوافدة الموجودة حالياً داخل الوطن، وذلك من خلال فتح المجال لها لنقل

* للتفاصيل انظر ملحق ج . نطاقات المساندة من ملحقات الباب الثالث

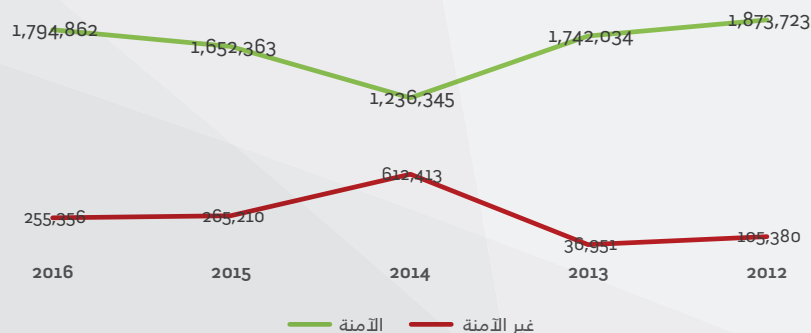
سوق العمل و التوظيف

العام	عدد المنشآت				عدد العاملين			
	النطاق				النطاق			
	الأمنة	النسبة (%)	غير الأمنة	النسبة (%)	الأمنة	النسبة (%)	غير الأمنة	النسبة (%)
2012	1,873,723	95	105,380	5	7,044,940	83	1,442,593	83
2013	1,742,034	98	36,951	2	9,090,382	94	589,253	94
2014	1,236,345	67	612,413	33	8,888,253	89	1,133,086	89
2015	1,652,363	86	265,210	14	10,233,885	96	383,305	96
2016	1,794,862	88	255,356	12	10,460,821	97	306,496	97

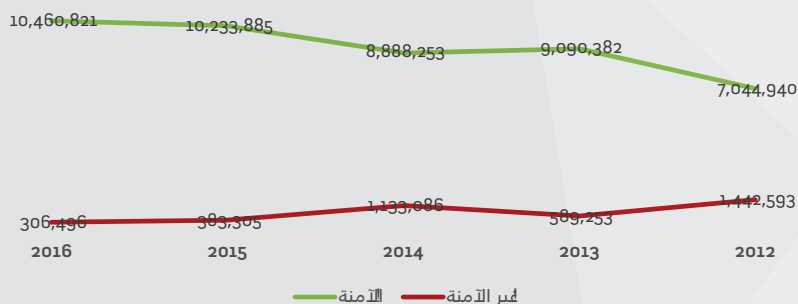
خدمات العمالة الوافدة دون موافقة صاحب العمل أياً كان نطاق الكيان المسجل لصالحه هذا العامل الوافد، إذا انتهت مدة صلاحية رخصة العمل والإقامة ولم يتم تجديدها، وسيشمل ذلك العمالة الوافدة المسجلة لصالح كيان في النطاق الأصفر، فور إنتهاء مدة رخصة العمل الخاصة بالعامل الوافد وإنتهاء الإقامة، إذا كان الوافد قد أمضى سنتين أو أكثر داخل المملكة بغض النظر عن المدة التي أمضاها عند صاحب العمل الحالي حيث لن يسمح بتجديد رخصة العمل في هذه الحالة، مما يعطي كيانات النطاقات الأخضر المتوسط والأخضر المرتفع والبلاتيني فرصة اختيار وانتقاء أفضل العمالة الوافدة الموجودة حالياً، والتي غالباً ما تكون أفضل من العمالة الوافدة الجديدة قليلة الخبرة في السوق المحلي.

إنّ هذه التسهيلات ستساعد كيانات النطاقين الأخضر والبلاتيني على النمو والتوسع ومن ثم توظيف عدد أكبر من السعوديين، وفي المقابل لن تستفيد الكيانات الواقعة في النطاقين الأحمر والأصفر غير المتعاونة في التوظيف وغير الملتزمة بأحكام نظام العمل ولائحته التنفيذية من هذه التسهيلات، مما قد يضعف قدرتها على الحفاظ على عمالتها الحالية وبالتالي ستضطر إلى الالتزام بالنظام بتوظيف السعوديين للخروج من النطاقين الأحمر والأصفر إذا رغبت تلك الكيانات في البقاء والتنافس أسوة بغيرها من الكيانات.

عدد المنشآت الآمنة وغير الآمنة



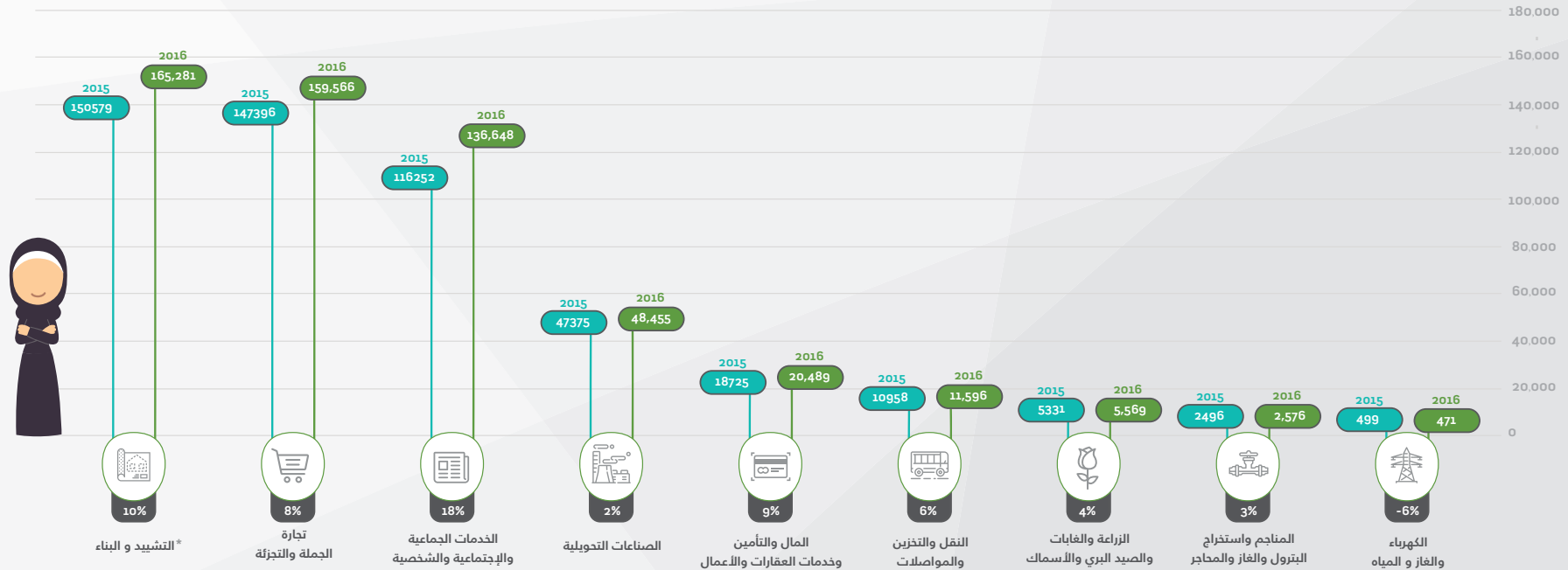
عدد العاملين في المنشآت الآمنة وغير الآمنة



عمل المرأة

نتج من جهود الوزارة في هذا المحور زيادة عدد السعوديات على رأس العمل في نهاية عام 2016م بمقدار 51,040 سعودية

بنسبة 10% عن عام 2015م،



مقارنة تطور أعداد السعوديات على رأس العمل بمنشآت القطاع الخاص بين عامي 2015م مع 2016م حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية

*تعريف قطاع التشييد و البناء و الفرص التي تعمل فيها النساء على سبيل المثال تصميم الديكور ... الخ

الانكشاف المهني

وهو مؤشر لقياس درجة الاعتمادية الكميّة والتّوعيّة على العمالة الوافدة بسوق العمل السعودي ويهدف لتحقيق الأمان المهني استجابةً للأمر السامي الكريم رقم (3511) بتاريخ 1438/01/19 هـ لمتابعة مؤشرات الانكشاف المهني واعتبارها أهم مؤشرات الأمان الاقتصادي والمهني في المملكة.



أهداف الانكشاف المهني

تنسيق الجهود الحكوميّة بالتشارك مع الجهات المشرفة على القطاعات الاقتصادية فيما يخصّ توظيف الكوادر الوطنيّة بسوق العمل بهذه القطاعات.

- متابعة وإيضاح تواجد العمالة الوافدة بسوق العمل السعودي بنسب توزيعها وأحجامها من مجمل القطاعات.
- رسم خطط التوطين لتحقيق رصيد الأمان المهني.
- توجيه برامج التدريب والتأهيل وربطها مع أداء القطاعات في التوظيف لدعم سياسة مواءمة مخرجات التعليم واحتياج سوق العمل.
- قياس درجة الاعتماد على العمالة الوافدة في سوق العمل السعودي.

التوطين الموجه

يهدف التوطين الموجه إلى زيادة الكوادر الوطنية في سوق العمل من خلال توفير حلول نوعية تعزز التوطين المنتج والمستدام لتثبيت رصيد الأمان المهني بسوق العمل، وذلك على النحو التالي :

معالجة الاختلال في سوق العمل وضمان استمرار العمل بالقطاعات والأنشطة الاقتصادية حتى في ظل غياب العمالة الوافدة. تقليل البطالة ورفع مساهمة الكوادر البشرية السعودية في سوق العمل. ترتيب الأولويات بخصوص القطاعات والأنشطة الاقتصادية للتوطين على مستوى المناطق وعلى المستوى الوطني.

أنواع التوطين الموجه



التوطين النوعي

- تطوير لنماذج عمل مبتكرة لزيادة فرص توطين الأنشطة
- التدخلات على مستوى المهن
- زيادة مشاركة المستفيدين من الضمان الاجتماعي ونزلاء دور الرعاية ونقلهم من الاحتياج إلى الإنتاج



التوطين الحصري قصر الأنشطة

- تحديد الأنشطة الاقتصادية الجاذبة للعنصر الوطني وقصرها 100% على المواطنين والمواطنات
- التكامل مع الجهات الحكومية والخاصة المعنية لإعداد وتنفيذ خطة التوطين الحصري
- وضع الممكّنات التشريعية والتدريب والتأهيل والدعم المالي والتمويلي والإعلامي لإنجاح القرار



التوطين المناطقي

- التشارك مع 13 إمارة لدعم التوطين بالمناطق
- إطلاق برنامج التوطين والتنمية الاجتماعية الموجه بالمنطقة برئاسة أمير المنطقة
- توحيد الرؤية بين إدارة سوق العمل وإمارات المناطق بما يسهم في تفعيل برامج التوطين بالمنطقة
- تزويد مؤشرات الانكشاف المهني بالمنطقة ومتابعة عملية التوطين دوريا



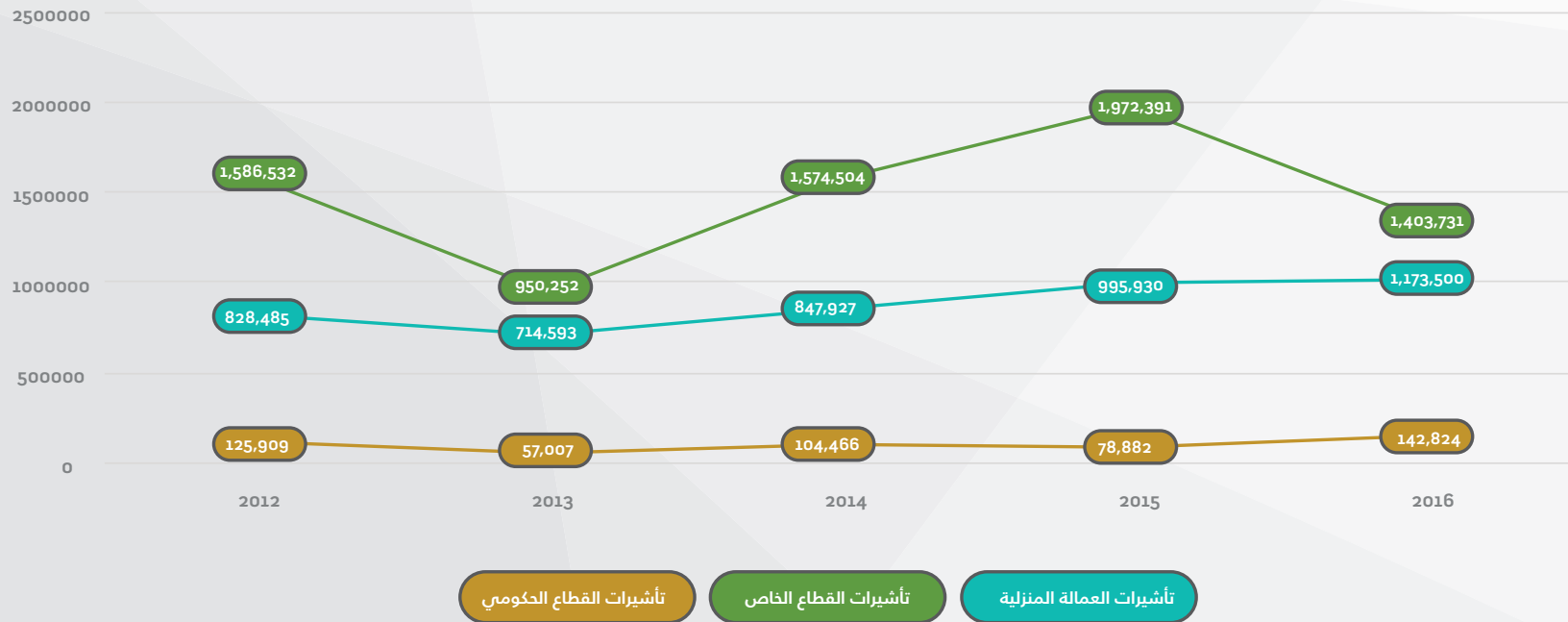
التوطين القطاعي

- إعداد خطة توطين القطاع بالتكامل مع الشركاء
- حصر المهن الحرجة والحاسمة في استمرارية النشاط الاقتصادي بالقطاع
- رفع المواءمة بين العرض والطلب والالتزام بتنفيذ خطط التوظيف والتدريب على رأس العمل

استقدام وخدمات العمالة الوافدة

- ربط الاستقدام ببرنامج التوظيف "طاقات": ويهدف هذا الإجراء إلى التحقق من عدم وجود كفاءات متاحة من العمالة الوطنية قبل أن تُمنح منشآت القطاع الخاص تأشيرات لاستقدام العاملين من الخارج، وتم خلال المرحلة الأولى من المشروع ربط إصدار التأشيرات بإعلان وظيفي تعلنه المنشأة على موقع طاقات.

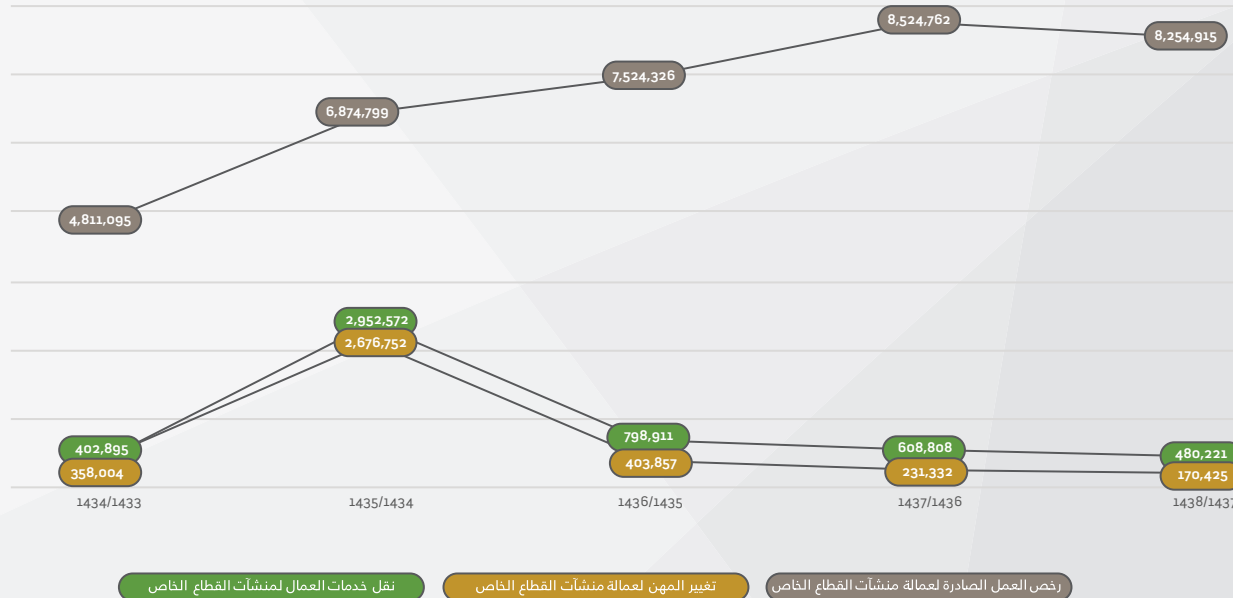
التأشيرات الصادرة للقطاع الخاص والحكومي والعمالة المنزلية



خدمات العمالة الوافدة

تنظم الوزارة حركة انتقال العمالة الوافدة من صاحب عمل لآخر، وتغيير المهن لعمالة منشآت القطاع الخاص ورخص العمل الصادرة لعمالة منشآت القطاع الخاص

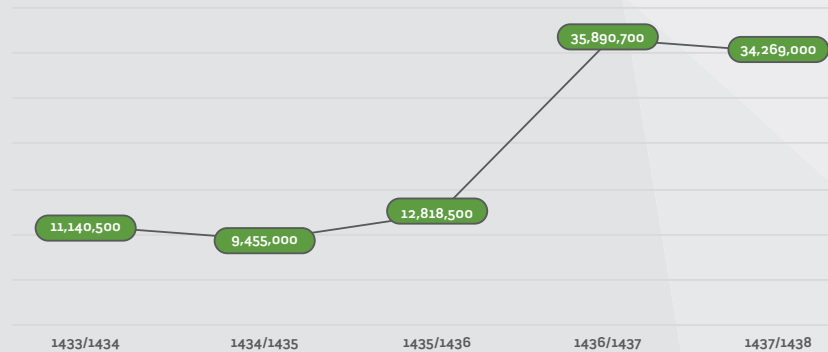
العالم	نقل خدمات العمال لمنشآت القطاع الخاص		تغيير المهن لعمالة منشآت القطاع الخاص		رخص العمل الصادرة لعمالة منشآت القطاع الخاص	
	العدد	نسبة التغير	العدد	نسبة التغير	العدد	نسبة التغير
1434/1433 هـ	402,895	103	358,004	502	4,811,095	18
1435/1434 هـ	2,952,572	633	2,676,752	648	6,874,799	43
1436/1435 هـ	798,911	-73	403,857	-85	7,524,326	9
1437/1436 هـ	608,808	-24	231,332	-43	8,524,762	13
1438/1437 هـ	480,221	-21	170,425	-26	8,254,915	-3



الشكاوى العامة وعدد قضايا العمال التي تولاهها التفتيش على مستوى المملكة*

العام	القضايا		العمال	
	الواردة	المنتهية	الواردة	المنتهية
1433/1432 هـ	2946	2448	24991	19842
1434/1433 هـ	6081	5532	31761	29443
1435/1434 هـ	3886	2777	33940	30549
1436/1435 هـ	4750	3607	56480	47022
1436/1437 هـ	6524	6124	52410	50183
1438/1437 هـ				

التفتيش | المبالغ المستحقة على مخالفات نظام العمل لخمس سنوات

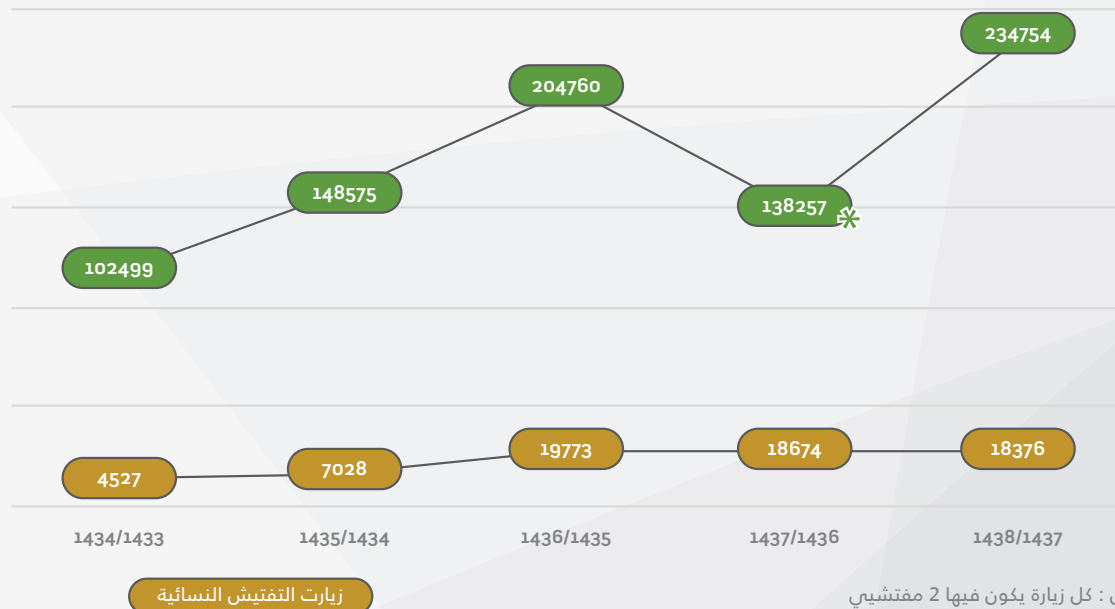


العام	المبلغ
1434/1433 هـ	11,140,500
1435/1434 هـ	9,455,000
1436/1435 هـ	12,818,500
1437/1436 هـ	35,890,700
1438/1437 هـ	34,269,000

* للتفاصيل انظر ملحق د . نموذج خصخصة التفتيش من ملحقات الباب الثالث

تولي الوزارة عنايةً خاصّة بالإشراف على أعمال تفتيش العمل ورسم السياسات الخاصة بهذا الشأن ورعاية تطبيق الأنظمة والتّعليمات الخاصة بهذا المجال، ويوضّح الرسم البياني التالي مسيرة عمل الزيارات التفتيشية على مستوى المملكة.

الزيارات التفتيشية على مستوى المملكة



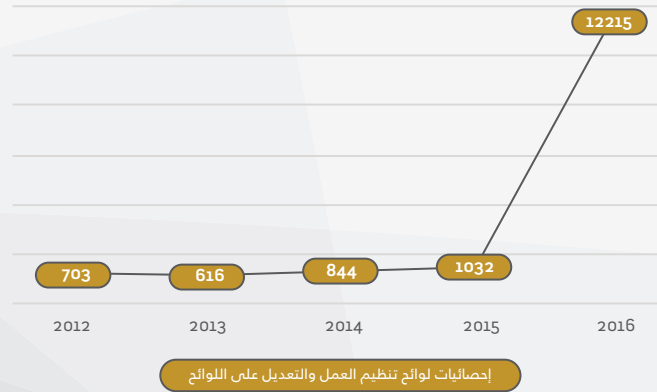
يلاحظ عودة ارتفاع عدد الزيارات لعام 2016 للأسباب الآتية :

1. اعتماد أكثر من (200) مفتش ومفتشة.
2. تغيير نسبة الموجة بما يتناسب مع قرارات التوطين.
3. التركيز على الحملات الجغرافية لمراقبة تطبيق قرارات التأييث وتوطين الجالات وهنا يمكن القيام بعدد كبير من الزيارات خلال حملة واحدة لتقارب المواقع وقلة العمالة داخل المنشأة الواحدة وبالتالي يقلص زمن الزيارة.

انخفاض عدد الزيارات لعام 2015 يعود للأسباب التالية :

1. اعتماد التفتيش الثنائي كأحد الضوابط الملزمة خلال الزيارات التفتيشية.
2. توقف العمل الإضافي للمفتشين نتيجة إيقاف صرف خارج الدوام.
3. الإلزام بالزيارات الموجهة من خلال التفتيش الموجه .

إحصائيات لوائح تنظيم العمل والتعديل على اللوائح



العام	العدد	نسبة التغيير
1434/1433 هـ	730	-19
1435/1434 هـ	616	-16
1436/1435 هـ	844	37
1437/1436 هـ	1032	22
1438/1437 هـ	1215	1

لجان العمل

أوجبت القواعد واللائحة التنفيذية قيام اللجنة بعمل تنظيم داخلي لها، وتقوم الوزارة بمراجعة هذا التنظيم ودراسته وفقاً لقواعد تشكيل اللجان.

وفيما يلي أبرز ما قامت به الوزارة في هذا المجال:

- عدد اللجان المعتمدة والقائمة (٢٨) لجنة.

يتم متابعة اللجان العمالية من حيث المساعدة في تشكيل اللجان العمالية، ومتابعة توصياتها التي ترفعها إدارة المنشأة للوزارة، ومرئياتها حول تلك التوصيات

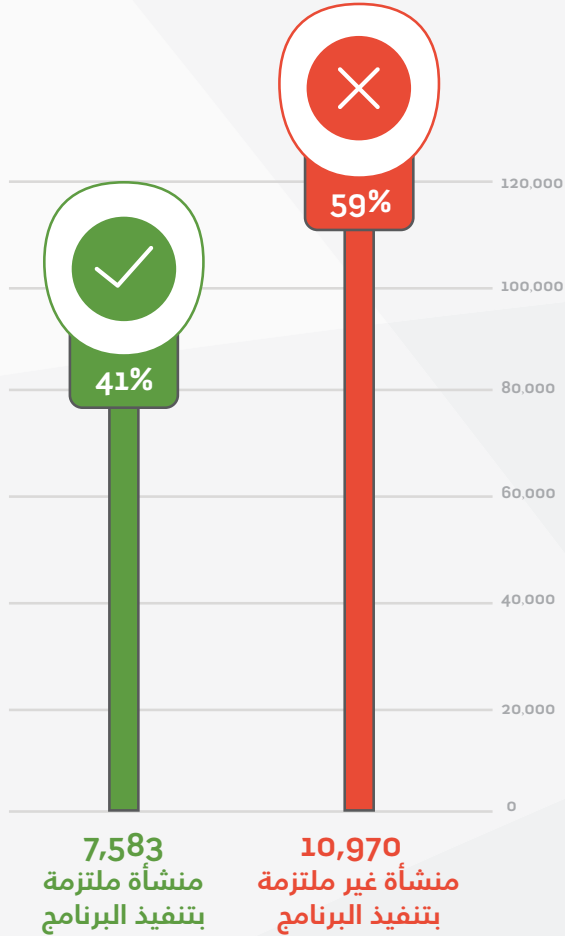
علاقات العمل

نص نظام العمل في مادته الثانية عشرة على إلزام كل منشأة تستخدم عشرة عمال فأكثر على أن تكون لديها لائحة لتنظيم العمل معتمدة من وزارة العمل، وتقوم الوزارة بدراسة مشاريع اللوائح المقدمة من المنشآت الخاصة واعتمادها، كما تقوم بدراسة التعديلات التي ترغب المنشآت بإجرائها على لوائحها، كما تقوم بدراسة صناديق التوفير والادخار والتعديلات التي تطرأ على المعتمد منها تطبيقاً للمادة (145) من نظام العمل.

كذلك تقوم بدراسة ومناقشة أوجه صرف مبالغ الغرامات الموقعة على عمال المنشآت، وذلك وفقاً لنص المادة (73) من نظام العمل. وقد بلغ مجموع ما تم إنجازه من لوائح وقرارات في عام 1437/1438 هـ (1215) لائحة وقراراً معدلاً زياد 18% عن العام الماضي.

4-3 برنامج حماية الأجور :

بدأ تنفيذ البرنامج اعتباراً من تاريخ 1434/ 7/ 22 هـ الموافق 1/ 6/ 2013م، وقد نفذت الوزارة حتى الآن عشر مراحل من الأولى إلى العاشرة، علماً بأن العمل يجري لترتيب عقد ورش عمل للمراحل القادمة



المرحلة	المرحلة	إجمالي المنشآت لكل مرحلة	نسبة الالتزام لكل مرحلة
الأولى	المرحلة	206	89%
المرحلة	المرحلة	1,069	54%
المرحلة	المرحلة	126	92%
المرحلة	المرحلة	468	88%
المرحلة	المرحلة	878	84%
المرحلة	المرحلة	1,168	78%
المرحلة	المرحلة	1,206	70%
المرحلة	المرحلة	2,205	53%
المرحلة	المرحلة	2,677	37%
المرحلة	المرحلة	3,879	26%
المرحلة	المرحلة	4,663	13%
الإجمالي	الإجمالي	18,545	41%
%	%	100%	59%

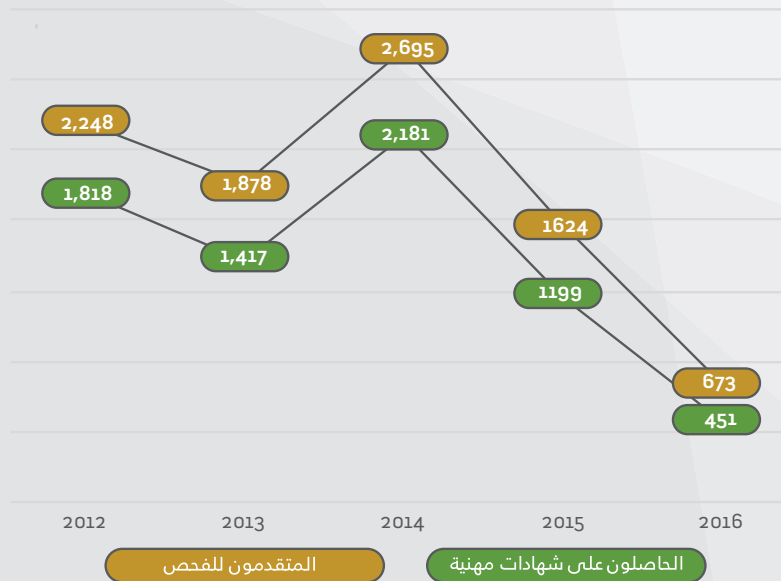
التفتيش وعلاقات العمل

4-4 الفحص المهني

يأتي قرار الوزارة بالإلتزام بالفحص المهني لكافة المهنيين العاملين من باب الإسهام في تنظيم سوق العمل، ورفع جودة الأيدي العاملة فيه، والخدمة التي تقدم للمواطنين.

ويعتبر الفحص إلزامياً على كافة العاملين من السعوديين وغير السعوديين العاملين في الأعمال المهنية، بهدف الحد من دخول غير المتخصصين إلى الأعمال المهنية المختلفة.

وفيما يلي جدول يوضح من تمت إحالتهم إلى مراكز التدريب المهني التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، لفحصهم مهنياً وتحديد مستويات مهاراتهم، ويتم على ضوء ذلك منحهم شهادات من مكاتب العمل توضح درجة المهارة التي اكتسبوها. وقد بلغ عدد المتقدمين السعوديين للفحص المهني في عام 2016م ما مجموعه (673) متقدماً، وبلغ عدد الحاصلين على شهادات مهنية (451) متقدماً، بنسبة (67%).



السنوات	المتقدمون للفحص		الحاصلون على شهادات مهنية		نسبة الحاصلين على شهادات مهنية
	العدد	نسبة التغير	العدد	نسبة التغير	
2012	2,248	-32%	1,818	-27%	81%
2013	1,878	-16%	1,417	-22%	75%
2014	2,695	43.50%	2,181	53%	81%
2015	1,624	-40%	1,199	-45%	74%
2016	673	-59%	451	-63%	67%

تسوية الخلافات العمالية

تولي الوزارة اهتماماً كبيراً في التسوية الودية للمنازعات التي تنشأ بين طرفي العمل، حرصاً منها على استقرار العلاقة بين كل الأطراف من جهة، وإنهاء القضايا العمالية في كافة المنشآت والمؤسسات من جهة أخرى، لتوفير بيئة عمل صحية للجميع.

أ - إدارات التسوية الودية للخلافات العمالية :

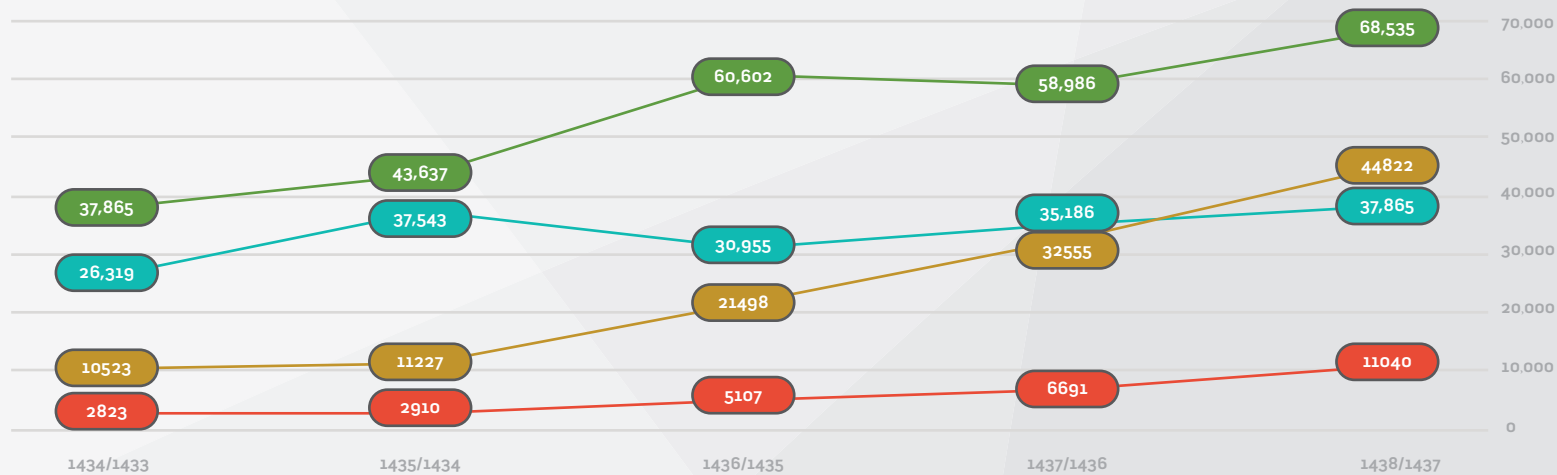
تقوم إدارة التسويات الودية للخلافات العمالية بحل القضايا ودياً، بلغ عدد القضايا الواردة في عام 2016م (68535) قضية، وبلغ عدد القضايا المنتهية (38269) قضية، بينما بلغ عدد قضايا التسويات الودية الواردة للفروع النسوية (759) قضية والمنتهية (380) على مستوى المملكة

ب- الهيئات الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية:

تختص في الفصل ابتدائياً أو نهائياً في الخلافات العمالية، أياً كان نوعها. وقد بلغ إجمالي عدد القضايا المنتهية 44822 قضية بنسبة زيادة 38% عن العام الماضي .

ج- الهيئات العليا لتسوية الخلافات العمالية:

تتشكل من عدة دوائر لتختص في الفصل نهائياً وقطعياً في جميع الخلافات التي ترفع للهيئة للاستئناف أمامها، وفرض العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل بحق المخالفين لأحكامه، وقد بلغ عدد القضايا التي فصلت فيها الهيئات العليا في عام 2016 م (11040) قضية بنسبة 65% عن العام الماضي .



القضايا التي فصلت فيها الهيئات الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية على مستوى المملكة

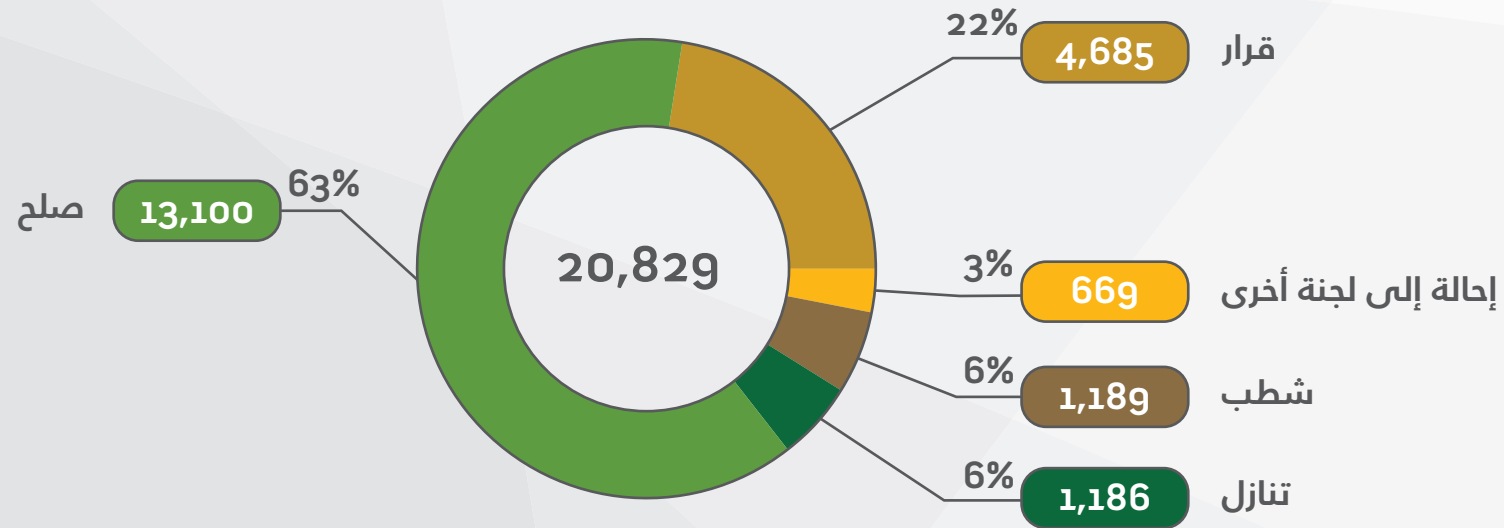
قضايا التسويات الودية الواردة على مستوى المملكة

القضايا التي فصلت فيها الهيئات العليا لتسوية الخلافات العمالية على مستوى المملكة

قضايا التسويات الودية المنتهية على مستوى المملكة

تسويات الخلافات العمالية

نظراً لاهتمام الوزارة بكافة أطراف العلاقة التعاقدية في العمل، تمّ تشكيل لجان مختصة للنظر في خلافات العمالة المنزلية ومن في حكمهم وتهتم بالفصل في خلافات ومخالفات العمالة المنزلية والنظر في المطالبات المالية والمخالفات التي ليس لها طابع جنائي.



القضايا التي تم البت فيها من اللجان حسب الأحكام التالية

الخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن لنقل هيئات تسوية الخلافات العمالية لوزارة العدل

تدريب القضاة على رأس العمل في هيئات تسوية الخلافات العمالية

البداية في تدريب أكثر من 40 قاضياً
من وزارة العدل في الهيئات
الابتدائية والعلوية في وزارة العمل
والتنمية الاجتماعية استعداداً
لإطلاق المحاكم العمالية

نقل المعرفة القانونية والاجرائية
في معالجة القضايا العمالية للفريق
القانوني في وزارة العدل لضمان
تفادي أي ارتباك تشغيلي بعد
تأسيس المحاكم العمالية

تطوير خطة متكاملة لبرنامج نقل هيئات تسوية الخلافات العمالية

تطوير نطاق عمل برنامج نقل هيئات
تسوية الخلافات العمالية وتوضيح
المراحل والمتطلبات والمخرجات
والمشاريع المطلوب تنفيذها تحت
البرنامج

مناقشة نطاق عمل مشروع نقل
الهيئات مع المسؤولين في وزارة
العدل وطلب طرح مناقصة من وزارة
العدل لتنفيذ المشروع

تشكيل لجنة للإشراف على الشؤون القانونية للانتقال

تم تحديد أدوار ومسؤوليات اللجنة
وتعيين منسوبيها من وزارة العدل
ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية

تم تنظيم 3 ورش عمل لمراجعة
المتطلبات القانونية لنقل الهيئات
الابتدائية والهيئة العليا لتأسيس
المحاكم العمالية

تشكيل لجنة للإشراف على الشؤون الإدارية للانتقال

تم تحديد أدوار ومسؤوليات اللجنة
وتعيين منسوبيها من وزارة العدل
ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية

تم تنظيم اجتماع أولي لمراجعة
المواضيع الإدارية المتعلقة
بالانتقال وسيتم تنظيم اجتماعات
دورية لمتابعة التقدم

خفض الفرق بين تكلفة العمالة السعودية والوافدة

قامت الوزارة في هذا المجال بعدة إجراءات بهدف تقليص الفرق بين تكلفة العمالة الوافدة والسعودية. من خلال محورين أساسيين:

المحور الأول

يتم احتساب العامل السعودي في نسب التوظيف عاملاً واحداً إذا كان راتبه **3000** ريال فأكثر، ولا يحتسب ضمن نسبة السَّعود إذا كان راتبه أقل من 1500 ريال

أما إذا كان راتبه بين **1500 و3000** ريال فيتم احتسابه حسب المعادلة التالية: النسبة المعتمدة في برنامج نطاقات تساوي حاصل (الأجر الشهري **1500-**) **3000**، مضافاً إليه النصف، وقد كان للنسخة الثانية من برنامج نطاقات مساهمة فعّالة في تحسين بيئة العمل، وجذب السعوديين للعمل في القطاع الخاص.

المحور الثاني

رفع تكلفة العمالة الوافدة:

تدفع المنشآت في القطاع الخاص مقابل مالي قدره 200 ريال شهرياً لكل عامل وافد في القطاع الخاص يزيد على عدد العاملين السعوديين فيها. ومستقبلاً - حسب ما ورد في برنامج التوازن المالي - سيتم إعادة النظر في فرض مقابل مالي على كل عامل وافد في القطاع الخاص تدريجياً وهذا سيعطي دافعاً إضافياً للشركات لتوظيف عدد أكبر من المواطنين، وسيتم إعادة النظر في فرض مقابل مالي على العمالة الوافدة التي تقل عن عدد العاملين السعوديين. كما سيتم فرض مقابل على كل مرافق للعمالة الوافدة في القطاع الخاص. وسوف يبدأ التطبيق للرسوم - بإذن الله - في شهر يوليو من عام 2017

المرافقون والمرافقات	العمالة المساوية عن أعداد العمالة السعوديين	العمالة الفائضة عن أعداد العمالة السعوديين	
تطبيق 100 ريال /شهر، بداية من شهر يوليو			2017 يوليو
الزيادة إلى 200 ريال /شهر، بداية من شهر يوليو	تطبيق 300 ريال /شهر، بداية من شهر يناير	الزيادة إلى 400 ريال /شهر، بداية من شهر يناير	2018
الزيادة إلى 300 ريال /شهر، بداية من شهر يوليو	الزيادة إلى 500 ريال /شهر، بداية من شهر يناير	الزيادة إلى 600 ريال /شهر، بداية من شهر يناير	2019
الزيادة إلى 400 ريال /شهر، بداية من شهر يوليو	الزيادة إلى 700 ريال /شهر، بداية من شهر يناير	الزيادة إلى 800 ريال /شهر، بداية من شهر يناير	2020

مقدمة

تسعى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتغلب على التحديات الخاصة بسوق العمالة المنزلية ، ليصبح السوق السعودي للعمالة المنزلية السوق الأكثر جاذبية على مستوى المنطقة من خلال ضمان الحقوق وتقديم الدعم والحماية للعمالة المنزلية من جهة ، و رفع جودة الاستقدام بتطبيق الأنظمة الالكترونية التي تضمن حقوق صاحب العمل وتقديم الخدمة بجودة أعلى وبتكلفة ومدة أقل من جهة أخرى ، والوزارة تسعى للقضاء على الوسطاء في الداخل والخارج عبر ربط مكاتب الارسال في الخارج مع مزودي الخدمة في الداخل ، لتوفير بيئة مثالية لقطاع استخدام العمالة المنزلية في المملكة ، ولتحقيق ذلك علمت الوزارة على الآتي :

الوضع الحالي :

- إنشاء موقع متخصص للعمالة المنزلية (مساند) .
- اطلاق مساند في بعض دول الارسال.
- فتح التراخيص لمزودي الخدمة من مكاتب وشركات.
- تطوير الأنظمة والقواعد والتشريعات .
- تطوير آليات الشكاوى .
- توقيع اتفاقيات مع بعض الدول.

المبادرات المستقبلية :

- ربط نظام مساند بنظام انجاز التابع لوزارة الخارجية.
- استمرار الربط مع دول الارسال بالتنسيق مع وزارة الخارجية.
- تطوير دور الضيافة الخاص بالعاملات المنزليات.
- تطوير آليات الدعم والحماية.
- تطوير عقود الارتباط بين مكاتب الارسال ومكاتب الاستقدام في السعودية بما يضمن حقوق أصحاب العمل في حال اخلال عمال الخدمة المنزلية في العقود .
- التنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة الخارجية لإصدار نظام أو لائحة العقوبات الخاصة بالسماسة في الداخل والخارج .

لماذا مساند:

مساند المنصة الالكترونية الوحيدة، لتحقيق أعلى درجات الرقابة والتحكم من خلال ربط الجهات المعنية المسؤولة بكل ما يتعلق بالعمالة المنزلية تحت مظلة واحدة. ويعتبر نواة التحول الإيجابي لخدمات الاستقدام من خلال طرح مجموعة من الحلول التطويرية الرامية لتحسين بيئة عمل هذا القطاع تحت مظلة هذا البرنامج. و هو مبادرة تهدف إلى تحسين وتطوير قطاع العمالة المنزلية في المملكة العربية السعودية وذلك عبر تنسيق العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع العام من خلال تقديم تطبيقات تقنية مبتكرة وخدمات إلكترونية تستهدف أصحاب العمل و عمال الخدمة المنزلية ومقدمي الخدمات في المملكة وخارجها.

أهداف البرنامج

- التعريف بالحقوق والواجبات لأطراف العلاقة.
- التعريف بمزودي الخدمة المعتمدين من الوزارة.
- تحقيق العدالة والشفافية من خلال حماية حقوق جميع الأطراف.
- توفير منصة إلكترونية تمكن المستخدمين من الوصول إلى جميع المعلومات والأخبار المتعلقة بقطاع العمالة المنزلية في المملكة.
- تقديم حلول وخدمات إلكترونية واضحة وسهلة الاستخدام.

المكتسبات المتحققة خلال عام 2016م

- خدمة التعريف بالحقوق والواجبات
- خدمة البحث والمقارنة للتكاليف ومدد الاستقدام.
- خدمة الإصدار الآلي للتأشيرات
- خدمة التعاقد الإلكتروني
- خدمة التوثيق الإلكتروني
- خدمة توثيق بيانات العمالة المنزلية.

العدد	الخدمة
600 ألف	عدد المواطنين والمواطنات المسجلين في النظام
1.089.342	طلبات الحصول على التأشيرة
605 مكتب (14%) منها مكاتب نسائية	عدد مكاتب وشركات الاستقدام المسجلة في النظام
9.919.329	عدد متصفح الموقع
4832 طلب	عدد طلبات التعاقد الإلكتروني
2194 مستفيد	عدد المستفيدين من خدمة التعاقد الإلكتروني
61411 عقد موثق	عدد العقود الموثقة في النظام
61411 عاملة وعامل	عدد العمالة المستفيدة من النظام
40750 عاملة وعامل	عدد العمالة المسجلة سيرها الذاتية في النظام حالياً
53 دورة	عدد الدورات التدريبية الموجهة لمستخدمي النظام في المملكة وخارجها
7 دول	عدد الدول التي تم إطلاق النظام فيها
الرياض - جدة - الدمام	أعلى ثلاث مدن في الاستفادة من الموقع
السعودية - أمريكا - المملكة المتحدة	أعلى ثلاث دول زيارة للموقع
شكلت النسبة النسائية 16% منها	زوار الموقع حسب الجنس

- تطوير جميع خطوات الاستقدام الداخلية والخارجية، بما يضمن تحديد الأنشطة الغير قانونية المتعلقة بإجراءات استقدام العمالة المنزلية إلى المملكة، وتحويل الأشخاص أو المؤسسات المخالفة إلى الجهات ذات الاختصاص بمثل هذه المخالفات.
- القضاء على السماسرة والمكاتب غير المرخص لها من خلال التحكم بإجراءات التعاقد الداخلية والخارجية
- تقليل التكاليف على المستوى المتوسط من خلال التحكم بالتحصيل المالي الإلكتروني بين المستفيد من خدمات عمال الخدمة المنزلية ومزود الخدمة.

المنصات المستخدمة

- البوابة الإلكترونية/الموقع الإلكتروني
- تطبيق الهواتف الذكية

المستفيدين

- أصحاب عمل العمالة المنزلية الحاليين والراغبين باستقدام عمالة منزلية إلى المملكة.
- عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم
- مزودي خدمات التوسط وتقديم الخدمات العمالية المنزلية المرخص لها من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. (شركات ومكاتب الاستقدام)
- مكاتب إرسال العمالة في الخارج المعتمدة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

الهدف الاستراتيجي | توفير فرص عمل لائقة للمواطنين

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
توطين نشاط بيع وصيانة الجوالات وملحقاتها	إحلال وتوظيف السعوديين بنسبة 100 % من إجمالي العاملين بنشاط بيع وصيانة الجوالات وملحقاتها بما يوفر فرص العمل لائقة سيراً مع رؤية المملكة 2030 ومستهدفات برنامج التحول الوطني 2020	عدد فرص العمل اللائقة المتاحة للسعوديين في القطاع الخاص (للنساء وللرجال)	نعم	مكتمل	100%
توطين قطاع السياحة	زيادة نسب التوطين المنتج والمستدام بسوق عمل قطاع السياحة والعمل على إدماج المستفيدين من الضمان الاجتماعي ونزلاء دور الرعاية في سوق العمل وتحويلهم الى طاقات منتجة، والاستفادة من القدرات البشرية لضبط سوق العمل وتطويره والدعم المستمر لشباب الوطن.	عدد فرص العمل اللائقة المتاحة للسعوديين في القطاع الخاص (للنساء وللرجال)	نعم	تحت التنفيذ	60%
التوطين في منطقة القصيم	زيادة نسب التوطين المنتج والمستدام بسوق عمل منطقة القصيم والعمل على إدماج المستفيدين من الضمان الاجتماعي ونزلاء دور الرعاية في سوق العمل وتحويلهم الى طاقات منتجة، والاستفادة من القدرات البشرية لضبط سوق العمل وتطويره والدعم المستمر لشباب الوطن في المنطقة.	عدد فرص العمل اللائقة المتاحة للسعوديين في القطاع الخاص (للنساء وللرجال)	نعم	تحت التنفيذ	46%
التوطين في منطقة المدينة المنورة	زيادة نسب التوطين المنتج والمستدام بسوق عمل منطقة المدينة المنورة والعمل على إدماج المستفيدين من الضمان الاجتماعي ونزلاء دور الرعاية في سوق العمل وتحويلهم الى طاقات منتجة، والاستفادة من القدرات البشرية لضبط سوق العمل وتطويره والدعم المستمر لشباب الوطن في المنطقة.	عدد فرص العمل اللائقة المتاحة للسعوديين في القطاع الخاص (للنساء وللرجال)	نعم	مرحلة التخطيط	28%
توطين قطاع الصحة	زيادة نسب التوطين المنتج والمستدام بسوق عمل قطاع الصحة والعمل على إدماج المستفيدين من الضمان الاجتماعي ونزلاء دور الرعاية في سوق العمل وتحويلهم الى طاقات منتجة، والاستفادة من القدرات البشرية لضبط سوق العمل وتطويره والدعم المستمر لشباب الوطن.	عدد فرص العمل اللائقة المتاحة للسعوديين في القطاع الخاص (للنساء وللرجال)	نعم	تحت التنفيذ	50%
توطين نشاط البقالات	إحلال وتوظيف السعوديين بنسبة 100 % من إجمالي العاملين بنشاط البقالات بما يوفر فرص العمل لائقة سيراً مع رؤية المملكة 2030 ومستهدفات برنامج التحول الوطني 2020	عدد فرص العمل اللائقة المتاحة للسعوديين في القطاع الخاص (للنساء وللرجال)	نعم	مرحلة التخطيط	20%
التوطين في تأجير السيارات	إحلال وتوظيف السعوديين بنسبة 100 % من إجمالي العاملين بنشاط تأجير السيارات بما يوفر فرص العمل لائقة سيراً مع رؤية المملكة 2030 ومستهدفات برنامج التحول الوطني 2020	عدد فرص العمل اللائقة المتاحة للسعوديين في القطاع الخاص (للنساء وللرجال)	نعم	مرحلة التخطيط	40%
التوطين في المولات	إحلال وتوظيف السعوديين بنسبة 100 % من إجمالي العاملين بنشاط بيع التجزئة في المولات بما يوفر فرص العمل لائقة سيراً مع رؤية المملكة 2030 ومستهدفات برنامج التحول الوطني 2020	عدد فرص العمل اللائقة المتاحة للسعوديين في القطاع الخاص (للنساء وللرجال)	نعم	تحت التنفيذ	60%
توطين العربات المتنقلة	إحلال وتوظيف السعوديين بنسبة 100 % من إجمالي العاملين بنشاط العربات المتنقلة بما يوفر فرص العمل لائقة سيراً مع رؤية المملكة 2030 ومستهدفات برنامج التحول الوطني 2020	عدد فرص العمل اللائقة المتاحة للسعوديين في القطاع الخاص (للنساء وللرجال)	نعم	تحت التنفيذ	35%

● البدء ● مرحلة التخطيط ● تحت التنفيذ ● مكتمل ● معلق

الهدف الاستراتيجي | توفير فرص عمل لائقة للمواطنين

أهم ما تم إنجازه لتحقيق الهدف

1. نشاط بيع وصيانة الجوالات ومستلزماتها: تم توظيف أكثر من 8000 سعودي وسعودية في النشاط ضمن البرامج الحصري بقصر العمل فيه 100% على السعوديين
2. قطاع السياحة: تم توقيع عقود 2200 موظف سعودي وسعودية ضمن قطاع الإيواء مع شركات كبرى في القطاع ومن المخطط أن يتم توظيف 33 ألف سعودي وسعودية في القطاع حتى نهاية عام 2018
3. قطاع الصحة: تم التعاقد لتوظيف 7500 موظف سعودي وسعودية أطباء وممرضين وغيرها من الاختصاصات الطبية مع مراكز صحية ومستشفيات حكومية ومن المخطط أن يتم توظيف 93 ألف سعودي وسعودية في القطاع نهاية عام 2020
4. نشاط البقالات: يجري العمل على إصدار قرار قصر العمل بنشاط البقالات ومحلات بيع المنتجات التموينية والاستهلاكية بنسبة 100% على السعوديين والمتوقع توظيف أكثر من 20 ألف وظيفة فيه
5. تأجير السيارات: يجري العمل على تفعيل قرار قصر العمل بنشاط تأجير السيارات بنسبة 100% على السعوديين والمتوقع توظيف أكثر من 5 آلاف موظف فيه
6. المولات: تم العمل على إصدار قرار قصر العمل بالمولات بنسبة 100% على السعوديين بحيث يتم تطبيق المرحلة الأولى منه في منطقة القصيم والمتوقع توظيف أكثر من 6 آلاف موظف في القصيم
7. العربات المتنقلة: يجري العمل على تفعيل قرار قصر العمل بنشاط العربات المتنقلة بنسبة 100% على السعوديين والمتوقع توظيف أكثر من 6 آلاف موظف فيه
8. التوطين القطاعي: يجري العمل على إطلاق مشاريع تشاركية مع الجهات المشرفة على القطاعات لرسم وتنفيذ خطط التوطين المناسبة حسب القطاع والاختصاص بهدف إعداد خطة لتوطين الأنشطة والمهن ذات الأولوية في القطاع بحيث تكون جاذبة للسعوديين، وزيادة نسب التوطين المنتج والمستدام في القطاع

الهدف الاستراتيجي | خلق بيئة عمل جاذبة وآمنة

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
تطوير إجراءات الصلح في إدارات التسوية الودية	يهدف المشروع إلى تطبيق المبادرات التطويرية الناتجة عن الدراسة الاستشارية لتطوير إدارات التسوية الودية التي سينتج عنها رفع كفاءة التسوية الودية للخلافات العمالية وتقليل عمر القضية العمالية وزيادة نسبة الصلح	نسبة الصلح في الخلافات العمالية متوسط الفترة الزمنية لمعالجة القضية العمالية	نعم	مرحلة التخطيط	0%
تأسيس المركز الاستشاري القضائي	يهدف المشروع إلى تأسيس مراكز استشارية قانونية في مقرات هيئات تسوية الخلافات العمالية لتقديم رأي قانوني محايد عبر مستشارين قانونيين مما يساهم في توعية أطراف القضية العمالية وتقليل عدد القضايا المرفوعة ورفع جودة لوائح المطالبات في القضايا العمالية	نسبة الصلح في الخلافات العمالية متوسط الفترة الزمنية لمعالجة القضية العمالية	نعم	مرحلة التخطيط	0%
تطوير اللوائح القانونية لهيئات تسوية الخلافات العمالية	يهدف المشروع لتطوير اللائحة التنفيذية لنظام العمل لسد الفجوات القانونية وتقديم المستوى المطلوب من التفصيل للتأكد من التوازن والتناسق القانوني لقرارات هيئات تسوية الخلافات العمالية والمحاكم العمالية	عدد التعديلات المقترحة على الأنظمة واللوائح	نعم	مرحلة التخطيط	0%
تطوير نظام إدارة قضايا لجان العمالة المنزلية	يهدف المشروع لاستكمال تطوير النظام الإلكتروني لأتمتة إجراءات معالجة القضية في لجان العمالة المنزلية بعد تطبيق النموذج التشغيلي الجديد حيث سيساهم نظام إدارة القضايا في تقليل عمر القضية العمالية وتحسين جودة القرار القضائي عبر الاستغناء عن النماذج الورقية وتقديم نماذج للقرارات وحفظ نسخة إلكترونية من جميع وثائق القضية	متوسط الفترة الزمنية لمعالجة القضية العمالية في لجان العمالة المنزلية نسبة العمليات المؤتمتة	نعم	مرحلة التخطيط	0%
تطوير مدونات القرارات والمبادئ العمالية للأعوام 1434 هـ - 1435 هـ	يهدف هذا المشروع إلى تجميع وتلخيص القرارات الصادرة عن هيئات تسوية الخلافات العمالية على مستوى المملكة وإعدادها بحيث تكون متوافرة للإطلاع عليها من قبل المهتمين من القانونيين والباحثين وأعضاء الهيئات العمالية، كما يهدف هذا المشروع إلى الاسهام في نشر الوعي القانوني و بالأخص ما يتعلق بالقواعد المنظمة للعمل والأحكام الضابطة لها.	نسبة الالتماسات المرفوعة للإدارة العامة لهيئات تسوية الخلافات العمالية من إجمالي قرارات الهيئة العليا نسبة تطابق قرارات الهيئة الابتدائية مع قرارات الهيئة العليا نسبة القرارات المعادة من محكمة التنفيذ	لا	تحت التنفيذ	86%
تطوير الإطار القانوني لمركز التحكيم العمالي وإدارة التسوية الودية	يهدف المشروع لتطوير الإطار القانوني لإدارة التسوية الودية ومركز التحكيم العمالي في هيئات تسوية الخلافات العمالية بما يتكامل مع تطوير النواحي التشغيلية ونظام العمل واللوائح القانونية لزيادة نسبة الصلح في إدارات التسوية الودية وتحديد الإطار القانوني لعمل مركز التحكيم العمالي	نسبة الصلح في الخلافات العمالية متوسط الفترة الزمنية لمعالجة القضية العمالية نسبة الصلح في القنوات البديلة	لا	مكتمل	100%

البدء ● مرحلة التخطيط ● تحت التنفيذ ● مكتمل ● معلق

إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

الهدف الاستراتيجي | خلق بيئة عمل جاذبة وآمنة

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
تقييم الوضع الحالي للسلامة والصحة المهنية في المملكة، والمبادرات السريعة	يهدف المشروع الى تقييم الوضع الحالي للسلامة والصحة المهنية من منظور وزارة العمل على أن يتم اتباع ذلك بتقييم الوضع من قبل امؤسسات الشريكة، بالإضافة إلى مبادرات لتطوير الإدارة العامة للسلامة والصحة المهنية	نسبة المنشآت الممتثلة لنظام السلامة والصحة المهنية بناء على التقييم الذاتي	نعم	مكتمل	100%
تطوير أنظمة وموارد وقدرات السلامة والصحة المهنية في المملكة العربية السعودية وتنفيذ المكاسب السريعة	يرتبط هذا المشروع بتحقيق النجاحات في تحسين نظام ووضع السلامة والصحة المهنية في المملكة: 1. تنفيذ المكاسب السريعة المحددة في المشروع رقم 1 (حملة تسويق السلامة والصحة المهنية، رواد السلامة والصحة المهنية، خبراء السلامة والصحة المهنية، إلخ ..). 2. التعاون مع الجهات الخارجية المعنية وتطوير لوائح وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية 3. تحسين نظام وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتفتيش على السلامة والصحة المهنية 4. المساهمة في تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية المعنية المختلفة في مجال السلامة والصحة المهنية	نسبة المنشآت الممتثلة لنظام السلامة والصحة المهنية بناء على التقييم الذاتي	نعم	تحت التنفيذ	77%
تطوير السياسة الوطنية والنظام الوطني للسلامة والصحة المهنية وتعزيز الممارسات	يهدف المشروع لتطوير مسودة لسياسة وطنية للسلامة والصحة المهنية ليتم التوافق عليها مع الأطراف ذات العلاقة	نسبة المنشآت الممتثلة لنظام السلامة والصحة المهنية بناء على التقييم الذاتي	نعم	البدء	0%
تطوير كوادر وقدرات السلامة والصحة المهنية في المملكة العربية السعودية	يرتبط هذا المشروع بتحقيق النجاحات في تحسين نظام ووضع السلامة والصحة المهنية في المملكة: تفعيل مبادرة خبراء السلامة والصحة المهنية بما يفيد البرنامج الوطني الاستراتيجي للسلامة والصحة المهنية	نسبة المنشآت الممتثلة لنظام السلامة والصحة المهنية بناء على التقييم الذاتي	نعم	البدء	0%

● البدء ● مرحلة التخطيط ● تحت التنفيذ ● مكتمل ● معلق

الهدف الاستراتيجي | خلق بيئة عمل جاذبة وآمنة

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
ربط التوثيق الإلكتروني مع وزارة الخارجية	يهدف المشروع إلى ربط عنصر التوثيق الإلكتروني لبوابة العمالة المنزلية (مساند) مع نظام التأشير لوزارة الخارجية بحيث لا تمنح تأشيرات العمالة المنزلية في سفارات المملكة لحين التأكد من أن التعاقد قد تم من خلال بوابة العمالة المنزلية (مساند) وذلك من شأنه أن يساهم بالقضاء على السماسرة والسوق السوداء.	عدد التأشيرات التي تم إصدارها مقارنة بعدد عقود التوثيق الإلكتروني	لا	تحت التنفيذ	44%
فتح حسابات بنكية للعمالة المنزلية	تنفيذاً للأمر السامي رقم 5574 بفتح حسابات (بطاقات رواتب) للعمالة المنزلية وإيجاد آلية لمراقبة صرف رواتب العمالة المنزلية بشكل مستمر ووضع ضوابط تضمن حقوق الطرفين. يهدف هذا المشروع الذي تفوقه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي إلى حماية أجور العمالة المنزلية عبر منتجات بطاقات الرواتب بالإضافة إلى وضع آلية لمراقبة والتأكد من استلام العمالة المنزلية لرواتبهم.	نسبة العمالة المنزلية التي تم فتح حسابات بنكية لها نسبة العمالة المنزلية المغطاة بنظام حماية الأجور	لا	تحت التنفيذ	36%
الحساب التجميعي لتكاليف استقدام العمالة المنزلية	تأسيس حساب تجميعي يتم ربطه ببوابة العمالة المنزلية (مساند) يضمن الامتثال لعملية التوظيف بين كل من أصحاب العمل ومكاتب وشركات الاستقدام بهدف الحساب التجميعي إلى متابعة ومراقبة عملية الدفع من قبل أصحاب العمل لصالح مكاتب وشركات الاستقدام (والعكس صحيح)، ويشمل قيمة العقد وغرامات التأخير حسب أنظمة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	متوسط الوقت اللازم لتوظيف العمالة المنزلية الوقت اللازم لتطبيق الغرامات على مكاتب الاستقدام المخالفة	لا	تحت التنفيذ	51%
التكامل الإلكتروني مع دولة الهند	عند رغبة أصحاب العمل في المملكة استقدام عمالة من دولة الهند، تلزم دولة الهند أصحاب العمل بتقديم الطلبات من خلال موقع الكتروني خاص بالحكومة الهندية دون أي رقابة وضبط للعملية من قبل المملكة لذا تم البدء بالعمل على مشروع التكامل الإلكتروني مع دولة الهند لتنظيم عملية التعاقد واستقدام العمالة الهندية بين الجانبين الهندي والسعودي من خلال ربط النظام الإلكتروني للجانب الهندي مع نظام التوثيق الإلكتروني لدى الوزارة لضمان تحقيق متطلبات وتوافق الطرفين.	عدد العمالة الهندية التي تم استقدامها من خلال نظام التوثيق الإلكتروني	لا	مرحلة التخطيط	0%

● البدء
 ● مرحلة التخطيط
 ● تحت التنفيذ
 ● مكتمل
 ● معلق

إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

الهدف الاستراتيجي | خلق بيئة عمل جاذبة وآمنة

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
اعرف حقوقك إنتاج 20 فيديو	فيديوهات توعوية للتعريف بأبرز مواد نظام العمل واللائحة التنفيذية	<ul style="list-style-type: none"> نسبة الوصول للشرائح المستهدفة نسبة الوعي بالثقافة العمالية الحقوق والواجبات 	نعم	تحت التنفيذ	35%
التطوير و التوسع في خدمة شريحة الوافد	تطوير قناة التواصل الحالية مع العمالة الوافدة الجديدة بحيث يتم توزيع شرائح اتصال مجانية لهم عبر منافذ المملكة مما يمكن الوزارة من بناء قاعدة بيانات بهدف التواصل مع العمالة سواء فيما يخص الخدمات المقدمة لهم أو فيما يخص إرسال رسائل تثقيفية لهم و يتم تنفيذ البرنامج عن طريق شراكة كاملة مع القطع الخاص ودون تحمل أي نفقات من جانب الوزارة		نعم	مرحلة التخطيط	-
البرنامج التوعوي اعمل بوعي	دراسة لتطوير عمل اللجان العمالية في سوق العمل بهدف تفعيل عمل ودور اللجان العمالية لجعل السوق أكثر جاذبية للعمل. إن تفعيل اللجان العمالية من خلال تطبيق قواعد إنشاء لجان العمل وتطبيق اللائحة التنفيذية، وتوضيح الدراسة : • الوضع الحالي للجان العمالية • والمعايير الدولية الخاصة باللجان العمالية • مقارنة الوضع الحالي بأفضل الممارسات للجان العمالية • تحديد الفجوة • النموذج التشغيلي لما يجب أن يكون عليه وضع اللجان العمالية • ماهي التشريعات والجراءات والتنظيمات المطلوبة لتفعيل اللجان في سوق المملكة • خارطة الطريق للوصول للوضع الأمثل • خطة التنفيذ للمشاريع والمبادرات اللازمة للوصول للحل المقترح		نعم	مرحلة التخطيط	-
دراسة لتطوير عمل اللجان العمالية	تصميم برنامج توعوي تدريبي عن الحقوق والواجبات العمالية في المملكة العربية السعودية التي يتم من خلالها التواصل مع أطراف العلاقة التعاقدية لتوعيتهم وترسيخ مفهوم قيمة الحقوق والواجبات ومسؤولية العمل بوعي		نعم	مرحلة التخطيط	-

البدء ● مرحلة التخطيط ● تحت التنفيذ ● مكتمل ● معلق

الهدف الاستراتيجي | خلق بيئة عمل جاذبة وآمنة

أهم ما تم إنجازه لتحقيق الهدف

1. تطبيق النموذج التشغيلي وأتمتة الإجراءات في إدارات التسوية الودية والهيئات الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية.
2. تطوير الإطار القانوني لمركز التحكيم العمالي.
3. تقديم التعديلات القانونية المقترحة لرفع الكفاءة التشغيلية لإدارات التسوية الودية وزيادة نسبة الصلح.
4. تكوين لجنة فنية بالتعاون مع الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة لتحديث المواصفات الفنية للسلامة والصحة المهنية وجعلها موحدة على المستوى الوطني
5. تطوير نموذج لبناء معايير تدريب ومنح شهادات احترافية للكوادر الوطنية من أجل تأهيلهم لدخول سوق العمل في مجال السلامة والصحة المهنية
6. تطوير نموذج لمتطلبات تفتيش السلامة والصحة المهنية من خلال أداة التقييم الذاتي
7. إصدار أدلة فنية لممارسات السلامة والصحة المهنية منشورة على صفحة السلامة والصحة المهنية بموقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
8. إطلاق جائزة رواد السلامة لتعزيز مستوى التوعية بالسلامة والصحة المهنية لدى أصحاب العمل والعاملين
9. تطوير نموذج 'النظام الإداري للسلامة والصحة المهنية' لاتباعه من قبل منشآت القطاع الخاص
10. تم الانتهاء من عملية التطوير لتحقيق عملية الربط بين التوثيق الإلكتروني مع نظام التأشير في وزارة الخارجية وبدأت عملية تطبيق النظام في دولة سيرلانكا في يوم الأحد الموافق 19 مارس 2017
11. تم الانتهاء من تطوير الخدمة الإلكترونية لتوثيق عقود العمالة المنزلية، كما تم إطلاق الخدمة بشكل تجريبي يوم 20 مارس 2017.
12. تم تجهيز منتج بطاقات رواتب العمالة المنزلية من قبل البنوك المشاركة في المشروع.
13. تم عقد ورشة عمل مع البنوك لشرح متطلبات الحساب التجميعي

إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

14. تم تحديد متطلبات الأعمال للحساب التجميعي بشكل تفصيلي مع البنك والشركة المنفذة، ومنها آلية الربط مع بوابة العمالة المنزلية (مساند) وقنوات الدفع التي يوفرها المشروع وآلية تحصيل المستحقات، وتطبيق غرامات التأخير والاسترجاع؛ وفق أنظمة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
15. تم إنجاز 50% من تطوير قناة الدفع الأولى (الحساب الافتراضي) لمشروع الحساب التجميعي
16. تم التوافق مع وزارة الخارجية على رؤية مشتركة لمشروع التكامل الإلكتروني مع دولة الهند
17. تم الاتفاق مع ممثلي دولة الهند على آلية الربط بخصوص العمالة المهنية الهندية
18. تم الانتهاء من بناء الخطة التنفيذية للبرنامج التوعوي
19. تم الانتهاء من إعداد 5 فيديوهات تعريفية بمواد نظام العمل
20. يجري العمل على طرح كراسة الشروط والمواصفات لمشروع التطوير و التوسع في خدمة شريحة الوافد ومشروع دراسة تطوير عمل اللجان للبدء في تنفيذ المشروعين
21. تم البدء في بناء شبكة من المتعاونين لتقديم أنشطة توعوية عن الحقوق والواجبات.

الهدف الاستراتيجي | رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية للبرنامج الرقمي	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
تطوير خدمات بلاغات التغيب	بعد مرور أكثر من سنتين على إطلاق خدمات بلاغات التغيب عن العمل من خلال بوابة الخدمات الإلكترونية ونظام القوى العاملة التي تتضمن ثلاث خدمات هي : • خدمة بلاغ التغيب عن العمل • خدمة إلغاء بلاغ تغيب العمل • خدمة إثبات كيدية بلاغ التغيب على العمل تم عمل دراسة لوضع الخدمات الحالي والتأكد من مدى ملائمة وضع الخدمات الحالي مع سوق العمل وكان نتيجة هذه الدراسة وجود حاجة لتعديل على الخدمات لمعالجة نقاط القصور في وضع الخدمات الحالي .			مرحلة التخطيط	0%
تطوير وتحديث موقع الثقافة العمالية الإصدار الثالث	يأتي هذا المشروع ضمن عدة مبادرات تعنى باستمرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في دعم وتثقيف منظومة سوق العمل، من خلال إرساء مبادئ العلاقات العمالية بين صاحب العمل والعامل، وبناء ورفع مستوى المعرفة النظامية للثقافة العمالية وزيادة الوعي بالحقوق والواجبات بنظام العمل، ولانتهى التنفيذ، ولانتهى العمالة المنزلية؛ وذلك من خلال أحد مشاريع الثقافة العمالية وهو تطوير وتحديث موقع الثقافة العمالية والخدمات المقدمة عن طريقه.	1. نسبة الخدمات المقدمة إلكترونياً 2. عدد الخدمات المقدمة إلكترونياً 3. نسبة العمليات المنجزة إلكترونياً 4. الشكاوى المتعلقة بالخدمات الإلكترونية في كل خدمة 5. تخفيض تكلفة كل معاملة	برنامج التحول الرقمي	مرحلة التخطيط	0%
تطوير خدمة الشكاوى	الهدف من هذه الخدمة تقديم شكوى بخصوص أحد خدمات الوزارة، وذلك في حالة حدوث خطأ في الخدمة المقدمة إلكترونياً وذلك في أي من خدمات الوزارة المقدمة حالياً من خلال بوابة الخدمات الإلكترونية. والمطلوب هو تطوير خدمة يمكن أن تقوم بجميع الخدمات الإلكترونية في الوزارة بالتكامل معها بحيث في حالة حدوث خطأ في الخدمة يمكن للعميل أن يقوم بتقديم شكوى لنظام خدمة العملاء عن عدم تمكنه من الحصول على الخدمة ويتم إرسال بيانات الخطأ ألياً عن طريق الخدمة دون أن يقوم المستخدم بإدخال أي بيانات عن الخطأ، ويتم تسجيل الشكاوى في نظام الشكاوى الخاص بوزارة العمل ويتم تصنيف الشكاوى خطأ في الخدمات الإلكترونية. كما سيتم توفير خدمة الاستعلام عن حالة الشكاوى بنظام خدمة العملاء بحيث يقوم عميل وزارة العمل بالاستعلام عن حالة الشكاوى التي تقدم بها إلى نظام خدمة العملاء بوزارة العمل عن طريق الويب			مرحلة التخطيط	0%

● البدء ● مرحلة التخطيط ● تحت التنفيذ ● مكتمل ● معلق

إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

الهدف الاستراتيجي | رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية لبرنامج الرقمي	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
تطوير وأتمتة أنظمة التراخيص	يهدف هذا المشروع إلى إطلاق خدمات إلكترونية تشتمل على أتمتة إجراءات وخدمات أنظمة التراخيص الخاصة بمكاتب وشركات الاستقدام بالإضافة إلى عمل دليل إرشادي بالخدمات التي تقدم من الإدارة العامة لشركات ومكاتب الاستقدام	<ol style="list-style-type: none"> 1. نسبة الخدمات المقدمة إلكترونياً 2. عدد الخدمات المقدمة إلكترونياً 3. نسبة العمليات المنجزة إلكترونياً 4. الشكاوي المتعلقة بالخدمات الإلكترونية في كل خدمة 5. تخفيض تكلفة كل معاملة 	برنامج التحول الرقمي	مرحلة التخطيط	0%
خدمات بوابة الأفراد	تطوير حزمة من الخدمات الإلكترونية للأفراد على منصة الخدمات المتكاملة المؤسسية (ESB) وتقديمها من خلال بوابة الأفراد.			مرحلة التخطيط	0%
تسجيل وفتح ملفات وأتمتة خدمات وزارة العمل للجهات الحكومية	يهدف المشروع إلى إعادة هندسة الخدمات الإلكترونية لوزارة العمل المقدمة للقطاع الخاص وتطويرها وإتاحتها للجهات الحكومية لتشمل أيضاً بيانات العمالة الوافدة التابعة له			تحت التنفيذ	13%
الموعد الإلكتروني المتكامل	يهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام لحجز المواعيد إلكترونياً بمكاتب العمل، وذلك لتنظيم تدفق العملاء بمكاتب العمل ورفع رضا العملاء عن الخدمة وتوفير وقت انتظارهم بالمكاتب. كما يهدف إلى توفير آلية لتقييم الخدمات الإلكترونية في بوابة وزارة العمل			تحت التنفيذ	93%
أتمتة إجراءات مركز الاتصال	يهدف هذا المشروع إلى أتمتة إجراءات بعض الخدمات المقدمة من وزارة العمل، وسيتم تقديم هذه الخدمات من خلال نظام الرد الآلي الخاص بمركز اتصال الوزارة وستقتصر المرحلة الأولى على إطلاق أربع خدمات مختلفة			تحت التنفيذ	92%

● البدء
● مرحلة التخطيط
● تحت التنفيذ
● مكتمل
● معلق

الهدف الاستراتيجي | رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
إنشاء الملحقيات العمالية في سفارات المملكة في الدول المصدرة للعمالة	إنشاء ملاحق عمالية وذلك انفاذا لتوجيه المقام السامي رقم(7029) وتاريخ 9/2/1438 المبني على قرار مجلس رقم (97) بتاريخ 7/2/1438 في الدول التالية المصدرة للعمالة مصر ، الهند،باكستان،بنجلاديش،الفلبين،سريلانكا وإندونيسا التي من شأنها أن تساعد على: - تعزيز العلاقات العمالية الدولية مع البلدان الخارجية. - ضمان حسن تمثيل المملكة العربية السعودية في الخارج بالمواضيع التي لها صلة بالعمل والعمالة الوافدة الى المملكة.	عدد الاتفاقيات العمالية الجديدة مع الدول	لا	البداية	0%

● البدء ● مرحلة التخطيط ● تحت التنفيذ ● مكتمل ● معلق

الهدف الاستراتيجي | رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة

أهم ما تم إنجازه لتحقيق الهدف

1. تم إعداد تصور عن المهام والمسؤوليات والهيكل التنظيمي للملحقيات وأعداد الموظفين وآلية التوظيف والاشتراطات الوظيفية والمتطلبات التقنية والتدريب وبعض السياسات.
2. تم إعداد 5 دراسات 4 منها تم طرحه وفي انتظار التعميد للبدء في التنفيذ.
3. يجري العمل على تحديد مشاريع الحزم الأخرى حسب الأولوية لتحقيق مؤشرات البرنامج.
4. تم إطلاق خدمة الموعد الالكتروني للشركات و الأفراد عن طريق بوابة الأفراد، وسيتم إطلاق مشروع أتمتة إجراءات مركز الاتصال في شهر إبريل 2017
5. إطلاق تطبيق الوزارة للأجهزة المحمولة.

الباب الرابع : التنمية الاجتماعية

- الرعاية الاجتماعية والأسرة
- التنمية الاجتماعية
- الضمان الاجتماعي
- برنامج حساب المواطن
- إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

الرعاية الاجتماعية والأسرة

تهدف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من خلال قطاع التنمية الاجتماعية إلى المساهمة في بناء مجتمع متماسك وواع وشمولي من خلال التنمية المتوازنة و المستدامة ، بالإضافة إلى سعيها نحو بناء و تطوير القطاع غير الربحي و زيادة مساهمته في التنمية الاجتماعية من خلال الوكالات المعنية ؛ وكالة التنمية الإجتماعية، و وكالة الرعاية الإجتماعية و الأسرة بالإضافة إلى وكالة الضمان الاجتماعي.

لقد وضعت وزارة العمل و التنمية الاجتماعية مجموعة من البرامج لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، ومن أبرزها برنامج التمكين الذي يتم من خلاله تمكين الفئات الأكثر حاجة من الاستغناء عن المعونات إضافة إلى مشاركتهم الفاعلة في المجتمع و اندماجهم بشكل كامل ليصبحوا منتجين و فاعلين ، كذلك برنامج إسناد خدمات الرعاية الاجتماعية للقطاعين الخاص و غير الربحي بما يحقق توفير خدمات تنموية متميزة للمستفيدين شاملا تطوير اللوائح و الأنظمة، والإجراءات و وضع برامج تأهيلية للعاملين معهم، و يتم ذلك من خلال تشجيع الشراكات مع (القطاعين) لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية على سبيل المثال: مراكز الرعاية النهارية، و الرعاية المنزلية، و مراكز التأهيل. كما تقوم الوزارة بتوجيه الجهود لتأمين السكن الملائم لمستفيدي الضمان الاجتماعي الأشد حاجة للسكن من خلال تطوير قاعدة بيانات متكاملة تربط جميع الجهات المعنية ذات العلاقة، وذلك لغرض الوصول الى أعلى درجات الدقة في عمليات فرز المستفيدين الأشد حاجة للسكن بناء على المعايير التي سيتم إقرارها.

قامت الوزارة باعتماد سياسات لحوكمة شروط الاستحقاق وتطوير آليات الدعم في سبيل حث المستفيدين للانتقال من الاحتياج إلى الإنتاج، الأمر الذي ساهم في دفع المستفيدين للانخراط في سوق العمل والخروج من دائرة الاحتياج (الضمان).

فئة العمر					المنطقة	
51 واكبر	50 - 40	40 - 31	30 - 21	20 - 0		
1215	397	347	1195	88	التحق بوظيفة عسكرية حسب بيانات مركز المعلومات الوطني	1
744	1318	3385	4108	279	التحق بعمل حسب بيانات التأمينات الاجتماعية	2
90	303	511	177	1	التحق بعمل حسب بيانات وزارة الخدمة المدنية	3
67	12	10	12	0	التحق بعمل حسب بيانات الهيئة العامة للزكاة والدخل	4
4606	860	624	193	3	أنشئ له رخصة نشاط تجاري حسب بيانات وزارة العمل	5
1020	231	196	75	3	استقدم عمالة مهنية حسب بيانات وزارة العمل	6
2068	545	591	220	5	تملك رخصة لمركبة نقل تجارية	7
14	29	51	32	8	التحق بعمل خلاف ما سبق	8
9824	3695	5715	6012	387	المجموع	
25,633						

تقوم الوزارة في إطار الرعاية الاجتماعية والأسرة بمسؤولية توفير الرعاية الاجتماعية للمستفيدين خاصة أولئك الذين تحيط بهم ظروف اجتماعية واقتصادية يعجزون عن مواجهتها والتغلب عليها، وتبذل كل جهد ممكن من أجل إعادة تأهيلهم وتنمية اعتمادهم على إمكانياتهم .

أولاً : رعاية الأيتام

المستفيدون من برنامج كفالة الأيتام

بلغت أعداد المشمولين ببرنامج كفالة الأيتام لدى الأسر 8200 مكفول، 3855 منهم ذكور ونسبتهم 46%، بينما 4345 مكفولة يمثلن 54% من إجمالي المشمولين ببرنامج كفالة الأيتام. في حين بلغ عدد الأيتام لدى الجمعيات الأهلية 2664 مكفولاً، 1755 منهم ذكور ويمثلون 66%، و34% منهم إناث وعددهن 909 يتيمات.

المنطقة	عدد الأسر الكافلة	عدد المكفولين
الرياض	1560	1864
مكة المكرمة	2522	2835
المدينة المنورة	647	771
القصيم	260	314
الجوف	29	36
الحدود الشمالية	13	14
تبوك	108	114
جازان	679	718
حائل	136	153
عسير	428	463
نجران	16	19
الباحة	40	43
الشرقية	731	856
المجموع	7172	8200

المستفيدون من الدور الإيوائية للأيتام

الدار	عدد الدور	عدد المستفيدين
دور الحضانة الاجتماعية	6	372
دور التربية الاجتماعية للبنات	6	416
دور التربية الاجتماعية للبنين	9	220
مؤسسات التربية النموذجية للبنين	3	52
الإجمالي	24	1060

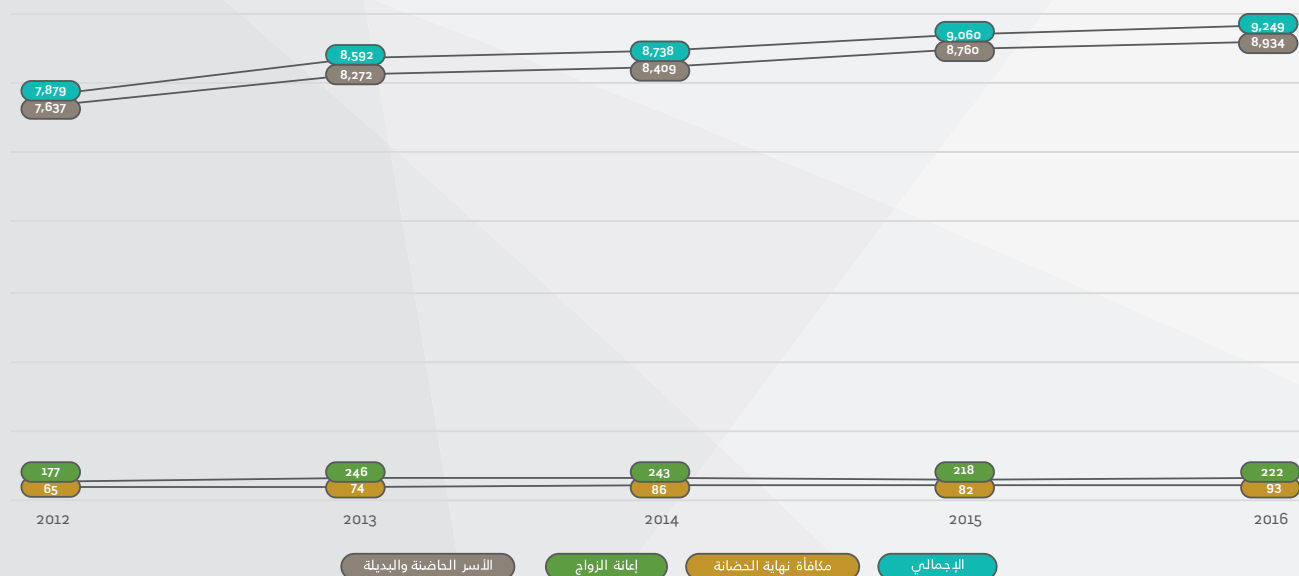
المستفيدون من الخدمات

نوع الخدمة	عدد المستفيدين	فئات المستفيدين
تأمين صحي	2,020	ذكور - إناث
بيوت اجتماعية*	1,060	ذكور - إناث
إعانات زواج	222	ذكور - إناث
حسابات استثمارية	273	جميع الأيتام المسجلين ذكور - إناث
أسر صديقة	94	ذكور - إناث
المكافأة الشهرية للأيتام في الدور	1,060	ذكور - إناث
مكافأة نهاية احتضان	93	ذكور - إناث

الرعاية الاجتماعية والأسرة

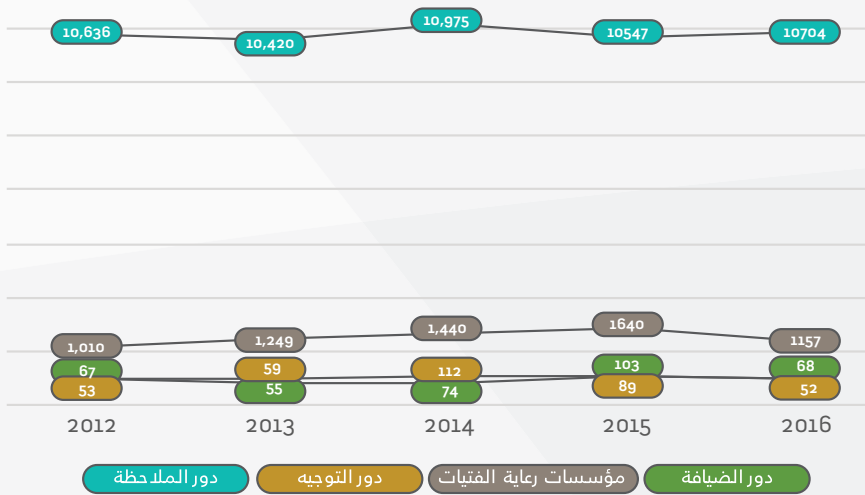
عدد المستفيدين من الإعانات والمبالغ المصروفة

السنوات	المبالغ المصروفة - بالريال السعودي				عدد المستفيدين			
	الإجمالي	مكافأة نهاية الحضانة	إعانة الزواج	الأسر الحاضنة والبديلة	الإجمالي	مكافأة نهاية الحضانة	إعانة الزواج	الأسر الحاضنة والبديلة
2012	273,989,492	1,300,000	10,270,000	262,419,492	7,879	65	177	7,637
2013	285,153,964	1,480,000	13,040,000	270,633,964	8,592	74	246	8,272
2014	314,702,298	1,720,000	13,910,000	299,072,298	8,738	86	243	8,409
2015	176,727,146	1.640.000	6.160.000	168.927.146	9,060	82	218	8,760
2016	312,206,506	1,860,000	12,720,000	297,626,506	9,249	93	222	8,934



ثانياً : رعاية الأحداث والمسنين

المستفيدون من دور الأحداث



العام	الفروع			
	دور الملاحظة	دور التوجيه	مؤسسات رعاية الفتيات	دور الضيافة الاجتماعية
2012	10636	53	1010	67
2013	10420	59	1249	55
2014	10975	112	1440	74
2015	10547	89	1640	103
2016	10704	52	1157	68

تعريف بالدور التابعة لإدارة رعاية الأحداث

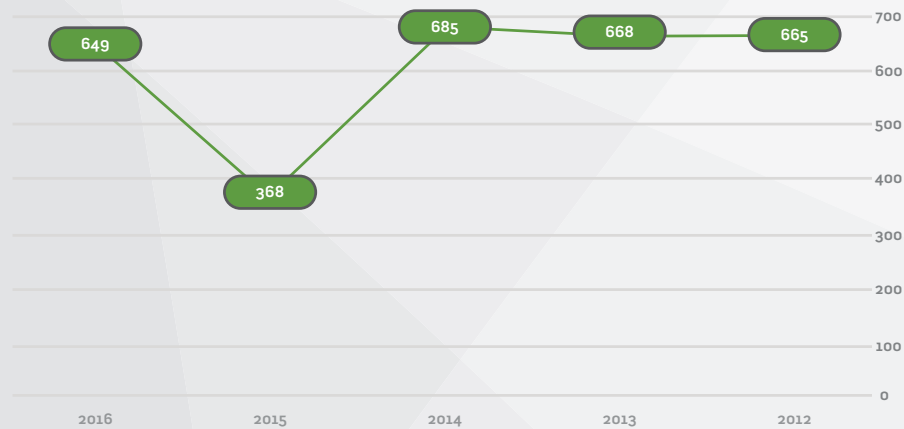
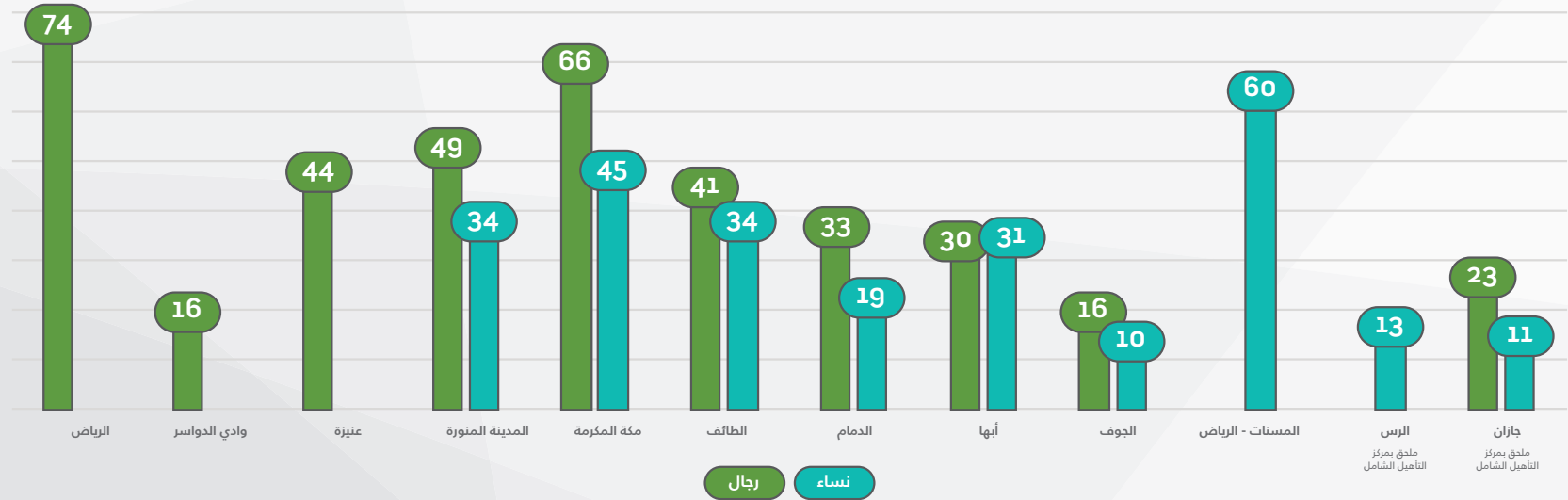
دور الملاحظة الاجتماعية: وهي دور تعنى بتحقيق أسس الرعاية والتوجيه الديني وكذلك الرعاية الصحية والتربوية السليمة للأحداث الجانحين الذين يُحتجزون رهن التحقيق أو المحاكمة أو الذين يقرر القاضي إبقائهم في الدار لمن لا تقل أعمارهم عن ثنتي عشرة سنة ولا تتجاوز ثماني عشرة سنة والعمل من أجل دراسة مشكلاتهم وإيجاد الحلول المناسبة لها ويبلغ عددها (17) داراً.

دور التوجيه الاجتماعي: وتعنى بتحقيق أسس التربية والتقويم والإصلاح والتأهيل السليم لفئات الأحداث المارقين عن سلطة أولياء أمورهم أو المشردين نتيجة لأوضاع أسرهم أو المهددين بالانحراف، الذين تتراوح أعمارهم بين سبع سنوات وثمانية عشرة سنة ،ويبلغ عددها (5) دور .

مؤسسات رعاية الفتيات: وهي مؤسسات تعنى بتحقيق أسس الرعاية والتقويم الاجتماعي وتقوية الوازع الديني والعمل على تحقيق الرعاية الصحية والتربوية والتعليمية والتدريبية السليمة للفتيات الجانحات اللاتي يحتجزن رهن التحقيق أو المحاكمة وكذلك اللاتي يقرر القاضي بقاءهن في المؤسسة ممن تقل أعمارهن عن ثلاثين سنة، ويبلغ عددها (8) مؤسسات .

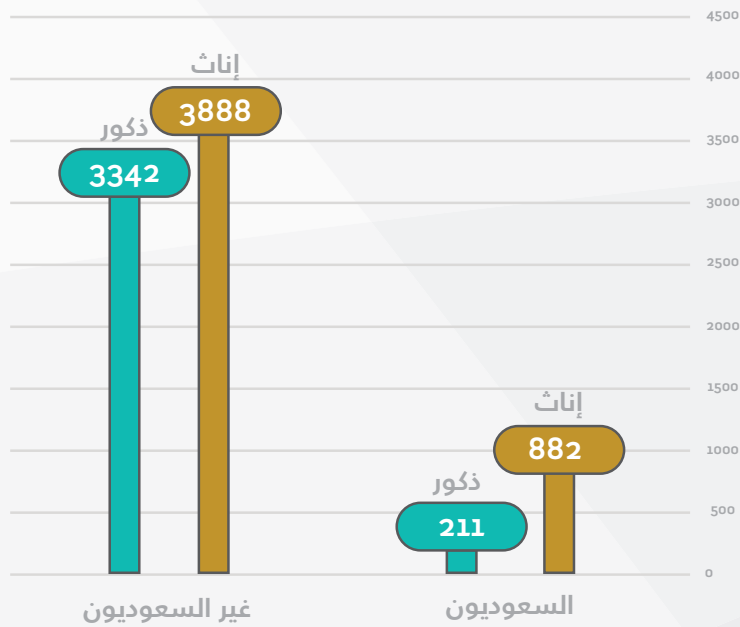
دور الضيافة الاجتماعية : هي الدور التي تقوم باستضافة النساء والفتيات اللاتي يرفضن ذوبهن استلامهن بعد انتهاء محكومياتهن في السجون أو مؤسسات رعاية الفتيات ويأتي دورها كمكملًا لبرامج التأهيل والتدريب التي بدأتها في المؤسسات السابقة

أعداد المقيمين والمقيمات بدور الرعاية الاجتماعية في نهاية 2016م

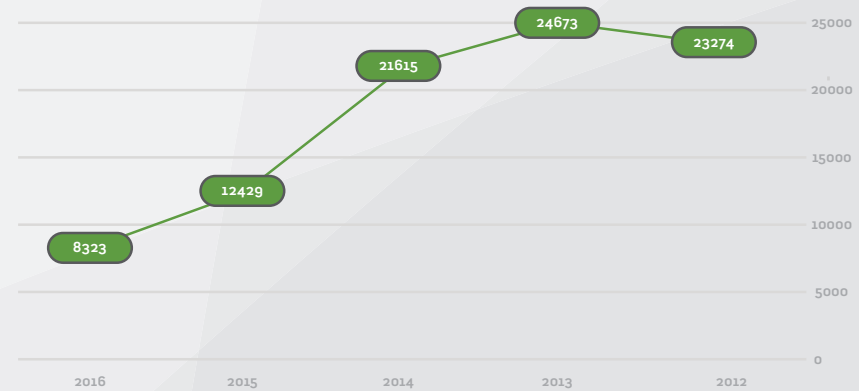


عدد المستفيدين من دور الرعاية الاجتماعية

رصد المتسولين



عدد المتسولين حسب الجنس والجنسية في نهاية عام 2016م

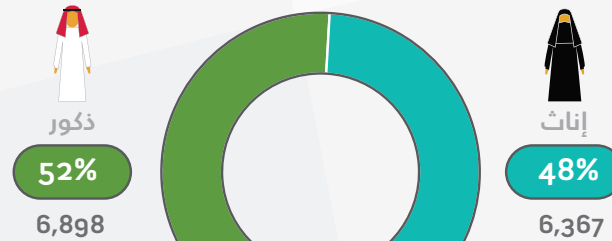


عدد المتسولين الذين تم ضبطهم من خلال مكاتب مكافحة التسول ومكاتب المتابعة الاجتماعية

ثالثاً : الخدمات الصحية

الرعاية الصحية التأهيلية المنزلية

برنامج الرعاية الصحية التأهيلية المنزلية بالوزارة تدعمه الإدارة العامة لتنمية المجتمع منذ ما يزيد عن (11) سنة ويقدم خدمات توعوية ، وقائية ، علاجية للحالات الشديدة من فئات المعوقين / كبار السن، وبلغ عدد المستفيدين (9,763) مستفيداً ، 52% منهم ذكور وعددهم (5,054) مستفيداً و 48% إناث وعددهن (4,709) مستفيدات



مراكز الرعاية النهارية الأهلية

تقديم خدمات الإشراف و المتابعة ومنح التراخيص الخاصة بمراكز الرعاية النهارية الأهلية و الخيرية، وقد بلغ عدد المستفيدين لعام 2016 (10,762) مستفيداً، 17% منهم ذكور وعددهم (1,794) مستفيد و 83% إناث وعددهن (8,927) مستفيدة



الإعانات العينية : إعانات الأجهزة الطبية

البيان	العدد
الأجهزة التي تم صرفها	20,702
عدد المستفيدين	8,656
قيمة الأجهزة	40,089,840

رابعاً : رعاية المعوقين وتأهيلهم

حصر مراكز التأهيل الشامل

المنطقة	عدد مراكز التأهيل بكل منطقة	عدد المستفيدين في المراكز	عدد المعاقين على قوائم الانتظار
الرياض	13	2122	461
الشرقية	4	925	170
مكة المكرمة	6	818	527
المدينة المنورة	2	789	215
الجوف	1	290	74
حائل	1	418	12
القصيم	3	471	265
تبوك	3	369	232
الحدود الشمالية	1	61	5
نجران	1	323	68
جازان	1	163	94
عسير	1	423	263
الباحة	1	279	100
المجموع	38	7451	2486

تقدم الوزارة للأشخاص ذوي الإعاقة الخدمات التالية:

- الخدمات الصحية وتشمل الرعاية الصحية السريرية لشديدي الإعاقة (طريحي الفراش) مع تأمين الأدوية والمستلزمات الصحية و الأجهزة الطبية و الرعاية الصحية التأهيلية المنزلية والنهارية.
- خدمات إيوائية شاملة للحالات المتوسطة وشديدة الإعاقة و تشمل: عناية سريرية وشخصية وعلاجا نفسيا و اجتماعيا و حركيا و تأهيليا ، بالإضافة إلى الخدمات غير الإيوائية للحالات الأخرى وتشمل العلاج الطبيعي ، والاستضافة المؤقتة، والتأهيل المهني.
- الإعانات المالية وتشمل الإعانة الشهرية لذوي الإعاقة وإعانات السيارات المجهزة ومكافأة الجامعيين وإعانات الأجهزة الطبية وبطاقات التسهيلات المرورية وتخفيض أجور الإركاب والإعفاء من رسوم التأشيرات.

خامساً : الحماية الاجتماعية

المستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية

البيان	العدد
عدد وحدات الحماية الاجتماعية	24
عدد وحدات الحماية التابعة لجمعيات خاصة	9
فئات المستفيدين	أطفال تحت سن 18 سنة/نساء
عدد مراكز تلقي البلاغات في المملكة	1
عدد البلاغات لنهاية عام 2016م	11,142
رقم البلاغات المجاني	1919
وحدة الإرشاد الاجتماعي	الرقم الساخن المجاني 8001245005

الخدمات المقدمة للحماية الاجتماعية

برامج توعية مجتمعية

- حملات توعية للتعريف بظاهرة العنف الأسري
- إقامة ورش وملتقيات وحملات تعريفية بالحماية الاجتماعية.

دعم و مساعدة ضحايا العنف الأسري

- تطوير آلية تعاون مع وزارة العدل والصحة والتعليم والجهات الأمنية.
- تقديم خدمات الإرشاد الاسري .

العنف الأسري

- حماية المرأة من العنف الأسري.
- إيواء وإعاشة المعنفين أسرياً من الأطفال و النساء.
- تشغيل وإدارة مركز تلقي البلاغات لاستقبال جميع بلاغات العنف والإيذاء الموجه نحو المرأة أياً كان عمرها والطفل دون سن الثامنة عشرة.

حماية الطفل

- تحقيق مصلحة الطفل الفضلى وحمايته من كل أشكال الإيذاء والإهمال وضمن حقوقه
- تشغيل وإدارة وحدات للحماية الاجتماعية

سادساً : البرامج والأنشطة

الفروع الإيوائية وعدد المستفيدين من البرامج والأنشطة بوكالة الرعاية

البيان	عدد الفروع	عدد المستفيدين
دور الأيتام	30	1055
دور الرعاية (المسنين)	12	657
دور التوجيه (بنين)	5	74
دور الملاحظة (بنين)	17	1168
مؤسسات رعاية الفتيات	7	131
مراكز التأهيل (المعوقين)	38	7826
الحماية (بنات)	8	107
أقسام الضيافة (بنات)	2	32
	119	11050

الخدمات المقدمة

- البرامج التدريبية
- كوادر التدريب والتأهيل
- كوادر التثقيف
- الحج والعمرة
- الأيام الاجتماعية
- الاحتفال بالأعياد
- الرحلات والزيارات
- أسبوع المهنة
- الملتقيات
- المسابقات المركزية
- برنامج تعديل السلوك

بناء استراتيجية القطاع غير الربحي*

تقييم الوضع الحالي

من خلال ورش العمل مع أصحاب المصلحة والدراسات المعيارية العالمية وورش برنامج التحول الوطني يمكن النظر في تقييم الوضع الحالي للقطاع غير الربحي من خلال محورين رئيسيين :

التحديات التي يواجهها القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية ويقصد بها التحديات التي تواجه القطاع غير الربحي وتحد من نموه وتوسعه وقيامه بأدواره التنموية والتي تكمن في قصور الممكّنات والمحفّزات التي تساهم في ذلك

001
المحور الأول

الوضع الراهن لحوكمة القطاع غير الربحي والأشكال القانونية في المملكة ويقصد بها دراسة الأطر النظامية والقانونية وأنواع المنظمات من حيث النشاط بالإضافة للأدوار التي تؤديها منظمات القطاع غير الربحي

002
المحور الثاني

* لتفاصيل انظر ملحق أ . الهيكل التنظيمي لوكالة التنمية الاجتماعية (الأدوار والمسؤوليات) ملحقات الباب الرابع

تحديات القطاع غير الربحي

لغرض إعداد هذه الاستراتيجية قامت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالنظر في مقومات وجود القطاعات ومدى تحققها في المملكة العربية السعودية حيث تقوم القطاعات الثلاثة بما فيها القطاع غير الربحي على ثلاث مقومات رئيسية وبتحقيقها تكتمل مقومات القطاع وهي:

حجم تقديم السلع والخدمات ومدى التغطية الجغرافية

مساهمة القطاع في تلبية متطلبات المجتمع الحالية، واستشرافه للاحتياجات المستقبلية، وتقديم سلع وخدمات مناسبة له في مواقع مختلفة للوصول إلى أكبر قدر من المستفيدين.

14%

الجمعيات التي تخدم الأولويات الوطنية

0,05

جمعية لكل 1000 مواطن

حجم القوى العاملة بالقطاع

عدد الموظفين والمتطوعين الذين يعملون في القطاع ويخدمون مستفيديه ويساهمون في قيمته الاقتصادية، بما يشكل مردوداً مادياً للموظفين، بالإضافة إلى المردود الاجتماعي للمتطوعين.

0,6%

الموظفون في القطاع من إجمالي القوى العاملة من السعوديين

24,550

متطوعاً، مما يجعل القيمة الاقتصادية له 22 مليون ريال فقط

حجم مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

إسهام القطاع في الجانب الاقتصادي من خلال رأس المال والثروة الإجمالية في الدولة من خلال احتساب القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات المقدمة

4,2

مليار ريال

إجمالي إيرادات الجمعيات الأهلية عام 2015

0,29%

مساهمة القطاع في الناتج المحلي غير النفطي

الخطة الاستراتيجية لتفعيل مؤسسات القطاع غير الربحي*

شملت الخطة الاستراتيجية منظومة من الممكنات لتفعيل دور القطاع غير الربحي وتوسعه ونموه كماً
ونوعاً وكيفاً

مُكِّن الدعم المجتمعي	مُكِّن الاستدامة المالية	مُكِّن التميز المؤسسي وبناء القدرات	مُكِّن البنية التحتية التقنية	مُكِّن المعلومات	مُكِّن الأنظمة والسياسات
يهدف إلى تحقيق ثقة وتقدير المجتمع للجهود التطوعية المؤسسية والاستعداد للمشاركة معنوياً ومادياً بما يُمكن منظمات القطاع غير الربحي من تحقيق رسالتها	يهدف إلى توفير فرص تمويلية للقطاع الربحي، وإشراك القطاع الخاص في مجالات التنمية وتوجيه الدعم الحكومي نحو مجالات التنمية	مُكِّن التميز المؤسسي وبناء القدرات للمؤسسات والأفراد	يهدف إلى توفير الربط الإلكتروني وتوفير الخدمات الإلكترونية لمؤسسات القطاع غير الربحي لرفع فاعلية الأداء وكفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية	يهدف إلى توفير المعلومات المبنية على البيانات الصحيحة والموثوقة عن القطاع ومجالاته ومؤسساته والفجوات التنموية التي تسهم في توجيه منظمات القطاع للعمل في مجالات التنمية	يهدف إلى توفير البيئة التنظيمية الممكنة لعمل القطاع غير الربحي ومؤسساته والسياسات الحاكمة لأدواره وممارساته

مُكِّن تنفيذ الاستراتيجية

يهدف إلى تمكين الجهات الحكومية المختلفة من القيام بأدوارها بفعالية وكفاءة تسهم في تفعيل وتنشيط القطاع والدفع به للمساهمة الفاعلة في التنمية

* للتفاصيل انظر ملحق ب . القطاع غير الربحي (الأهداف الإستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء والمبادرات والإنجازات) ملحقات الباب الرابع

أهداف الضمان الاجتماعي :

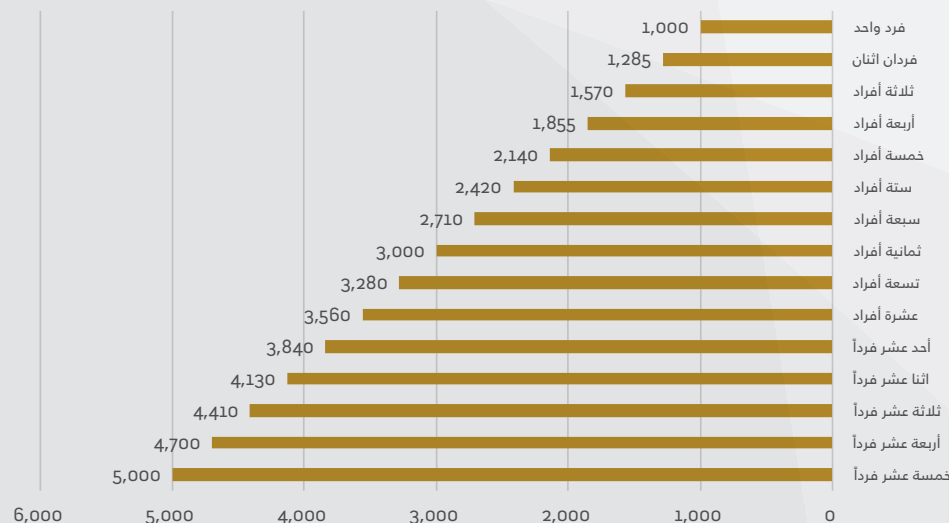
- العمل على تحقيق الدعم المادي والعيني لفئات المستفيدين.
- التأكد من جودة الأداء والخدمات في الوكالة ومكاتبها الفرعية.
- البحث عن المحتاج المتعفف.
- ضمان حياة كريمة وآمنة للأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي.
- العمل على توفير الظروف المناسبة لمستفيدي الضمان الاجتماعي القادرين على العمل التي تساعدهم على التحول من الرعاية والاحتياج إلى الإنتاج، بالشراكة مع المؤسسات الصديقة في الوزارة والقطاع غير الربحي.
- التنسيق لتحويل بعض الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي من أسر معولة إلى أسر عائلية قادرة على الإنتاج من خلال مشاريع الأسر المنتجة التي يقدمها بنك التنمية الاجتماعية.
- رفع مستوى الوعي بمصادر أموال الضمان الاجتماعي وأنها من الزكاة.
- تمكين المرأة (الأولوية للأسر الضمانية) من تقديم الخدمة الضمانية للنساء.

التطور التاريخي لإعانات الضمان الاجتماعي :

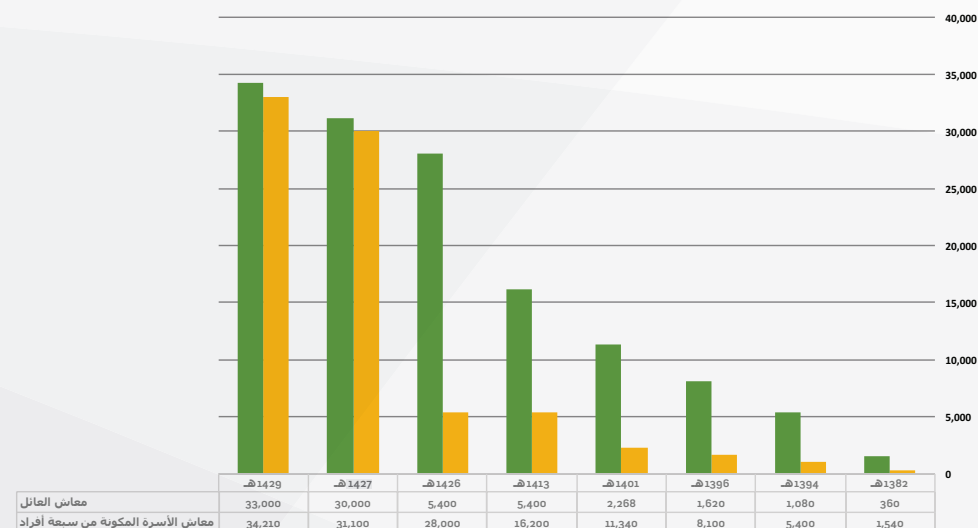
إعانات الضمان الاجتماعي مرت بعدة مراحل على النحو الآتي:

- وقد صدر الأمر السامي الكريم رقم أ/20 وتاريخ 20/3/1432هـ القاضي برفع الحد الأعلى لعدد أفراد الأسرة التي يشملها الضمان الاجتماعي من 8 إلى 15 ونتج عن ذلك تعديل لسلم المعاشات والمساعدات الضمانية إنفاذاً لمقتضى الأمر السامي الكريم.
- وبناءً على الأمر السامي الكريم رقم أ/98 وتاريخ 9/4/1436هـ تم تعديل سلم المعاشات والمساعدات ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

عدد أفراد الأسرة ومقدار الاستحقاق الشهري بالريال لكل فرد



تطور معاش الضمان الاجتماعي خلال الفترة من 1382هـ إلى 1429هـ



المستفيدون



* يستفيد منها الذي يحمل بطاقة تنقل

المبالغ المقررة لمستفيدي الضمان الاجتماعي

يتم صرف المبالغ الضمانية وفقاً لمحدورين رئيسيين على النحو الآتي:

أ- المعاشات الضمانية

• المعاش الضماني

هو المبلغ المنتظم الذي يتقرر للمستفيد بموجب أحكام نظام الضمان الاجتماعي واللائحة التنفيذية (ويبلغ 1,000 ريال للمستفيد الأساسي و285 ريال لكل تابع).

• المساعدات الضمانية المقطوعة

المبلغ المقطوع الذي يتقرر للمستفيد بموجب حكم المادة الثالثة عشرة وفقاً للضوابط المحددة لذلك

ب- البرامج المساندة

- برنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء
- برنامج تسديد رسوم اختبارات مركز قياس
- برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء
- برنامج الفرش والتأثيث
- برنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي

الضمان الاجتماعي

الحالات التي يُصرف لها

هذه البيانات توضح المبالغ التي صرفت خلال العام المالي 2016م من مكاتب الضمان الاجتماعي موزعة حسب السنوات، وهذه المعاشات تختلف اسمائها باختلاف كل فئة حيث تشمل الفئات التالية: عجز كلي، السعوديات المتزوجات من غير سعوديين، نساء، أسر سجناء، الأيتام، حاملي بطاقات التنقل، عجز مؤقت.

إجمالي مبالغ المعاشات والمساعدات المصروفة وعدد حالات المستفيدين من الضمان الاجتماعي

السنوات	المبالغ المصروفة	التغيير	عدد المستفيدين	التغيير
2012	21,642,137,935	-	1,515,957	-
2013	23,967,843,865	11%	1,567,504	3%
2014	22,343,766,236	7%-	1,506,061	4%-
2015	21,183,247,964	5%-	1,397,155	7%-
2016	19,497,828,905	8%-	1,222,411	13%-

الحالات الجديدة

في عام 2016 صدرت قرارات للصرف لحالات المساعدات الجديدة مجمل مبالغها (4,418,693,197) ريالاً، وصدرت قرارات هذه الحالات بعد الدراسة الوافية وتقصى عن أوضاع المستفيدين الجدد وبعد البحث ومراجعة استمارات الطلب أُعِدَّت بيانات بذلك وتم استكمال الإجراءات من قبل المكاتب والإدارات المختصة، وعلى ضوء ذلك تم الصرف للمستفيدين.

والبيانات والجدول التالية توضح المبالغ وعدد الحالات لفئات المعاشات والمساعدات الجديدة للعام المالي 2016م.

إجمالي مبالغ المعاشات والمساعدات الجديدة وعدد حالات المستفيدين من الضمان الاجتماعي

السنوات	المبالغ المصروفة	التغيير	عدد المستفيدين	التغيير
2012	15,218,893,835	-	761,449	-
2013	17,640,312,779	16%	889,646	17%
2014	15,266,687,130	13%-	817,321	8%-
2015	8,408,299,837	45%-	505,561	38%-
2016	4,418,693,197	47%-	343,788	32%-

الحالات المسقطة

يتم الإسقاط بناء على أي تغير يطرأ على الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية في عملية البحث الآلي، وقد بلغ عدد الحالات المسقطة للمستفيدين الأساسيين والتابعين لعام 2016م حوالي (439232) حالة، والجدول التالي يوضح نوع الإسقاط وعدد الحالات لكل نوع:

م	الحالات	عدد المستفيدين
26	حذف مرافق بسبب أنه على رأس العمل حسب بيانات وزارة الخدمة المدنية	4979
27	إسقاط بسبب عدم استخدام بطاقة الصراف لأكثر من عامين	8029
28	إسقاط مستفيد بسبب تجاوزه أكثر من 90 يوماً خارج المملكة خلال عام	17627
29	إسقاط مستفيد بسبب أن لديه رخص محلات مركبة	14112
30	حذف مرافق بسبب زيادة عدد العمالة عن المسموح به	3849
31	إسقاط بسبب أنه عسكري حسب بيانات مركز المعلومات الوطني	11695
32	حذف مرافق بسبب أنه عسكري حسب مركز المعلومات الوطني	40580
33	إسقاط مستفيد بسبب خروجه من السجن حسب مركز المعلومات الوطني	1228
34	إسقاط مستفيد بسبب عدم توافق الحالة الاجتماعية مع نوع الخدمة حسب مركز المعلومات الوطني	2562
35	حذف الشمول عن المرافق بسبب عدم توافق الحالة الاجتماعية مع نوع الخدمة حسب مركز المعلومات الوطني	502
36	إسقاط مستفيد بسبب أن لديه رخصة نشاط تجاري حسب بيانات وزارة العمل	34262
37	حذف مرافق بسبب أنه لديه رخصة نشاط تجاري حسب بيانات وزارة العمل	4428
38	إسقاط مستفيد بسبب أنه لديه رخصة نقل حسب بيانات وزارة النقل	3583
39	حذف مرافق بسبب أنه لديه رخصة نقل حسب بيانات وزارة النقل	518
المجموع		439232

م	الحالات	عدد المستفيدين
1	وفاة مستفيد	14206
2	حذف مرافق	62168
3	إسقاط مستفيد بسبب انتهاء مدة الخدمة	42383
4	زيادة عدد العمالة عن المسموح به	56314
5	تجاوز الحد المانع للصرف	14739
6	زواج المستفيد(ة)	3
7	عدم احتمال الشروط لحاملي بطاقة التنقل	2
8	عدم توافق الحالة الاجتماعية مع نوع الخدمة	15683
9	زيادة العمر عن 26 سنة	554
10	عدم توافق الجنس مع نوع الخدمة	2
11	عدم توافق نوع الخدمة مع حالة العائل	1940
12	إسقاط بسبب أنه على رأس العمل (بيانات الخدمة المدنية / التأمينات الاجتماعية)	13485
13	عدم توافق العمر مع نوع الخدمة	2
14	عدم صحة الحالة	47
15	مضاف بالقائمة السوداء	318
16	عدم توافق الخدمة مع العمر	1
17	إسقاط بسبب وجود سجلات تجارية	2951
18	إسقاط بسبب أنه منتسب لمصلحة الزكاة والدخل	305
19	إسقاط بسبب أنه لديه قرض صناعي	2
20	إسقاط أو إيقاف بسبب امتلاك عقار	4363
21	حذف مرافق بسبب وجود سجلات تجارية	3596
22	إسقاط بسبب الوفاة حسب بيانات وزارة الصحة	2933
23	حذف مرافق بسبب أن/ه على رأس العمل حسب بيانات التأمينات الاجتماعية	47649
24	حذف مرافق بسبب أنه منتسب لمصلحة الزكاة والدخل	109
25	حذف مرافق بسبب الوفاة حسب بيانات وزارة الصحة	7523

الحالات المعادة للضمان

العام	العدد
2015	84139
2016	74234
2017	31569
المجموع	189942

برامج وخدمات الوكالة

يتم الإسقاط بناء على أي تغير يطرأ على الحالة الاجتماعية في عملية البحث الآلي، وقد بلغ عدد الحالات المسقطة للمستفيدين الأساسيين والتابعين لعام 2016م حوالي (439232) حالة، والجدول التالي يوضح نوع الإسقاط وعدد الحالات لكل نوع

م	البرامج	هدف البرامج	هل هو قائم أم لا	عدد الحالات	المبالغ
1	برنامج المساعدات المقطوعة	تحسين الظروف المعيشية لمستفيد الضمان الاجتماعي و لمن دخله محدود من غير المستفيدين من المعاش و لديه دخل شهري ضعيف أو على رأس عمل	نعم	216,318	3,103,256,929
2	برنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة المدرسية والزي المدرسي	مشاركة الأسر الضمانية في توفير مستلزمات الدراسة والزي المدرسي للطلاب من أولاد الأسرة.	نعم	244,589	139,736,280
3	برنامج المساعدة النقدية لدعم تكاليف المياه	ضمان إصال المياه للمستفيدين وتخفيف العبء المالي الناتج عن تكاليف استخدام المياه وذلك بدفع مساعدة نقدية للأسر الضمانية	نعم	-	-
4	برنامج المساعدة النقدية للغذاء	نفذ البرنامج عام ١٤٣٠ هـ ويهدف هذا البرنامج إلى تخفيف العبء المالي عن كاهل المستفيدين من الضمان الاجتماعي ومشاركتهم في توفير الغذاء للأفراد أسرهم وسد احتياجاتهم المعيشية وذلك عن طريق إيداع مبلغ المساعدة للغذاء بتاريخ العاشر من كل شهر هجري ويتم صرف هذه المساعدة حسب عدد أفراد الأسرة.	نعم	913,241	2,340,082,248
5	برنامج المساعدة النقدية لدعم تكاليف الكهرباء	يهدف إلى ضمان استمرارية إصال الكهرباء لمساكن مستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي، وتخفيف العبء على كاهل المستفيدين من الضمان الاجتماعي وذلك عن طريق تسديد جزء من فاتورة الكهرباء للمستفيد مباشرة وبصرف كل شهر.	نعم	453,212	811,549,912
6	برنامج تسديد رسوم اختبار القياس والتحصيل العلمي	يهدف هذا البرنامج إلى التخفيف من العبء المالي عن كاهل المستفيدين والمستفيدات والمساهمة في دعم التحاق أبناء الأسر الضمانية في الجامعات من خلال إعفائهم من دفع رسوم اختبارات القياس والتحصيل العلمي (يصرف في كل فصل دراسي)	نعم	-	-
7	برنامج الفرش والتأثيث لمنازل المستفيدين والمستفيدات	يهدف هذا البرنامج إلى العمل على تحسين مساكن مستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي من خلال تأمين الفرش والأثاث لمساكنهم وتفعيل مبدأ الشراكة الاجتماعية مع المؤسسات والجمعيات الخيرية التي تعنى بالإسكان تحقيقاً لشعار (أنت تقدم مسكناً للمستفيد أو المستفيدة والضمان الاجتماعي يؤثته).	نعم	-	-
8	برنامج المشاريع الإنتاجية	يهدف هذا البرنامج إلى تحويل الأسر الضمانية من أسر معولة إلى أسر عالة قادرة على العمل والإنتاج من خلال تأهيلهم وتقديم الدعم المالي لهم وتمكينهم من تنفيذ مشروعاتهم لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأسرهم شريطة انطباق الضوابط الخاصة بالمشاريع الإنتاجية على التقدم	لا	0	0
9	المساعدة النقدية لحالات الكوارث الفردية	مساعدة الفرد المتضرر من جراء الكارثة الواقعة عليه بمبلغ مالي تيسيراً لتجاوز ما وقع عليه من ضرر	نعم	418	2,749,151
المجموع				1,827,778	6,397,374,520

البحث الاجتماعي

يعد البحث الاجتماعي بوابة نفاذ المستفيد إلى الضمان الاجتماعي، وتقوم الوزارة من خلال نتائج البحث بتقييم استحقاق المستفيد لخدمات الضمان من عدمه، والبحث الاجتماعي يتم بصورتين:

1. البحث الميداني:

ويكون بشخص الباحث إلى مقر المستفيد وتحققه من حالته الاجتماعية والاقتصادية ومدى استحقاقه من الخدمات التي يقدمها الضمان.

2. البحث المكتبي:

ويكون بدراسة الحالة التي تصل إلى أحد المكاتب التابعة للوكالة.

كما أنه يتم التحقق من استحقاق المستفيد من عدمه من خلال البيانات الخاصة بالمستفيد عبر الربط مع (17) جهة حكومية ومنها (وزارة الخدمة المدنية، وزارة العدل، وزارة النقل، وزارة التجارة والاستثمار، وزارة الشؤون البلدية والقروية، وزارة الصحة، وزارة التعليم، صندوق التنمية الصناعية السعودي، مصلحة الزكاة والدخل، المؤسسة العامة للتقاعد، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مؤسسة النقد العربي السعودي، المركز الوطني للقياس والتقويم) عن طريق تقنية الانترنت وذلك لتبادل المعلومات والوسائط المرنة، وتحقيق هذه الآلية الجودة والسرعة في تقديم الخدمة بشكل متكامل كما تحقق الراحة للمستفيد وخاصة المرأة التي كانت تتكبد الكثير من العناء لتقديم ما يثبت أحقيتها للضمان الاجتماعي .

تقوم مكاتب ووحدات الضمان الاجتماعي المنتشرة في مناطق المملكة بأعمال البحث مكتبياً وميدانياً والشخص إلى القرى والهجر عن طريق لجان البحث والصرف للمستفيدين، وهي موزعة حسب المناطق الإدارية على النحو التالي:

المنطقة	وحدات ومكاتب الضمان	المنطقة	وحدات ومكاتب الضمان
مكة المكرمة	21	الباحة	5
الرياض	20	تبوك	5
عسير	15	نجران	5
المنطقة الشرقية	11	حائل	4
القصيم	10	الحدود الشمالية	3
جازان	10	الجوف	3
المدينة المنورة	9		

برنامج حساب المواطن

هو برنامج وطني أنشئ لحماية الأسر السعودية من الأثر المباشر وغير المباشر المتوقع من الإصلاحات الاقتصادية المختلفة ويقدم البرنامج بدلاً نقدياً مباشراً للمواطنين المستفيدين



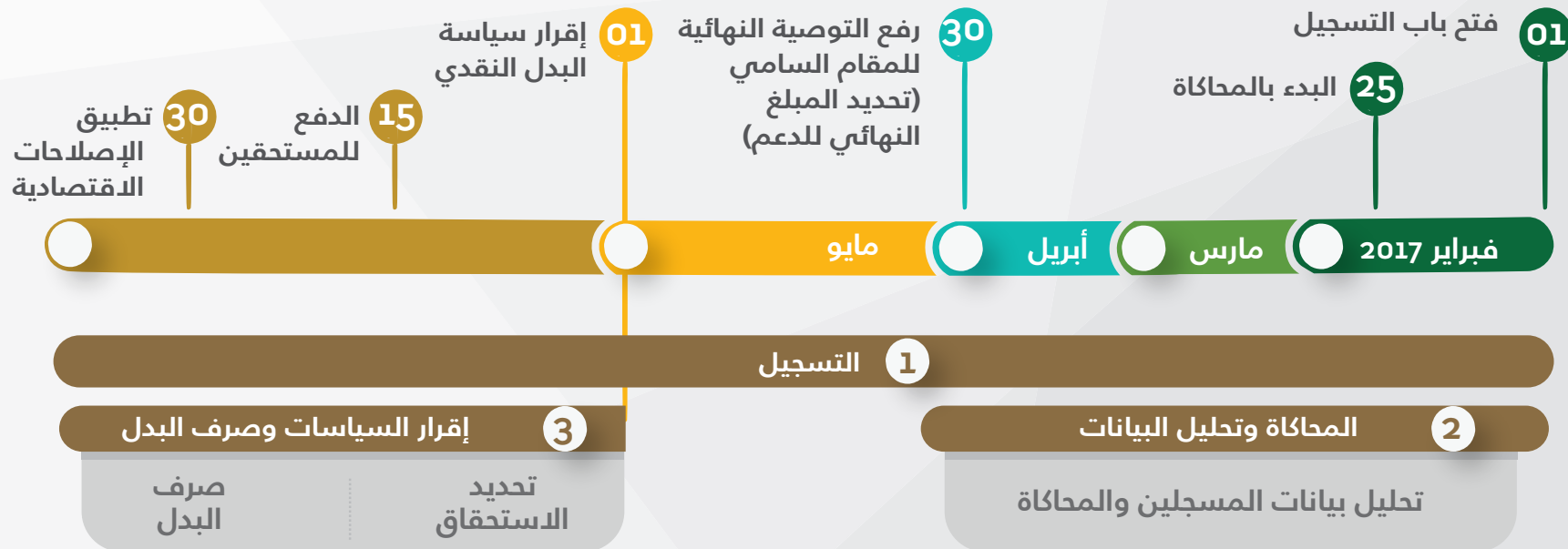
الرؤية المستقبلية لبرنامج حساب المواطن



مراحل البرنامج



حساب المواطن



برنامج حساب المواطن

أحصائيات تفصيلية

التصنيف	المستفيدون HOH	التابعون	المجموع
رب أسرة سعودي	1,807,207	6,602,355	8,409,562
حامل بطاقة تنقل رب أسرة فرد مستقل	1,245 1,263	5,624 ----	6,869 1,263
مواطنة سعودية متزوجة من غير سعودي	9,407	19,905	29,312
فرد سعودي مستقل المسكن	661,216	----	661,216
الضمان الاجتماعي رب أسرة فرد مستقل	398,937 476,860	1,601,444 ----	2,000,381 476,860
المجموع	3,356,135	8,229,328	11,585,463

وقت استخراج البيانات | 27 مارس 2017 | 12:00 م

الملخص العام



حجم البيانات 8,93 مليون سجل مدني



وقت استخراج البيانات | 17 فبراير 2017 | 12:00 م

إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

الهدف الاستراتيجي | توسيع القطاع وتوجيهه للعمل في مجالات التنمية

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
تطوير آلية دعم الجمعيات الأهلية	بناء آلية لتطوير دعم الجمعيات الأهلية وطلبات الإعانات الخاصة بهم بحيث تساهم في الاستفادة المالية للمنظمات في هذا القطاع وتدريب القائمين على إدارة المنح والمراجعة على أدوات ومسابقات المنح التي تم تطويرها ومن ثم تدريب الموظفين المسؤولين عن المنح بمراكز التنمية على هذه المسابقات	مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نسبة الإنفاق التنموي من إجمالي إنفاق منظمات القطاع	نعم	مكتمل	100%
آلية دعم الجمعيات الأهلية (مرحلة التنفيذ)	تطبيق آليات المنح الجديدة وتدريب القائمين على إدارة المنح والمراجعة على أدوات ومسابقات المنح التي تم تطويرها ومن ثم تدريب الموظفين المسؤولين عن المنح بمراكز التنمية على هذه المسابقات	مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نسبة الإنفاق التنموي من إجمالي إنفاق منظمات القطاع	نعم	تحت التنفيذ	50%
تصميم وتنفيذ البرامج التنموية	تطوير برامج تنموية تحقق أهداف التنمية المجتمعية المخطط بها بالوزارة والتي تقوم من خلالها بدفع عجلة التنمية فيما يحقق برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة العربية السعودية	نسبة نمو المنظمات الأهلية (الجمعيات، والمؤسسات، واللجان) نسبة الجمعيات المتخصصة التي تدعم الأولويات التنموية في التحول الوطني عدد المستفيدين عن المعاش الضماني (المستفيدين القادرين على العمل وفي سن العمل) عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة الذين توظفوا والقادرين على العمل وفي سن العمل عدد مشاريع الأسر المنتجة لمستفيدي الضمان الاجتماعي نسبة التوظيف للأيتام من أبناء الدور الإيوائية (القادرين على العمل وفي سن العمل)	نعم	مكتمل	100%
ابتكار حزم ونماذج استثمارية ذات أثر اجتماعي تنفذ من خلال كيان غير ربحي (الذراع الاستثماري)	يهدف المشروع لزيادة الأثر ورأس المال الاجتماعي من خلال: وضع الأطر التنظيمية والتسهيلات لجلب رؤوس الأموال من القطاع الخاص وغير الربحي و زيادة رأس المال الخيري خلق سوق استثمار اجتماعي في المملكة العربية السعودية وذلك لخدمة القضايا المجتمعية الملحة زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي مما يساهم في رفع الناتج المحلي غير النفطي وتحقيق قيمة مضافة أعلى. تمكين ودعم مؤسسات القطاع غير الربحي إتاحة الاستثمار الاجتماعي للجمعيات الأهلية والمنظمات الاجتماعية لتمكين الجمعيات الأهلية والمنظمات الاجتماعية من إيجاد التمويل اللازم والقابل للاسترداد لتلبية احتياجات رأس المال الخاصة بها، لزيادة الأثر الإيجابي على المجتمع بشكل عام وفقاً لاحتياجاته وأولوياته	مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	نعم	تحت التنفيذ	8%
المسح الديموغرافي لتحديد احتياجات المناطق من جمعيات ومؤسسات أهلية (اللجان)	تحديد احتياجات المناطق من جمعيات ومؤسسات ولجان أهلية من خلال دراسة ديموغرافية تشمل المنظمات القائمة من ناحية التوزيع الجغرافي في مقابل التوزيع السكاني والتنوع في الخدمات ووضع خريطة (GIS) لذلك	نسبة نمو المنظمات الأهلية (الجمعيات، والمؤسسات، واللجان) نسبة الجمعيات المتخصصة التي تدعم الأولويات التنموية في التحول الوطني	نعم	تحت التنفيذ	69%

● البدء ● مرحلة التخطيط ● تحت التنفيذ ● مكتمل ● معلق

الهدف الاستراتيجي | توسيع القطاع وتوجيهه للعمل في مجالات التنمية

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
إعداد لائحة صندوق دعم الجمعيات وإنشاءه	يهدف هذا المشروع إلى إعداد اللائحة التنظيمية لإنشاء مجالس الجمعيات والمؤسسات الأهلية و اعتماد أساسيات عمل المجالس و تثقيف و تدريب أصحاب المصلحة لإنشاء وتسجيل المجالس (تفعيل اللائحة لدعم المجالس) وتفعيل تجريبي لمجلس واحد على الأقل.	نسبة نمو المنظمات الأهلية (الجمعيات، والمؤسسات، واللجان) مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	نعم	تحت التنفيذ	27%
إعداد لائحة المجالس للجمعيات والمؤسسات الأهلية وتفعيلها	يهدف هذا المشروع إلى بناء لائحة صندوق دعم الجمعيات و إنشاء صندوق دعم الجمعيات حيث ستنم دراسة الوضع الحالي والمقارنة مع أفضل الممارسات لتحديد السياسات والآليات التي تحكم وتنظم عمل الصندوق بما يتناسب مع حاجة القطاع غير الربحي ويتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة الأخرى ومن ثم إعداده وتفعيله.	نسبة نمو المنظمات الأهلية (الجمعيات، والمؤسسات، واللجان) مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	نعم	تحت التنفيذ	49%
تطوير وإعداد اللوائح التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية	يهدف هذا المشروع إلى إعداد اللائحة التنظيمية لإنشاء مجالس الجمعيات والمؤسسات الأهلية و اعتماد أساسيات عمل المجالس و تثقيف و تدريب أصحاب المصلحة لإنشاء وتسجيل المجالس (تفعيل اللائحة لدعم المجالس) وتفعيل تجريبي لمجلس واحد على الأقل.	نسبة نمو المنظمات الأهلية (الجمعيات، والمؤسسات، واللجان) مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	لا	مكتمل	100%
تطوير آلية التعاقد الحكومي مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية لتنفيذ الخدمات (عقود الخدمات الحكومية)	إعداد اللوائح التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد، بهدف تحسين النظام القديم للجمعيات والمؤسسات الأهلية وجعله أكثر مرونة	نسبة نمو المنظمات الأهلية (الجمعيات، والمؤسسات، واللجان) نسبة الجمعيات المتخصصة التي تدعم الأولويات التنموية في التحول الوطني	نعم	تحت التنفيذ	48%
وضع حزمة محفزات لإنشاء مؤسسات وجمعيات أهلية نوعية	مشروع لتطوير آلية التعاقد الحكومي بين جهات القطاع غير الربحي والجهات الحكومية بحيث يتم تطوير آلية التعاقد لتسهيل إجراءات عملية التعاقد مما يساعد في إنجاز ودقة العمل	نسبة نمو المنظمات الأهلية (الجمعيات، والمؤسسات، واللجان) نسبة الجمعيات المتخصصة التي تدعم الأولويات التنموية في التحول الوطني مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	نعم	تحت التنفيذ	15%
إجراء حملات توعوية لتعريف وتوجيه المجتمع بمجالات التنمية	إيجاد حزمة من المحفزات لبناء بيئة داعمة لمنظمات القطاع غير الربحي و أصحاب المصلحة لتساهم في زيادة و نمو الجمعيات و المؤسسات الأهلية النوعية	نسبة نمو المنظمات الأهلية (الجمعيات، والمؤسسات، واللجان)	نعم	تحت التنفيذ	25%
تفعيل التبرعات الالكترونية (برنامج الخير الشامل)	القيام بحملة اعلامية لزيادة وعي المجتمع بمسؤوليته و دوره، ومجالات التنمية التي تحتاج إلى تطوير ثم توجيههم للمشاركة	مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	نعم	مكتمل	100%

● البدء ● مرحلة التخطيط ● تحت التنفيذ ● مكتمل ● معلق

إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

الهدف الاستراتيجي | توسيع القطاع وتوجيهه للعمل في مجالات التنمية

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
تأسيس مؤسسات غير ربحيتين في مجال الصحة والتعليم	تأسيس جامعة ومستشفى ذات طابع غير ربحي برأس مال استثماري يبلغ ملياري ريال سعودي (مليار ريال سعودي لكل منها) وذلك من خلال تعديل التشريعات واللوائح الخاصة بالمؤسسات التعليمية والصحية بما يشمل اللوائح الخاصة بوزارة التعليم (لائحة تأسيس الكليات غير الربحية)، ولائحة وزارة الصحة المرتبطة بموضوع تأسيس مستشفيات ومراكز صحية غير ربحية، واللوائح الخاصة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتكون أكثر مرونة مع المؤسسات الأهلية المتخصصة و التي ستعكس بشكل إيجابي على حجم القطاع و الاستثمار به	نسبة نمو المنظمات الأهلية (الجمعيات، والمؤسسات، واللجان) مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نسبة الجمعيات المتخصصة التي تدعم الأولويات التنموية في التحول الوطني نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة الوطنية	نعم	مرحلة التخطيط	0%
إعداد لوائح وأنظمة تساهم في تسهيل إنشاء جمعيات محلية أهلية صغيرة لتمكين المشاركة المجتمعية (Mini NGO)	تعديل التنظيمات واللوائح الحالية لتسهيل إنشاء جمعيات محلية أهلية صغيرة و التي لا يتجاوز رأس مالها العامل مبلغ مئة ألف ريال سعودي. حيث تعد هذه الجمعيات عاملاً أساسياً في توسيع القطاع غير الربحي وزيادة انتشاره وفعاليته	نسبة نمو المنظمات الأهلية (الجمعيات، والمؤسسات، واللجان) مساهمة الجمعيات المتخصصة التي تدعم الأولويات التنموية في التحول الوطني	نعم	تحت التنفيذ	66%
تنظيم إنشاء مجموعات العمل الاجتماعي (Community Group)	إيجاد إطار شامل لتمكين وتنظيم مجموعات العمل الاجتماعي والأندية الأهلية في المملكة بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية	نسبة نمو المنظمات الأهلية (الجمعيات، والمؤسسات، واللجان)	نعم	مرحلة التخطيط	0%
مبادرة الاستدامة المالية توفير قروض للجمعيات للاستثمار والأوقاف	توجيه الجمعيات واللجان الأهلية الى الاستدامة المالية من خلال امتلاكها لعقارات ومشاريع استثمارية آمنة توفر لها دخل مستدام غير مشروط يمكنها من تغطية نفقاتها التشغيلية والتوسع في تحقيق مهمتها دون وجود ضغط من المانح وتهدف هذه المبادرة للمساهمة في نمو القطاع غير الربحي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي حيث انه في المرحلة المبدئية لهذه المبادرة تم توقيع الاتفاقية مع شركاء وكالة التنمية الاجتماعية بما يفوق مليار ريال سعودي	مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نسبة الإنفاق التنموي من إجمالي إنفاق منظمات القطاع	لا	البداية	5%
تمكين تفعيل دور الجمعيات في التحول من العمل الرعوي المباشر إلى العمل التنموي الأوسع من خلال تمكينهم لإدارة محافظ تنموية (Micro Finance)	مبادرة تمكين تفعيل دور الجمعيات في التحول من العمل الرعوي المباشر إلى العمل التنموي الأوسع عن طريق بناء وحدات داخلية مسؤولة عن منح قروض متناهية الصغر لدعم المستفيدين نحو القيام بأنشطة اقتصادية تقلل من اعتمادهم على خدمات الرعاية والتنمية وتهدف هذه المبادرة للمساهمة في تحويل المستفيدين من رعويين إلى تنمويين عن طريق دعمهم بالقروض المتناهية الصغر حيث انه في المرحلة المبدئية لهذه المبادرة تم توقيع الاتفاقية مع شركاء وكالة التنمية الاجتماعية بما يقارب مليار ريال سعودي	مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نسبة الإنفاق التنموي من إجمالي إنفاق منظمات القطاع	لا	تحت التنفيذ	5%
دراسة وتصنيف مستفدي الضمان الاجتماعي والتابعين (Segmentation)	يهدف المشروع الى اعداد دراسة شاملة لمستفدي الضمان والتابعين وتصنيفهم بناء على عدة معايير منها الفئة العمرية والمؤهل والحالة الصحية ودراسة البرامج والحوافز المقدمة من منظومة العمل والتنمية الاجتماعية والجهات التابعة لمعرفة مدى ملائمتها وجاهزيتها لهم وتحديد الجوانب التي تعيق تمكين مستفدي الضمان والتابعين لهم للاستغناء عن الضمان والتحول من الاحتياج للانتاج	مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	لا	تحت التنفيذ	84%

البداية مرحلة التخطيط تحت التنفيذ مكتمل معلق

الهدف الاستراتيجي | توسيع القطاع وتوجيهه للعمل في مجالات التنمية

أهم ما تم إنجازه لتحقيق الهدف

1. تطوير آلية دعم الجمعيات الأهلية: تم الانتهاء من تصميم الأدوات (المنح الحكومية) في 2016م من المشروع وبدأ التطبيق التجريبي في الربع الأول من 2017م وسيتم التطبيق الكامل في الربع الثاني من 2017م وبعدها يصبح التطبيق جزءاً من آلية العمل في الوزارة (bussiness as usual)
2. تصميم وتنفيذ البرامج التنموية: تم الانتهاء من تصميم آليات بناء البرامج التنموية في 2016م وتصميم عدد من البرامج التنموية التي سيتم المنح على أساسها وفقاً للأولويات الوطنية 2020م ورؤية المملكة وسيتم التطبيق الكامل في الربع الثاني من 2017م
3. ابتكار حزم ونماذج استثمارية ذات أثر اجتماعي تنفذ من خلال كيان غير ربحي (الذراع الاستثماري): تم الانتهاء من تقييم الوضع الراهن في مشروع وتحديد العقبات والصعوبات وتم كذلك تحديد 5 مسارات للتطبيق للاستثمار الاجتماعي سيتم تصميمها وإطلاقها في 2017م الربع الثاني، وتستهدف الحزم أن تساهم في زيادة رأس المال الخيري والناجح المحلي بنهاية 2020م إلى 16 مليار
4. وضع حزمة محفزات لإنشاء مؤسسات وجمعيات أهلية نوعية: تم الانتهاء من تصميم الخارطة الحرارية لاحتياجات المملكة من الجمعيات والمؤسسات في مجال الصحة والتعليم والإسكان والخدمات الاجتماعية والتأييد والمؤازرة والأنشطة التعبيرية الأخرى، ويجري الآن التواصل في كل مجال مع الوزارات المعنية لتحديد المجالات وفق الأولويات وسيتم ذلك من خلال ورش عمل مع مكتب الإنجاز والتدخل السريع وسينتهي منها في النصف الأول من 2017م
5. المسح الديموغرافي لتحديد احتياجات المناطق من جمعيات ومؤسسات أهلية واللجان: تم الانتهاء من اللائحة لمجالس الجمعيات والمؤسسات الأهلية وسيتم عرضها في بوابة معا لسماع رأي العموم ومن ثم إطلاقها في 2017م النصف الثاني
6. إعداد لائحة صندوق دعم الجمعيات وإنشاؤه: تم الانتهاء من لائحة صندوق دعم الجمعيات وستوضع في بوابة معا لسماع رأي العموم وبعد ذلك ستشرع الوزارة في تأسيس الصندوق وجلب الأموال له، وسيبدأ التأسيس في النصف الثاني من 2017م والاكتمال بنهاية 2017م
7. تطوير وإعداد اللوائح التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية: تم الانتهاء من اللوائح التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية وإطلاقها لمدة عام، ويجري الآن إعادة النظر في بعض بنودها ومراجعتها مرة أخرى لتفادي أي قصور في اللائحة السابقة

إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

8. تطوير آلية التعاقد الحكومي مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية لتنفيذ الخدمات (عقود الخدمات الحكومية): يجري العمل على آلية التعاقد الحكومي مع الجمعيات والمؤسسات، وتم طلب توصية من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لمراجعة نظام المشتريات الحكومية بما يمكن القطاع غير الربحي من التعاقد
9. تمكين تفعيل دور الجمعيات في التحول من العمل الرعوي المباشر إلى العمل التنموي الأوسع من خلال تمكينهم لإدارة محافظ تنمية (Micro Finance): تم توقيع الاتفاقية بمبلغ 1.150 مليار ويتم الآن الاجتماع الأسبوعي للمجلس التوجيهي لترشيح الأعضاء المستقلين ومناقشة النموذج التشغيلي المعد من الشركة الاستشارية وبناء الفريق التنفيذي
10. مبادرة الاستدامة المالية توفير قروض للجمعيات للاستثمار والأوقاف: تم توقيع الاتفاقية بمبلغ 900 مليون ويتم الآن الاجتماع الأسبوعي للمجلس التوجيهي لترشيح الأعضاء المستقلين ومناقشة النموذج التشغيلي المعد من الشركة الاستشارية وبناء الفريق التنفيذي
11. وضع حزمة محفزات لإنشاء مؤسسات وجمعيات أهلية نوعية: جاري حالياً تنفيذ مشروع تصميم المحفزات لإنشاء مؤسسات وجمعيات أهلية وسيتم الانتهاء خلال 6 أسابيع وستطلق المحفزات في النصف الثاني من 2017م
12. إجراء حملات توعية لتعريف وتوجيه المجتمع بمجالات التنمية: بدأ تصميم حملات توعية وسيتم البدء في الربع الثاني من 2017م
13. تفعيل التبرعات الالكترونية (برنامج الخير الشامل): تم الإطلاق التجريبي لبرنامج الخير الشامل في الربع الأخير من 2016م ويتم تطوير المنصة بطريقة متكاملة.
14. تأسيس مؤسستين غير ربحيتين في مجال الصحة والتعليم: سيبدأ تعديل اللوائح في تأسيس مؤسستين غير ربحيتين في الربع الثاني من 2017م وبعد ذلك سيتم البدء في تأسيس الكلية والمستشفى وهذا المشروع إلى 2020م
15. إعداد لوائح وأنظمة تساهم في تسهيل إنشاء جمعيات محلية أهلية صغيرة لتمكين المشاركة المجتمعية (Mini NGO): ويجري العمل على تعديل اللائحة في إنشاء جمعيات محلية أهلية وتصميمها ومن ثم العرض على بوابة معا لسماع رأي العموم وبعدها الإطلاق في النصف الثاني من 2017م
16. تنظيم إنشاء مجموعات العمل الاجتماعي (Community Group): مشروع إنشاء مجموعات العمل الاجتماعي بقيادة برنامج داعم وقامت الوزارة بتزويد البرنامج بمقترح لوضع القواعد المنظمة لاعتماده من مجلس الوزراء
17. دراسة وتصنيف مستفيدي الضمان الاجتماعي والتابعين (Segmentation): تم إعداد دراسة لتصنيف مستفيدي الضمان الاجتماعي وتم تقسيم المستفيدين والبرامج على مستوى المناطق والمحافظات وتم تقييم مبدئي للبرامج المقدمة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والجهات الشقيقة لمعرفة الفئات التي يمكن استهدافها ببرامج التمكين لتحويلهم من دائرة الاحتياج الى دائرة الإنتاج

الهدف الاستراتيجي | بناء قدرات الجهات العاملة في القطاع غير الربحي وحوكمتها

المشاريع	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
حوكمة الجمعيات الأهلية وتصنيفها (مرحلة تصميم الادوات)	تطوير نظام معتمد خاص بتصنيف وتقييم الجمعيات الأهلية العاملة بالمملكة العربية السعودية، وفقا لمعايير منضبطة ومحددة تتسم بالثبات والصدق والملاءمة، وسيكون في ثلاث جوانب اساسية وهي: (الحوكمة، المساءلة، الشفافية)، (السلامة المالية)، و(تبليغ النتائج) في الجمعيات الأهلية.	نعم	مكتمل	100%
حوكمة الجمعيات الأهلية (مرحلة التنفيذ)	توعية وتدريب العاملين في مراكز التنمية والمشرفين على الجمعيات بنظام الحوكمة الجديد وأدواته وطريقة تطبيقها للوصول الى تطبيق أعلى معايير الشفافية والسلامة المالية والحماية. ويشمل هذ المشروع تطبيق أدوات الحوكمة التي تم تصميمها وتدريب العاملين عليها وتستمر هذه المرحلة 5 أشهر وتشمل: تدريب الباحثين الاجتماعيين في المراكز المشرفين على الجمعيات على أدوات الحوكمة تقييم الباحثين الاجتماعيين واعداد تقرير بذلك القيام بزيارات بين فريق العمل والباحثين الاجتماعيين لعدد 800 جمعية وذلك لتدريب المشرفين على الجمعيات على تطبيق أدوات الحوكمة عن طريق التدريب على رأس العمل زيارة أخرى تتبعية مشتركة بين فريق العمل والباحثين الاجتماعيين للجمعيات وذلك لمعرفة آلية المتابعة والادراف تقييم الباحثين الاجتماعيين	نعم	تحت التنفيذ	33%
منصة الإفصاح واستعراض بيانات القطاع غير الربحي	منصة الكترونية لاستعراض بيانات الجمعيات الأهلية الديموغرافية والمالية بهدف الشفافية في نشر المعلومات	نعم	تحت التنفيذ	90%
أتمته خدمات وبرامج الجمعيات والمؤسسات، بما يشمل الربط التقني	يهدف المشروع لأتمته الخدمات المقدمة من قبل الجمعيات والمؤسسات تكامل الأنظمة التقنية للخدمات مع الأنظمة الأخرى التابعة لوزارات أخرى مثل وزارة الصحة والخدمة المدنية	نعم	تحت التنفيذ	25%
أدوات ومؤشرات لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب	يهدف المشروع لبناء وتصميم معايير ومؤشرات وأدوات لحماية الجمعيات الأهلية من مخاطر غسل الأموال وشبهة تمويل الإرهاب ومما يساعد على حصول القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية على تقييم أعلى لدى مجموعة العمل المالي	لا	تحت التنفيذ	55%
التدريب والتوعية بمخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب	هو مشروع للتعريف والتوعية بمخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب وذلك عن طريق تطوير مادة تدريبية وتوعوية وعقد دورات للتوعية (عدد ٦٠ دورة) يتم خلالها توعية حوالي ١٢٠٠ موظف في القطاع ومراكز التنمية الاجتماعية بالإضافة لإعداد مدربين (عدد ٢٠-٣٠) لعقد الدورات التدريبية في المستقبل	لا	تحت التخطيط	%0

● البدء ● مرحلة التخطيط ● تحت التنفيذ ● مكتمل ● معلق

إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

الهدف الاستراتيجي | بناء قدرات الجهات العاملة في القطاع غير الربحي وحوكمتها

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
برنامج تطوير العاملين في القطاع غير الربحي	إعداد برنامج لتطوير وتأهيل العاملين في القطاع غير الربحي للوظائف الرئيسية الستة: المدير التنفيذي، مدير المشاريع، محاسب، مسؤول التطوع، مسؤول الموارد المالية، باحث اجتماعي	عدد الوظائف الممهنة في القطاع غير الربحي نسبة المؤهلين من العاملين في القطاع غير الربحي في الوظائف الرئيسية نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة الوطنية	نعم	تحت التنفيذ	18%
برنامج تأهيل المدراء التنفيذيين في مؤسسات القطاع غير الربحي.	تحقيق الريادة في إدارة المؤسسات غير الربحية من خلال بناء وتصميم وتنفيذ برنامج تميز تأهيلي احترافي لتأهيل وتطوير المدراء التنفيذيين في المنظمات غير الربحية تقوم على أفضل الممارسات العالمية	نسبة المؤهلين من العاملين في القطاع غير الربحي في الوظائف الرئيسية	نعم	تحت التنفيذ	33%
بناء المعايير الوظيفية للعاملين في القطاع غير الربحي من مؤهلات أكاديمية ومهنية بما ينسجم مع المعايير الدولية (المهنة)	مهنة الوظائف في القطاع غير الربحي عن طريق بناء المعايير الوظيفية لهم من مؤهلات أكاديمية ومهنية بما ينسجم مع المعايير الدولية	عدد الوظائف الممهنة في القطاع غير الربحي نسبة المؤهلين من العاملين في القطاع غير الربحي في الوظائف الرئيسية	نعم	تحت التنفيذ	4%
التعاون مع المؤسسات التأهيلية والتعليمية لبناء برامج تأهيلية وتدريبية للعاملين في القطاع غير الربحي بحيث تكون مبنية على المعايير العالمية	هو مشروع يهدف لبناء شراكات مع المؤسسات التأهيلية والتعليمية للوصول إلى بناء برامج تأهيلية وتعليمية للعاملين في القطاع غير الربحي	نسبة المؤهلين من العاملين في القطاع غير الربحي في الوظائف الرئيسية	نعم	معلق	0%
تحديد وتصنيف شامل للوظائف في القطاع غير الربحي	يهدف لجمع جميع معلومات القوى العاملة في القطاع غير الربحي بحيث يتمكن القطاع من معرفة مؤهلات ومسميات العاملين فيه. هذه الدراسة ستكون لبنة أساسية في تطوير القطاع غير الربحي حيث عن طريقها يتم معرفة إجمالي الوظائف والحاجات التدريبية و ما إلى ذلك مما يسهل في المستقبل تحديد التحديات التي تواجهها القوى العاملة في هذا القطاع وتجاوز هذه التحديات	عدد الوظائف الممهنة في القطاع غير الربحي نسبة المؤهلين من العاملين في القطاع غير الربحي في الوظائف الرئيسية نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة الوطنية	نعم	تحت التنفيذ	81%
وضع الآليات اللازمة لتحديد حزمة من المحفزات والبرامج التي من شأنها استقطاب القوى البشرية للعمل في القطاع غير الربحي وتطويرها والمحافظة عليها	يهدف المشروع لبناء حزمة من المحفزات التي من شأنها أن تستقطب القوى العاملة للقطاع غير الربحي عن طريق محفزات مختلفة للشركات والأفراد. ومن خلال هذا المشروع تستطيع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الاستفادة القصوى من خدمات الوزارة والجهات التابعة لها لتحفيز الشركات والأفراد للعمل في القطاع غير الربحي	نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة الوطنية	نعم	تحت التنفيذ	92%
برنامج التوطين من خلال الاستثمار الاجتماعي	يهدف الى دعم القطاع غير الربحي في توفير الكفاءات السعودية المميزة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص من خلال دعم الموارد البشرية في القطاع غير الربحي وذلك تحقيقاً لدور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية	نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة الوطنية نسبة المؤهلين من العاملين في القطاع غير الربحي في الوظائف الرئيسية	نعم	مكتمل	100%

البدء ● مرحلة التخطيط ● تحت التنفيذ ● مكتمل ● معلق

الهدف الاستراتيجي | بناء قدرات الجهات العاملة في القطاع غير الربحي وحوكمتها

أهم ما تم إنجازه لتحقيق الهدف

1. تم الانتهاء من تصميم الأدوات لحوكمة الجمعيات الخيرية وانتهى التنفيذ لمرحلة السلامة المالية وبدأ التنفيذ الميداني للأدوات وتأهيل وتدريب فرق العمل الميدانية 550 مدقق حوكمة في الوزارة، وبحسب برنامج التحول الوطني يتم الالتزام الكامل من الجمعيات بنهاية 2020م
2. ستطلق منصة الإفصاح في النصف الثاني من 2017 م
3. بدأ إطلاق الخدمات الالكترونية من 2016م وتطلق الخدمات تباعاً، فكلما انتهت خدمة اطلقت مباشرة وسينتهي المشروع كاملاً وتكون الخدمات كلها منطلقة بنهاية 2017م
4. تم البدء في برنامج «تطوير العاملين في القطاع غير الربحي» بنهاية 2016م ويستمر التأهيل إلى 2020م
5. بدأ تصميم المعايير والمؤهلات في برنامج «تأهيل المديرين التنفيذيين في مؤسسات القطاع غير الربحي» في نهاية 2016م ويجري بناء الاختبارات والمحتوى وسيعتمد البرنامج بنهاية 2017 ، واستثماراً للتدريب قامت الوزارة بالبدء بالتأهيل مع جامعات عالمية وتم ذلك مع جامعة كاس للأعمال وجامعة أريزونا لـ 100 مدير تنفيذي
6. بدأ تصميم المعايير الوظيفية للعاملين في القطاع غير الربحي في 2016م وجارى العمل على الباقي وتنتهي ب 2020م
7. يجري تنفيذ مشروع «تحديد وتصنيف شامل للوظائف في القطاع غير الربحي» وسيكتمل التصنيف الشامل للوظائف ويتم الإطلاق في الربع الثاني من 2017م
8. يجري تنفيذ مشروع «وضع الآليات اللازمة لتحديد حزمة من المحفزات والبرامج التي من شأنها استقطاب القوى البشرية للعمل في القطاع غير الربحي وتطويرها والمحافظة عليها» وسيكتمل تحديد جميع المحفزات وتم بعدها تصميم المحفزات ليتم الإطلاق في الربع الأخير من 2017م
9. تم تصميم جميع الأدوات والمتطلبات لبرنامج «التوطين من خلال الاستثمار الاجتماعي» وبدأ الاطلاق التجريبي في الربع الأول من 2017م
10. تمت مراجعة المواد والأدوات ذات العلاقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في نظام الحوكمة المطور كما تمت مراجعة الأنظمة واللوائح ذات العلاقة لمعرفة الفجوات والعمل على سدها
11. تطوير المادة التدريبية للتوعية بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتتم مراجعتها واعتمادها.

إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

الهدف الاستراتيجي | تمكين العمل التطوعي

المشاريع	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
تصميم وإجراء حملات توعوية شاملة للتحفيز على التطوع وبيان أثره الإيجابي على الفرد والمجتمع	إطلاق حملات إعلامية لزيادة وعي المجتمع بالتطوع و مجالاته و تأثيره الايجابي على تنمية الاقتصاد و المجتمع	نعم	تحت التنفيذ	25%
إطلاق بناء وتفعيل منصة إلكترونية وطنية للمتطوعين في المملكة العربية السعودية	بناء منصة إلكترونية تساهم في تسهيل المشاركة في الأعمال التطوعية من خلال تنسيب المتطوعين وكذلك إدارتهم وزيادة عدد المتطوعين في جميع أنحاء المملكة. بالإضافة إلى الحصول على معلومات وبيانات دقيقة عن المتطوعين.	نعم	تحت التنفيذ	25%
وضع الآليات اللازمة لتحديد حزمة من المحفزات والبرامج للمتطوعين في القطاع غير الربحي وتطويرها والمحافظة عليها	يهدف هذا المشروع لتحفيز المجتمع للانخراط في العمل التطوعي حيث يتم تصميم حزمة من المحفزات من مختلف الجهات لتعزيز التطوع والحث عليه. ويعتبر هذا المشروع امتداداً لمشاريع أخرى من شأنها دعم العمل التطوعي بالقوى البشرية كمشروع الشراكات وغيره	نعم	تحت التنفيذ	58%
تأسيس وتفعيل أقسام لإدارة التطوع في منظمات القطاع غير الربحي (مأسسة العمل التطوعي)	يهدف المشروع للعمل على تأسيس إدارات تطوع في الجمعيات الأهلية ووضع آلية لتأهيل الأفراد لإدارة التطوع ووضع نظام حوكمة فاعل لضمان جودة الإدارات وتصميم معايير الجودة لإشراك المتطوعين وكذلك معايير وظيفية لمدير التطوع وتأسيس الادرا في 200 جهة غير ربحية	نعم	تحت التنفيذ	4%
التطوع التخصصي (هارون)	هو شراكة استراتيجية بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ومؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية، تهدف إلى استثمار الكفاءات البشرية من شركات القطاع الخاص والمتقاعدين من خلال التطوع في تخصصاتهم الأساسية في مؤسسات القطاع غير الربحي من أجل بناء قدرات مؤسسات القطاع. تقوم المبادرة ببناء البنية التحتية والأدوات اللازمة والنماذج والأدلة والمنصة الإلكترونية التي تساهم في تسهيل وتفعيل هذا النوع من التطوع من خلال مفهوم الشراكة العابرة للقطاع (Cross sectoral Partnership)	نعم	تحت التنفيذ	92%
السياحة التطوعية الداخلية بالشراكة مع رواد الأعمال	تعد السياحة التطوعية نوع جديد من أنواع السياحة التي بدأت بالتشiar بشكل أوسع في العديد من الدول المتقدمة والنامية حول العالم بشكل يعود بالنفع على الأفراد والمجتمعات. ويتلخص مفهومها في تقديم أشخاص بأعمال تطوعية لفترة زمنية محددة في مناطق أخرى داخل المملكة، ضمن برامج شاملة ومحددة تمكن المتطوعين من تقديم العون في المناطق الأخرى إضافة إلى التعرف على الثقافات والممارسات في المناطق الأخرى بشكل يثري خبراتهم. ويتركز توجه المبادرة في المملكة على السياحة التطوعية الداخلية (داخل مناطق المملكة)	نعم	مرحلة التخطيط	0%

● البدء ● مرحلة التخطيط ● تحت التنفيذ ● مكتمل ● معلق

الهدف الاستراتيجي | تمكين العمل التطوعي

أهم ما تم إنجازه لتحقيق الهدف

1. سيتم إجراء الحملات التوعوية تباعاً وفق خطة تصميم المحفزات أدناه وتم الإعلان عن بعضها ببداية 2017م
2. تم الانتهاء من تصميم الخدمات للمنصة الالكترونية للمتطوعين ويجري البرمجة وستطلق في الربع الثالث من 2017م
3. تم الانتهاء من تحديد المحفزات للمتطوعين في نهاية 2016م وبدأ تصميم المحفزات وسيتم الإطلاق تباعاً ابتداءً من الربع الثاني لـ 2017م
4. تم تصميم الأدوات لمشروع تأسيس وتفعيل أقسام لإدارة التطوع في منظمات القطاع غير الربحي وسيبدأ الإطلاق الرسمي في 2017م الربع الثالث لتحديد الجهات المستهدفة في التأسيس وسيتم التأسيس بمعدل 50 جهة سنوياً
5. بدأ الإطلاق التجريبي لمشروع هارون في الربع الأخير من 2016م
6. يتم الإطلاق لمشروع السياحة التطوعية الداخلية بالشراقة مع رواد الأعمال في الربع الأول من 2018 وذلك للتصميم وحوكمة العلاقة بين الجهات المختلفة

إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

الهدف الاستراتيجي | إيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية

المشاريع	الوصف	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
الرقم الموحد للإرشاد الأسري	يهدف المشروع لتقديم خدمة الإرشاد الأسري بطريقة ترفع رضا المستفيد وبأسلوب عصري احترافي	نعم	تحت التنفيذ	%0
الحقيبة التدريبية للمقبلين على الزواج	وهو مشروع لتطوير واعتماد الحقيبة التدريبية للمقبلين على الزواج ورفع الطاقة الاستيعابية للتدريب عليها بالشراكة مع القطاع الأهلي	نعم	تحت التنفيذ	%38
اعتماد الجمعيات التي تقدم برامج تأهيل زواج	وضع معايير الجهات الأهلية التي تقدم خدمات وبرامج تأهيل الزواج لضمان جودة الخدمة المقدمة	نعم	تحت التنفيذ	%28
معايير اعتماد المرشد الأسري	يهدف المشروع لضبط ممارسة الإرشاد الأسري لتقديم خدمة مهنية احترافية من خلال وضع معايير للمرشد الأسري	نعم	تحت التنفيذ	%90
اعتماد الجمعيات التي تقدم برامج إرشاد أسري	وضع معايير الجهات الأهلية التي تقدم خدمات الإرشاد الأسري لضمان جودة الخدمة المقدمة	نعم	تحت التنفيذ	%29
المعيار الوظيفي والمؤهل للإرشاد الأسري	وضع المعايير الوظيفية للإرشاد الأسري بناءً على المعايير العالمية	نعم	تحت التنفيذ	%27
مراجعة لائحة مراكز الإرشاد الأسري الأهلية	مراجعة لائحة مراكز الإرشاد الأسري بما يتفق مع رؤية وكالة التنمية الجديدة.	نعم	تحت التنفيذ	%0

● البدء
 ● مرحلة التخطيط
 ● تحت التنفيذ
 ● مكتمل
 ● معلق

الهدف الاستراتيجي | إيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
تطوير اللائحة التنفيذية للحماية من الإيذاء	تسعى هذه المبادرة إلى سد الفجوات التشريعية و تحقيق الاتساق بين كافة الأنظمة الخاصة بالحماية الاجتماعية بالإضافة الى تحديث وتطوير اللوائح التنفيذية لنظامي الحماية من الإيذاء وحماية الطفل. كما تشمل استحداث عقوبات صارمة وراعية بحق ممارسي العنف الأسري. تشمل هذه المبادرة توحيد تعريف العنف الأسري بكافة أشكاله وأنماطه بين كافة الجهات المعنية وتبني تعريفات موحدة لأنماط العنف الأسري المختلفة وأشكاله بين كافة المؤسسات الحكومية والاهلية العاملة في منظومة الحماية.	نسبة بلاغات العنف التي تم معالجتها خلال 3 أشهر من تاريخ البلاغ	نعم	تحت التنفيذ	90%
تطوير حزمة متكاملة من الخدمات لتغطي احتياجات الضحايا والمعتدين أثناء وبعد العنف الأسري	رغم جهود الوزارة الحديثة لتقديم خدمات لضحايا العنف الأسري الى أن الخدمات المقدمة حالياً لا تغطي كافة احتياجات الضحايا. كما أن هذه الخدمات المقدمة لا تشمل خدمات لتأهيل المعتدين والعمل على مساعدتهم لتخطي الرغبة بتعنيف أفراد أسرهم. تهدف هذه المبادرة إلى اطلاق حزمة متكاملة من الخدمات لتغطي كافة احتياجات الضحايا والمعتدين، حيث تشمل على تطوير الخدمات الحالية واستحداث خدمات أخرى داخل وحدات الحماية من خلال الشراكات مع المجتمع، والعمل التطوعي، والجمعيات الخيرية مثال: عيادات قانونية داخل وحدات الحماية من محامين متطوعين لتقديم المشورة والدعم القانوني للضحايا مجاناً.		نعم	تحت التنفيذ	29%
تطوير آليات التعاون بين جميع الجهات المعنية بالعنف الاسري	تهدف هذه المبادرة إلى إعداد بروتوكول التعاون بين المؤسسات الأهلية والحكومية المعنية بمنظومة الحماية الاجتماعية، تشمل صياغة آليات واضحة بين الجهات المعنية بحماية الطفل والاسرة مثل الامن العام، الداخلية، الصحة، الشؤون الاجتماعية، التعليم بحيث يتم تحديد المسؤوليات والواجبات على كل جهة ووضع آلية التحويل بينها ضمن وتحديد المدة الزمنية للتدخل. كما تشمل تفعيل أدوات التواصل الالكتروني بينها واستخدام أنظمة ضبط الجودة والرقابة لتحميل المسؤوليات لكل من لا يؤدي مهامه ضمن الاتفاق ومحاسبته قانونياً.		نعم	تحت التنفيذ	27%
إنشاء جهة للحماية الأسرية**	تتمثل هذه المبادرة بتأسيس جهة تتألف من أصحاب القرار قادرة على القيام بحوكمة وتشريع ومتابعة جميع الأعمال المتعلقة بالحماية الأسرية في المملكة العربية السعودية والإشراف عليها بالإضافة إلى إجراء عمليات الرصد الاجتماعي للقضايا والظواهر والمشاكل الاجتماعية التي تؤثر في الأسرة وتؤدي إلى العنف فيها وتقوم هذه الجهة بالاستفادة من قواعد البيانات في الرصد الاجتماعي، والتعاون مع الجامعات وكراسي البحوث لدراسة ورصد قضية العنف الأسري والتعرف على مواطن القصور كما تستطيع الاستفادة من التجارب الدولية في الرصد الاجتماعي والاستعانة بالخبراء المتخصصين في هذا الشأن الاجتماعي من داخل المملكة وخارجها.		نعم	معلق	0%

** يجري العمل على تضمين مهامه في مجلس شؤون الأسرة

البدء مرحلة التخطيط تحت التنفيذ مكتمل معلق

إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

الهدف الاستراتيجي | إيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
الشراكة مع القطاع الغير ربحي لزيادة التغطية الجغرافية لجهات الحماية الاجتماعية*	تسعى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الى توسيع خدمات الحماية الاجتماعية وتغطية جميع المناطق الجغرافية، مع مراعاة تخفيض تكاليف انشاء مراكز الحماية. وبناءً عليه تهدف هذه المبادرة الى بناء شراكات مع القطاع الثالث وخاصة الجهات الخيرية وذلك لإنشاء فروع لتقديم خدمات الحماية الاجتماعية في مناطق مختلفة من المملكة (وخصوصاً المناطق النائية التي يتعذر على الوزارة انشاء مراكز حماية في كل منها). تشمل المبادرة قيام الوزارة بتحديد خارطة للمناطق ذات الأولوية والتي لا تتوفر فيها جهات للحماية ليتم تشجيع الجمعيات الخيرية على تقديم خدمات الحماية فيها أولاً.	عدد مراكز الإرشاد الأسري و وحدات الحماية الاجتماعية (تابع للوزارة و القطاع الخاص والأهلي)	نعم	معلق	0%
تنفيذ حملة التوعية الاجتماعية في جميع مناطق المملكة (للوفاية والتصدي للعنف الأسري في المجتمع	تسعى هذه المبادرة الى تنفيذ حملات إعلامية في المملكة العربية السعودية بهدف نشر الوعي في المجتمع السعودي حول العنف الاسري ، وتعريف الأفراد للخدمات المقدمة لهم في حال تعرضهم للعنف بهدف الحد من هذه القضية.	نسبة الوعي بنظام العنف الأسري وآليات الإبلاغ	نعم	تحت التنفيذ	38%
تطوير مناهج التدريس لوقاية المجتمع من العنف الاسري	العمل بين وزارتین العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة التعليم الى تطوير مناهج التدريس في المملكة العربية السعودية بهدف نشر الوعي في المجتمع وخاصة الاطفال حول العنف الاسري من أجل الوقاية وكذلك تعريف الطفل لحقوقه وواجباته وكذلك الخدمات المقدمة لهم في حال تعرضهم للعنف الاسري ولهدف الحد من هذه القضية ، وكذلك ادراج منهج توعوي حول العنف الاسري في المناهج الدراسية وعقد شراكة مع وزارة التعليم .		نعم	تحت التنفيذ	28%

البدء مرحلة التخطيط تحت التنفيذ مكتمل معلق

أهم ما تم إنجازه لتحقيق الهدف

1. تم تطوير مشروع تطوير اللائحة التنفيذية للحماية من الإيذاء وتم عرضه حالياً على بوابة شاركنا القرار لأخذ ملاحظات الرأي العام
2. بدأ إطلاق مشاريع التنمية المتعلقة بالإرشاد الأسري الربع الأخير من 2016م ويجري تصميم بقية الأدوات لتصبح جاهزة بالربع الثالث من 2017م
3. تم إكمال الاستراتيجية الوطنية للعنف الأسري ويجري توقيعها من قبل معالي الوزير لرفعها للمقام السامي

الهدف الاستراتيجي | رفع كفاءة الخدمات والبرامج المقدمة من خلال المراكز والدور والمؤسسات

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
تعديل نظام رعاية المعوقين *	يهدف هذا المشروع الى تعديل النظام الحالي للمعوقين والذي بدوره يساهم في تشجيع توظيف وعمل الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل. وتمكينهم من الحصول على فرص عمل لائقة تتناسب مع القدرات والمؤهلات وتتماشى مع حال الإعاقة لديهم.	نسبة الحالات التي انتقلت من الرعاية الإيوائية إلى الرعاية اللاإيوائية	نعم	مكتمل	100%
الاستراتيجية الوطنية لذوي الإعاقة	يهدف المشروع الى اعداد استراتيجية وطنية لذوي الإعاقة مرتكزة على العمل المشترك مع أصحاب العلاقة وجميع القطاعات المعنية بتقديم خدمات لذوي الإعاقة في المملكة		نعم	تحت التنفيذ	99%
وضع استراتيجية شاملة لكفالة الأيتام لدى الأسر الكافلة، وضع الخطط والإجراءات المنظمة للاحتضان مثل: (تقييم الأسرة ومدى مناسبتها للاحتضان اجتماعيا ونفسيا، والمتابعة المستمرة والمنظمة للأسرة بعد الاحتضان) كما تشمل الاستراتيجية وضع برامج تأهيلية للعاملين في مجال متابعة الأيتام لدى الأسر الكافلة، وبرامج توعوية وارشادية للأسرة في رعاية اليتيم ، ووضع الحلول للحد من ظاهرة الأيتام ذوي الظروف الخاصة.	وضع استراتيجية شاملة لكفالة الأيتام لدى الأسر الكافلة ، تشمل مراجعة اللوائح والأنظمة، بناء قاعدة بيانات للأسر الكافلة، وضع الخطط والإجراءات المنظمة للاحتضان مثل: (تقييم الأسرة ومدى مناسبتها للاحتضان اجتماعيا ونفسيا، والمتابعة المستمرة والمنظمة للأسرة بعد الاحتضان) كما تشمل الاستراتيجية وضع برامج تأهيلية للعاملين في مجال متابعة الأيتام لدى الأسر الكافلة، وبرامج توعوية وارشادية للأسرة في رعاية اليتيم ، ووضع الحلول للحد من ظاهرة الأيتام ذوي الظروف الخاصة.		نعم	مرحلة التخطيط	8%
تطوير إطار عمل لتنفيذ العقوبات البديلة للأحداث	هي الاجراءات والعقوبات المجتمعية (تخدم المجتمع) التي تقرر علي الحدث (ذكرا او انثي) بهدف اصلاحه عوضاً عن عزله من المجتمع الذي يؤدي الي سلبيات كثيرة علي الحدث	نسبة حالات العود من الأحداث	نعم	تحت التنفيذ	90%

البدء مرحلة التخطيط تحت التنفيذ مكتمل معلق

أهم ما تم إنجازه لتحقيق الهدف

1. تم إكمال مبادرة تعديل نظام المعوقين وتم رفعها للمقام السامي
2. تم إكمال مبادرة الاستراتيجية الوطنية لذوي الإعاقة.
3. تم توقيع محضر النظام الشامل للأحداث والمشمول على العقوبات البديلة وتمت إحالته للأمانة العامة لمجلس الوزراء

إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

الهدف الاستراتيجي | تحويل شريحة من مستفيدي الوزارة من متلقين للمساعدة إلى منتجين (تمكين)

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
مشروع إسناد ونمذجة دار المسنين	تصميم وتنفيذ نموذج تشغيلي بمواصفات عالمية لدور المسنين، من خلال الشراكة مع القطاعين الخاص والغير بما يحقق توفير خدمات تنموية متميزة لكبار السن شاملا تطوير اللوائح، الأنظمة، الإجراءات، وضع برامج تأهيلية للعاملين معهم.	نسبة مراكز الخدمات المستهدفة التي تمت نمذجتها	نعم	تحت التنفيذ	13%
مشروع إسناد ونمذجة البيوت الاجتماعية للأيتام للقطاع الغير ربحي	تصميم وتنفيذ نموذج تشغيلي بمواصفات عالمية للبيوت الاجتماعية، من خلال الشراكة مع القطاعين الخاص والغير ربحي والموسرين من أفراد المجتمع بما يحقق توفير خدمات تنموية متميزة للأيتام من ذوي الظروف الخاصة شاملا تطوير اللوائح، الأنظمة، الإجراءات، وضع برامج تأهيلية للعاملين معهم. وتصميم البرامج الموجهة للأيتام بما يساهم في تأهيلهم وتمكينهم		نعم	تحت التنفيذ	9%
مشروع تطوير معايير تقييم مراكز الرعاية النهارية	يهدف المشروع إلى دراسة الوضع الحالي من ناحية اللوائح والأنظمة والممارسات الحالية وذلك لغرض تطوير معايير مراكز الرعاية النهارية		نعم	تحت التنفيذ	6%
مشروع إسناد خدمات مراكز الإيواء للقطاع الخاص وغير الربحي	يهدف هذا المشروع إلى إسناد مركز التأهيل الشامل «القادرين على الحركة» إلى القطاع الخاص والقطاع غير الربحي		نعم	تحت التنفيذ	35%
مشروع اسناد مراكز التأهيل الشامل (طريحي الفراش)	يهدف المشروع إلى نمذجة وإسناد مركز الدمام إناث ليكون مركز طريحي الفراش لجميع طريحي الفراش بالمنطقة الشرقية		نعم	تحت التنفيذ	30%
الدليل الإجرائي الموحد للأيتام	تطوير وتوثيق جميع الإجراءات الخاصة بالأيتام، وذلك من خلال حصر جميع الإجراءات وتوثيقها، ومن ثم جمع استطلاع للرأي بخصوص الإجراءات التي يلزم تطويرها. يتم العمل في هذه المبادرة من خلال الإدارة العامة لرعاية الأيتام وإدارة تطوير الإجراءات والأعمال		لا	تحت التنفيذ	70%

البدء مرحلة التخطيط تحت التنفيذ مكتمل، معلقة.

الهدف الاستراتيجي | تحويل شريحة من مستفيدي الوزارة من متلقين للمساعدة إلى منتجين (تمكين)

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
تعديل نظام ولائحة الضمان الاجتماعي	دراسة و مراجعة نظام الضمان الاجتماعي وتطويره بناء على التوجهات الاستراتيجية الحالية لضمان تحفيز الفئات المستفيدة القادرة على العمل وتحفيز التابعين على مواصلة التعليم والتأهيل والتدريب وعدم التسرب.	عدد المستفيدين عن المعاش الضماني (المستفيدين القادرين على العمل وفي سن العمل)	نعم	تحت التنفيذ	11%
تطوير الآليات والإجراءات لتمكين ذوي الإعاقة القادرين على العمل	برنامج استراتيجي وطني تسعى الوزارة من خلاله إلى تشجيع توظيف وعمل الأشخاص ذوي الإعاقة (القادرين على العمل) في القطاع الخاص وتمكينهم من الحصول على فرص عمل لائقة تتناسب مع القدرات والمؤهلات وتتماشى مع حال الإعاقة، مع التركيز على أهمية الحصول على الخدمات التيسيرية المساندة للقيام بالمهام الوظيفية، وأهمية تهيئة بيئات العمل لتكون مساندة لتسهيل القيام بمهام ومتطلبات الوظيفة. حيث ستشمل المبادرة 3 مسارات عمل تتضمن التالي: 1. وضع استراتيجية وطنية لذوي الإعاقة. 2. تعديل نظام المعوقين واللائحة التنفيذية. 3. تطوير الآليات والإجراءات لتمكين ذوي الإعاقات القادرين على العمل.		نعم	تحت التنفيذ	97%
تطوير مسارات وبرامج تأهيلية منتهية بالتوظيف للأيتام من ذوي الظروف الخاصة	تأهيل الأبناء الأيتام (ذكور- إناث) لسوق العمل منذ سن مبكرة. وصقل مهاراتهم في الاندماج في بيئة عمل جيدة وخلق فرص وظيفية (عمل) جديدة لتدريبهم وتطويرهم لتحديات العمل.		نعم	تحت التنفيذ	0%
الحلول الصحية لمستفيدي الضمان الاجتماعي	إيجاد حلول لتأمين العلاج لجميع مستفيدي الضمان مما يساهم بشكل كبير في الاندماج المجتمعي والاستقرار		لا	البدء	0%

● البدء ● مرحلة التخطيط ● تحت التنفيذ ● مكتمل ● معلق

إنجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

الهدف الاستراتيجي | تحويل شريحة من مستفيدي الوزارة من متلقين للمساعدة إلى منتجين (تمكين)

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
تطوير الاليات لتمكين النساء من الفئات الهشة من البرامج التأهيلية المنتهية للتوظيف	تصميم برامج تأهيلية منتهية بالتوظيف لمستفيدات الضمان الاجتماعي القادرات على العمل على عدة مسارات بما يشمل: برامج تأهيلية: يكون من خلال استقطاب الراغبات في العمل وفرزهن بناء على القدرات والمهارات لتحديد الاحتياجات الهامة بناء على الميول والاتجاهات لدى كل مستفيدة، وبرامج توظيفية - تمكين المستفيدة وظيفياً. كما تتكامل هذه المبادرة مع البرامج التدريبية في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وصندوق الموارد البشرية لتمكين النساء من الفئات الهشة.	عدد المستفيدين عن المعاش الضماني (المستفيدين القادرين على العمل وفي سن العمل)	نعم	مرحلة التخطيط	5%
تطوير مشاريع انتاجية للأسر الضمانية القادرة على العمل	تنمية فئات المجتمع الهشة من خلال تقديم برامج تأهيلية وتمويلية لدعم المشاريع الصغيرة للأسر المحتاجة والتي تمتلك المهارة والرغبة. حيث تستهدف هذه البرامج فئات النساء من الأعمار 37 سنة فما فوق بهدف تمكينهن ووضعهم على مسارات تنمية		نعم	تحت التنفيذ	31%
تطوير برامج لمتابعة التحصيل الأكاديمي و التعليم المهني	متابعة التحصيل العلمي لأبناء الوزارة الأيتام من ذوي الظروف الخاصة في التعليم العام بالإضافة إلى مستفيدين الضمان والتابعين في سن التعليم لرفع مستوى التحصيل لديهم وتحقيق النجاح الحقيقي لهم. والتوجيه السليم لمن يعانون من صعوبات تعلم أو انخفاض في القدرات العقلية للمسارات الصحيحة نحو التعليم المناسب لهم. و القيام بالحد من التسرب التعليمي ومن خلال هذه المبادرة يتم تقييم المستفيد من الناحية التعليمية ومدى قدرته في الاستمرار في التعليم أو توجيهه إلى التعليم المهني لتهيئته لسوق العامل. كما تتكامل هذه المبادرة مع البرامج التدريبية في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وصندوق الموارد البشرية لتمكين الطلاب من الفئات الهشة.		نعم	تحت التنفيذ	27%
تعديل نظام ولائحة الضمان الاجتماعي	دراسة و مراجعة نظام الضمان الاجتماعي وتطويره بناء على التوجهات الاستراتيجية الحالية لضمان تحفيز الفئات المستفيدة القادرة على العمل وتحفيز التابعين على مواصلة التعليم والتأهيل والتدريب وعدم التسرب.		نعم	تحت التنفيذ	11%

أهم ما تم إنجازه لتحقيق الهدف

1. تم تحديد أهداف ومعايير برنامج التمكين وتحديات الفئات المستهدفة.
2. حوكمة البرنامج والهيكل التنظيمي والأدوار والمسؤوليات.
3. تم تحديد أعضاء اللجنة وآلية اتخاذ القرارات.
4. تم تطوير منهجية ومراحل تنفيذ البرامج والمشاريع في التمكين.
5. تم إعداد خطة التواصل وآلية التصعيد.
6. تم إعداد نموذج تقرير قياس مؤشرات الأداء.
7. تم تحديد معايير الفئة المستهدفة بالتمكين وتقسيمها إلى فئات تمهيداً لتقديم التمكين المناسب لها من قبل الجهات الداعمة (مثال: بنك التنمية الاجتماعية، صندوق تنمية الموارد البشرية).
8. تم تطوير جميع الإجراءات الخاصة بالأيتام ويتم العمل حالياً على التطبيق التجريبي للإجراءات في احد دور رعاية الأيتام.

الهدف الاستراتيجي | توجيه الجهود لتأمين السكن اللائق لمستفيدي الضمان الاجتماعي الأشد حاجة للسكن

المشاريع	الوصف	مؤشرات الأداء الرئيسية	التحول الوطني	حالة المشروع	نسبة الإنجاز
تطوير قاعدة بيانات متكاملة تربط جميع الجهات المعنية	إيجاد قاعدة بيانات متكاملة من خلال الربط الإلكتروني مع الجهات الخارجية ذات العلاقة وذلك لغرض الوصول إلى أعلى درجات الدقة في عمليات فرز المستفيدين الأشد حاجة للسكن بناء على المعايير التي سوف يتم إقرارها . كما تهدف قاعدة البيانات إلى رصد جميع المساعدات التي يتلقاها مستفيدي الضمان الاجتماعي من الجمعيات الخيرية في مجال السكن. بحيث يتسنى للوزارة تحديد حالة هذه الشريحة بدقة وتوجيه المساعدة للأكثر استحقاقاً لها بهدف حل هذه المشكلة من جذورها.	نسبة الذين لا يتوفر لهم مسكن ملائم من مستفيدي الضمان الأكثر حاجة	نعم	تحت التنفيذ	85%
تشريع استخدام أموال الزكاة لصالح إسكان ذوي الدخل المنخفض	إصدار فتوى شرعية من هيئة كبار العلماء لتخصيص نسبة من أموال الزكاة والدخل لتمويل مشاريع الإسكان الخيري المقترحة في المبادرات		نعم	تحت التنفيذ	75%
مجلس لتنسيق جهود الأطراف ذات العلاقة المؤثرة في حل مشكلة إسكان شريحة الأشد حاجة من مستفيدي الضمان الاجتماعي	إنشاء مجلس تنسيقي مكون من الأطراف التالية: وزارة الإسكان، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ، وزارة التجارة، القطاع الخاص و المؤسسات المانحة و ذلك لغرض تنسيق و توحيد الجهود الموجودة في خدمة الشريحة الأشد حاجة من مستفيدي الضمان الاجتماعي		نعم	تحت التنفيذ	74%

البدء مرحلة التخطيط تحت التنفيذ مكتمل معلق

الهدف الاستراتيجي | توجيه الجهود لتأمين السكن اللائق لمستفيدي الضمان الاجتماعي الأشد حاجة للسكن

أهم ما تم إنجازه لتحقيق الهدف

1. وضع معايير للفئة الأشد حاجة للسكن من مستفيدي الضمان الاجتماعي والخروج بقائمة المئة ألف الأشد حاجة للسكن (بيانات المستفيد، مستوى الحاجة، والمنطقة الجغرافية).
2. تم الحصول على فتوى استخدام أموال الزكاة لصالح السكن، مما سوف يسهم في توفير حلول تمويلية لصالح إسكان الفئة الأشد حاجة من مستفيدي الضمان الاجتماعي.
3. تم العمل على تصميم اتفاقية تجمع الأطراف الثلاثة المسؤولة عن تنفيذ المبادرات (وزارة العمل و التنمية الاجتماعية – وزارة الإسكان – وزارة التجارة) متضمنة جميع المسؤوليات و الأدوار المنوطة بكل طرف.
4. ما تم إنجازه أعلاه يتيح لوزارة الإسكان إتمام البرنامج وتوفير 100,000 وحدة سكنية، حيث أن دور وزارة العمل والتنمية يكون مكتمل بتوفير امکانات أعلاه لتحقيق الهدف.

البرامج المقدمة من الوكالة

البرنامج	الوصف	حالة البرنامج (فعال أم لا)
إعانات مالية للأشخاص ذوي الإعاقة	يهدف البرنامج الى الدعم المالي الخاصة بذوي الإعاقة لتلبية احتياجاتهم من خلال مبلغ شهري : A23 : 1,666 ريال B23 : 1,666 ريال A24 : 833 ريال B24 : 333 ريال	مفعّل
برنامج السيارات المجهزة للأشخاص ذوي الإعاقة	يهدف البرنامج الى تقديم سيارة جاهزة لأولئك الذين يعانون من الشلل الرباعي، شلل ثلاثة أطراف، أو الشلل النصفي من خلال توفير الدعم المالي	معلق
الأجهزة الطبية المعينة للأشخاص ذوي الإعاقة	يهدف البرنامج إلى توفير المعدات الطبية للأشخاص ذوي الإعاقة مثل: كرسي متحرك، كرسي كهربائي، سرير كهربائي، مشايات، رافعات. من خلال توفير الدعم المالي لذوي الإعاقة.	مفعّل
إعانات الأسر الكافلة للأيتام	يهدف البرنامج الى توفير الدعم المالي لمساعدة الأسر الحاضنة في تلبية احتياجات الأيتام من خلال المبلغ الشهري: 2000 ريال للأيتام أقل من 6 سنوات و3000 ريال للأيتام أكثر من 6 سنوات	مفعّل
المكافآت الشهرية وخلال العيد للأيتام في المراكز	يهدف البرنامج الى الدعم المالي لمساعدة الأيتام من خلال الدفع الشهري: مرحلة ما قبل المدرسة: 200 ريال ابتدائي: 500 ريال متوسط: 700 ريال ثانوي: 900 ريال جامعة: 1200 ريال	مفعّل
إعانة زواج الأيتام	يهدف البرنامج إلى مساعدة الأيتام المتزوجين (ذكور وإناث) داخل الدور أو خارجها ودعمهم مالياً بمبلغ وقدره (60 ألف ريال للصرف منها على تكاليف الزواج)	مفعّل

انجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

البرامج التي تقدمها الوكالة

البرنامج	الوصف	حالة البرنامج (فعال أم لا)
مكافأة نهاية الاحتضان	يهدف البرنامج الي مكافأة الأسر الكافلة بعد نهاية احتضان الأيتام بمبلغ وقدره (20) الف ريال تقديرا لاحتضانهم ورعايتهم للأيتام .	مفعّل
المكافآت الشهرية وخلال العيد للمسنين في المراكز	يهدف البرنامج الى توفير بدل لكبار السن في المراكز لتلبية الاحتياجات الشخصية الصغيرة الخاصة بهم من خلال مبلغ 200 ريال شهريا , كسوة عيد الفطر 400 ريال, كسوة عيد الأضحى 400 ريال كسوة الصيف 1000 ريال, كسوة الشتاء 1000 ريال	مفعّل
أشخاص ذوي الإعاقة: الرعاية الكاملة في المراكز (الطبية، وإعادة التأهيل)	يهدف البرنامج الى توفير خدمات الرعاية الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الرعاية الطبية والفيزيائية والعلاج والطب النفسي، والتغذية، وعلاج النطق، المستشار الاجتماعي	مفعّل
أشخاص ذوي الإعاقة : الرعاية المنزلية	يهدف البرنامج الى توفير خدمات الرعاية الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مبادرة مشابهة للرعاية الكاملة (مثل الرعاية الطبية، طبيب العلاج والطب النفسي، التغذية، والمستشار الاجتماعي)، ولكن المستفيدين يقيمون في بيوتهم مع أسرهم ويتلقون الرعاية من الفرق الزائرة	مفعّل
أشخاص ذوي الإعاقة: الرعاية النهارية	يهدف البرنامج الى توفير خدمات الرعاية النهارية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الرعاية الأقل كثافة لذوي الإعاقة الأقل حدة ونقلهم من وإلى ديارهم	مفعّل
خدمات الدعم للأحداث والمتسولين وضحايا العنف الاسري	يهدف البرنامج الى توفير الحماية التدخلية في بعض الحالات وخدمات الدعم بما في ذلك الرعاية والمأوى والغذاء والتمكين، وتقديم المشورة من خلال تقديم الخدمات إلى الأحداث والمتسولين وضحايا العنف المنزلي	مفعّل
الأيتام: رعاية الايتام في الدور الاجتماعية	يهدف البرنامج الى توفير رعاية الايتام في الدور الاجتماعية من خلال تقديم الخدمات اللازمة لهم	قائم

البرامج التي تقدمها الوكالة

البرنامج	الوصف	حالة البرنامج (فعال أم لا)
الرعاية المنزلية للمسنين	يهدف البرنامج الى توفير التأهيل الاجتماعي والطبي، والشخصي، والرعاية النفسية في المنزل لكبار السن في المنزل من خلال الرعاية	مفعّل
رعاية المسنين في المراكز	يهدف البرنامج الى الرعاية المؤسسية لكبار السن غير القادرين على العيش في المنزل أو في أماكن الخدمة من خلال الرعاية الكاملة بما في ذلك المأوى والمأكل والملبس والرعاية الطبية، والرعاية الاجتماعية، والعمل المهني، والأنشطة اللامنهجية	مفعّل
تعليم الأيتام	يهدف البرنامج الى إلحاق الأيتام لدى الاسر الكافلة والدور الاجتماعية في مراحل التعليم العام في المدارس الحكومية	قائم
التأهيل المهني لذوي الإعاقة	يهدف البرنامج الى توفير خدمات التأهيل المهني لذوي الإعاقة من خلال إعادة تأهيل ذوي الإعاقة على أكثر المهن المناسبة التي تتناسب مع قدراتهم	مفعّل
التدريب المهني للأيتام	يهدف البرنامج الى توفير التدريب المهني للأيتام في دور الأيتام والمحتضنين من خلال تدريبات وظيفية	متوقف

انجازات ومشاريع الوزارة حول أهدافها الإستراتيجية

البرامج التي تقدمها الوكالة

البرنامج	الوصف	حالة البرنامج (فعال أم لا)	آخر المستجدات
المعاش الضماني (دعم الدخل)	يهدف البرنامج الى تقديم الدعم المالي الشهري للأشخاص غير القادرين على العمل أو بدون عائل لهم لضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة من خلال المرتب الشهري : 1000 ريال لكل مستفيد 285 ريال سعودي لكل معال	فعال	تم الخروج بتوصيات لتطوير المعاش الضماني واكتمال مشروع تطوير المعاش الضماني والذي يهدف لمقارنة حاجة المستفيد مقابل مبلغ الإعاشة المقدم من قبل الوكالة، وسيتم رفع التوصيات والسلم المقترح بعد الدراسة الشاملة مع هيئة الإحصاء
المساعدات المقطوعة	يهدف البرنامج الى تقديم مساعدة مالية بمقدار 10400 بحد أدنى و 30000 ريال بحد أعلى لمرة واحدة في السنة لمستفيدي الضمان وكل سنتين بحد أدنى لغير مستفيدي الضمان ممن تنطبق عليهم شروط الاستحقاق ، وذلك لمساعدتهم في تحمل الأعباء الحياتية كإيجار المسكن وبعض الخدمات الطبية الطارئة وخلافها	فعال	-
الدعم الغذائي	يهدف البرنامج الى تمكين المستفيدين من تأمين الاحتياجات الغذائية من خلال إعانة مالية تدفع شهريا (مبلغ 84 ريال سعودي)	فعال	
دعم فواتير الكهرباء	يهدف البرنامج الى ضمان استمرارية الكهرباء وتخفيف العبء المالي عن طريق سداد جزء من فاتورة الكهرباء للمستفيدين من خلال الإيداع المباشر في حسابات المستفيدين لدى شركة الكهرباء ، وذلك حسب حجم الأسرة	فعال	تم تحويل المبلغ من سداد الفواتير عن طريق شركة إلى الكهرباء إلى برنامج نقدي من خلال الإيداع المباشر في حسابات المستفيدين البنكي، وذلك حسب حجم الأسرة
الفرش والتأثيث	يهدف البرنامج الى تقديم الأثاث المنزلي الأساسي لمستفيدي الضمان وذلك حسب الاحتياجات الفعلية التي يقرها الباحث الاجتماعي ، ويقدم البرنامج أيضا خدمة الفرش والتأثيث لمشاريع الاسكان الخيرية .	فعال	البرنامج تحت الدراسة لإنشاء إجراءات لرفعها لمعالي الوزير لتحويل إلى برنامج نقدي يخضع للمراقبة ويؤطر بسياسات
الحقيبة والزي الرسمي	يهدف البرنامج الى مساعدة الأسر في شراء الحقائق المدرسية والزي الرسمي لأبنائهم المنتظمين في الدراسة بواقع 120 ريال في الفصل الدراسي	فعال	تم إسقاط التابعين الذين يستلمون مبلغ الإعانة المدرسية من مؤسسة تكافل الخيرية، حيث أن مكافأة مؤسسة تكافل أكبر من دعم الحقيبة والزي المدرسي

البرامج التي تقدمها الوكالة

البرنامج	الوصف	حالة البرنامج (فعال أم لا)	آخر المستجدات
القروض الإنتاجية المدرة للدخل (بنك التنمية الاجتماعية)	يهدف هذا البرنامج الى تقديم قروض للرياديين والراغبين في ممارسة العمل الحر من شباب وفتيات الوطن ، وفي عام 2016 تم اعادة هيكلة هذه القروض ومراجعة الضوابط واللوائح الخاصة بها بهدف تيسير وتسهيل تقديم الخدمات للطامحين لبدء اعمالهم الخاصة بهم، وبما يتوافق مع توجه البنك الجديد في تقديم القروض متناهية الصغر عن طريق باقة متنوعة من البرامج التمويلية (المسار الناشئ ، والمسار ، والاختراع... الخ) . حيث دعم البنك منذ اطلاق البرنامج اكثر من 37 الف مشروع تنموي	فعال	تم تشكيل لجنة مشتركة بين وكالة الضمان وبنك التنمية الاجتماعية لقياس الأثر ومتابعة جميع الطلبات التي تم دعمها وتمكينها
برنامج المساعدة في فواتير المياه	يهدف البرنامج الى ضمان استمرارية وصول الماء الى المستفيدين وتخفيف العبء المالي عن طريق الإيداع الشهري في حسابات المستفيدين البنكية ، وذلك حسب حجم الأسرة	فعال	تم إرسال خطاب لوزارة المياه لنقل الميزانية وتطبيق الأمر السامي رقم 45950 وتاريخ 22 / 9 / 1437 هـ وسيتم إرسال إلحاق لنقل الميزانية لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية
برنامج التعويض عن الكوارث الفردية	قدم البرنامج تعويضا ماليا للمتضررين من الكوارث الطبيعية والطارئة من مستفيدي الضمان ومن غير هم بشروط استحقاق محددة ولا يتجاوز دخله السنوي عن 63000 ريال ، ويشترط ان لا يتجاوز عدد المتضررين اربع حالات لنفس الكارثة فاذا تجاوز ذلك تتولى وزارة المالية اجراءات التعويض. يتم التعويض بنسبة لا تتجاوز 15% من القيمة التقديرية لحجم الضرر وبما لا يتجاوز 30000 ريال ولا يقل التعويض عن 1000 ريال	فعال	هنالك مشروع قائم لتطوير برنامج الكوارث الفردية (مشروع رقم 286) والمشروع معني بتطوير الإجراءات وطريقة الصرف
برنامج تسديد اختبارات القياس	يهدف البرنامج الى تسديد رسوم اختبارات مركز قياس للقبول في الجامعات بواقع اربع اختبارات لكل طالب لتشجيع ابناء الاسر المستفيدة من الضمان للالتحاق بالتعليم الجامعي	فعال	-

الباب الخامس: الخدمات المساندة

- المباني المملوكة والمستأجرة
- المشاريع الإنشائية

المباني المملوكة والمستأجرة

قامت الوزارة بتأمين المباني سواء كانت مملوكة أو مستأجرة للقيام بتنفيذ المهام المناطة بها، وقد بلغ إجمالي عدد المباني المملوكة (515) مبنى، (116) للعمل و(399) للتنمية الإجتماعية. أما المباني المستأجرة فقد بلغت (72) مبنى، (39) للعمل و(33) للتنمية الإجتماعية.

المناطق	التنمية	العمل	الإجمالي
مكة المكرمة	67	17	84
الباحة	12	2	14
الجوف	16	4	20
الحدود الشمالية	10	4	14
الرياض	75	29	104
الشرقية	41	23	64
القصيم	28	9	37
المدينة المنورة	35	8	43
تبوك	16	3	19
جازان	20	3	23
حائل	16	5	21
عسير	44	6	50
نجران	19	3	22
الإجمالي	399	116	515

المباني المملوكة والمستأجرة

جدول رقم الوضع الراهن للمباني المملوكة للدولة والمستأجرة لقطاع العمل والتنمية الاجتماعية (قطاع العمل) للعام المالي 2016م

نوع الاستخدام	اسم المبنى / الموقع	مستأجر	عدد الأدوار	قيمة الإيجار السنوي ريال
اداري	مكتب العمل بمحافظة الشملى	مستأجر	صالة	68,000
اداري	مكتب العمل بمحافظة الحائط	مستأجر	صالة	40,000
اداري	التسوية الودية ببريده	مستأجر	دور	198,000
اداري	الهيئة الابتدائية بالمدينة المنورة	مستأجر	دورين	120,000
اداري	مكتب عمل العيص	مستأجر	صالة	60,000
اداري	مكتب عمل وادي الفرع	مستأجر	صالة	70,000
اداري	الهيئة الابتدائية بينبع	مستأجر	3 ادوار	200,000
اداري	مكتب عمل النماص	مستأجر	دورين	104,500
اداري	الهيئة الابتدائية بنجران	مستأجر	دورين	200,000
اداري	التسوية الودية بابها	مستأجر	شقه	130,000
اداري	استقدام الافراد بالرياض	مستأجر	دورين	198,000
سكن عمال	سكن عمل الوزارة بالرياض	مستأجر	دورين ونص	199,500
اداري	مراكز خدمة هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية بالرياض	مستأجر	دور	30,000
اداري	مراكز خدمة هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية بمكة المكرمة	مستأجر	دور	20,000
اداري	الهيئة العليا بالقصيم	مستأجر	غير متوفر	198,000
اداري	ادارة لجان الفصل في خلافات ومخالفات العمالة المنزلية ببريدة	مستأجر	غير متوفر	198,000
اداري	ادارة لجان الفصل في خلافات ومخالفات العمالة المنزلية بعسير	مستأجر	غير متوفر	130,000
اداري	الهيئة الابتدائية في عسير	مستأجر	غير متوفر	130,000
اداري	مكتب العمل النسوي بالجبيل	مستأجر	دور	198,000

نوع الاستخدام	اسم المبنى / الموقع	مستأجر	عدد الأدوار	قيمة الإيجار السنوي ريال
اداري	مبنى مكتب العمل بالافلاج	مستأجر	دورين	126,500
اداري	فرع مكتب العمل واستقدام الافراد بمخرج 9 بالرياض	مستأجر	دورين	198,000
اداري	مبنى مكتب العمل بفرع النقل	مستأجر	دورين	198,000
اداري	مبنى مكتب العمل بفرع الشفاء	مستأجر	دورين	195,000
اداري	مبنى مكتب العمل بفرع المروة	مستأجر	صالتين	50,000
اداري	مبنى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ببرج غرناطة 5A	مستأجر	برج	22,500,000
مستودع	مستودعات الوزارة بالرياض	مستأجر	مستودعين	494,000
اداري	مبنى الهيئة الابتدائية بوادي الحواسر	مستأجر	غير متوفر	190,000
اداري	مكتب العمل بالقفزة	مستأجر	دورين	55,000
اداري	مبنى الهيئة العليا بجدة	مستأجر	دورين و ملحق	800,000
اداري	فرع وزارة العمل بمنطقة مكة المكرمة	مستأجر	دور	199,000
اداري	مبنى استقدام الافراد بمكة المكرمة	مستأجر	دورين	154,000
اداري	مكتب العمل النسوي بجدة	مستأجر	دور	150,000
اداري	الهيئة الابتدائية بالخبر	مستأجر	دورين و ملحق	70,000
اداري	فرع الوزارة بالمنطقة الشرقية	مستأجر	(45)شقه (6) معارض تجارية	661,000
اداري	مكتب العمل التسوي بحضر الباطن	مستأجر	دور	145,000
اداري	الهيئة الابتدائية بالاحساء	مستأجر	دورين	100,000
اداري	الهيئة الابتدائية بالجوف	مستأجر	دورين	196,000
اداري	الهيئة الابتدائية بعبر	مستأجر	دورين ونص	200,000
اداري	الهيئة الابتدائية بحائل	مستأجر	دورين	199,999

الوضع الراهن للمباني المملوكة للدولة والمستأجرة لقطاع العمل والتنمية الاجتماعية (قطاع التنمية) للعام المالي 2016م

نوع الاستخدام	اسم المبنى / الموقع	مستأجر	عدد الأدوار	قيمة الإيجار السنوي ريال
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بالحنكية	مستأجر	دورين	55,000.00
اداري	المكتب الرئيسي للضمان الاجتماعي بمنطقة القصيم	مستأجر	دورين	650,000.00
اداري	مركز التنمية الاجتماعية بعقيف	مستأجر	دورين	180,000.00
ايوائي	مركز الايواء للعائلات المنزلية بجده	مستأجر	دورين	950,000.00
اداري	فرع الوزارة بمنطقة نجران	مستأجر	دورين	700,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بالليث	مستأجر	دورين	200,000.00
اداري	مركز التنمية الاجتماعية بشروره	مستأجر	دورين	300,000.00
اداري	مركز التنمية الاجتماعية ببيشه	مستأجر	دورين	200,000.00
اداري	مركز التنمية الاجتماعية برجال المع	مستأجر	دورين	300,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي النسوي بمكه	مستأجر	اربع ادوار	800,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي النسوي بغرب الرياض	مستأجر	دورين	588,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بالنماص	مستأجر	دورين	70,000.00
ايوائي	مؤسسة التربية النموذجية بجده	مستأجر	مجمع فلل من دورين	1,634,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بالأموه	مستأجر	دورين	50,000.00
ايوائي	دار التوجيه الاجتماعي بالرياض	مستأجر	دورين	911,497.00
اداري	مركز التنمية الاجتماعية بالقيعية	مستأجر	دورين	160,000.00
ايوائي	دار التربية الاجتماعية للبنات بجده الثانية	مستأجر	دورين	800,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بحداد بني مالك	مستأجر	دورين	120,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بالداير	مستأجر	دورين	150,000.00
ايوائي	وحدة الحماية الاجتماعية بالرياض	مستأجر	دورين	1,062,600.00

نوع الاستخدام	اسم المبنى / الموقع	مستأجر	عدد الأدوار	قيمة الإيجار السنوي ريال
اداري	مركز التنمية الاجتماعية بنجران	مستأجر	دورين	240,000.00
اداري	دار التوجيه الاجتماعية بالمدينة	مستأجر	مجمع فلل من دورين	365,512.00
اداري	مكتب المتابعة الاجتماعية بالمدينة المنورة	مستأجر	ثلاثة ادوار	400,000.00
اداري	مكتب الاشراف الاجتماعي النسائي بمنطقة عسير	مستأجر	دورين	100,000.00
ايوائي	دار الملاحظة الاجتماعية بنجران	مستأجر	دورين	240,000.00
اداري	مركز الرعاية النهارية بحي القدس الرياض	مستأجر	دورين	220,000.00
اداري	فرع الوزارة بمنطقة عسير (المبنى)	مستأجر	اربع ادوار	330,000.00
اداري	فرع الوزارة بمنطقة عسير (الأرض)	مستأجر	اربع ادوار	50,000.00
اداري	دار الملاحظة الاجتماعية بالجوف	مستأجر	دورين	430,000.00
اداري	مكتب مكافحة التسول بحائل	مستأجر	دورين	800,000.00
ايوائي	دار الملاحظة الاجتماعية بالأفلاج	مستأجر	دورين	327,882.50
اداري	دار الملاحظة الاجتماعية بالأفلاج (الأرض)	مستأجر	ارض	50,000.00
ايوائي	دار الملاحظة الاجتماعية بالباحة	مستأجر	دورين	450,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بالعقيق	مستأجر	دورين	70,000.00
ايوائي	مركز التأهيل الشامل بعمر	مستأجر	دورين	500,000.00
اداري	مركز التنمية الاجتماعية بالوجه (الرجالي)	مستأجر	دورين	147,000.00
اداري	مركز التنمية الاجتماعية بالوجه (النسائي)	مستأجر	دورين	73,500.00
ايوائي	دار الملاحظة الاجتماعية بتبوك	مستأجر	دورين	550,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بالخرمه	مستأجر	دورين	90,000.00
ايوائي	مركز رعاية شؤون الخادمت بالرياض	مستأجر	مجمع فلل من دورين	3,150,000.00

الوضع الراهن للمباني المملوكة للدولة والمستأجرة لقطاع العمل والتنمية الاجتماعية (قطاع التنمية) للعام المالي 2016م

نوع الاستخدام	قيمة الإيجار السنوي ريال	عدد الأدوار	مستأجر	اسم المبنى / الموقع
اداري	75,000.00	دورين	مستأجر	مكتب الضمان الاجتماعي بالقحمة
ايوائي	683,100.00	دورين	مستأجر	مؤسسة رعاية الفتيات بالقصيم
اداري	180,000.00	دورين	مستأجر	مكتب الضمان الاجتماعي برباغ
اداري	230,000.00	دورين	مستأجر	مكتب الضمان الاجتماعي النسوي بحائل
اداري	803,000.00	اربع ادوار	مستأجر	مركز التنمية الاجتماعية بالدامم
اداري	700,000.00	دورين	مستأجر	مكتب المتابعة الاجتماعية بأبها
اداري	300,000.00	دورين	مستأجر	مركز التنمية بوادي الدواسر
اداري	600,000.00	دورين	مستأجر	المكتب الرئيسي للضمان الاجتماعي بمنطقة حائل
اداري	372,000.00	دورين	مستأجر	مكتب الضمان الاجتماعي النسوي بالدامم
اداري	42,000.00	دور	مستأجر	مكتب الضمان الاجتماعي بمركز الغازي
اداري	100,000.00	دور	مستأجر	مكتب الضمان الاجتماعي بالصرار
ايوائي	2,248,000.00	مجمع فلل من دورين	مستأجر	مركز التأهيل الشامل بمكة
اداري	150,000.00	دورين	مستأجر	مكتب الضمان الاجتماعي بالفرشه
اداري	350,380.00	دورين	مستأجر	مكتب الضمان الاجتماعي النسوي بتيوك
اداري	700,000.00	دورين	مستأجر	مركز التنمية الاجتماعية بجده
اداري	150,000.00	دورين	مستأجر	مكتب الضمان الاجتماعي بيدمه
ايوائي	250,000.00	دورين	مستأجر	وحدة الحماية الاجتماعية بحائل
اداري	450,000.00	دورين	مستأجر	المكتب الرئيسي للضمان الاجتماعي بمنطقة بيجران
اداري	347,764.00	دورين	مستأجر	المكتب الرئيسي للضمان الاجتماعي بمنطقة عسير
اداري	500,000.00	ثلاثة ادوار	مستأجر	مركز التنمية الاجتماعية بعمر

نوع الاستخدام	قيمة الإيجار السنوي ريال	عدد الأدوار	مستأجر	اسم المبنى / الموقع
اداري	37,400.00	ارض	مستأجر	وحدة الحماية الاجتماعية بالرياض (الارض)
ايوائي	400,000.00	دورين	مستأجر	مركز التأهيل الشامل بالوجه
اداري	22,000.00	دورين	مستأجر	مكتب الضمان الاجتماعي بالرفيعة
ايوائي	1,045,000.00	دورين	مستأجر	دار الحضانه الاجتماعية بالرياض (فلل الربوة)
اداري	150,000.00	دورين	مستأجر	مكتب الضمان الاجتماعي بساجر
اداري	682,000.00	دورين	مستأجر	المكتب الرئيسي للضمان الاجتماعي بمنطقة المدينة المنورة
ايوائي	400,000.00	دورين	مستأجر	دار التربية الاجتماعية للبنات بالمدينة المنورة
ايوائي	1,000,000.00	اربع ادوار	مستأجر	مكتب المتابعة الاجتماعية بالأحساء
اداري	150,000.00	دورين	مستأجر	مكتب الضمان الاجتماعي بميسان
اداري	514,000.00	دورين	مستأجر	مكتب المتابعة الاجتماعية بالخرج
ايوائي	1,976,240.00	دورين	مستأجر	دار الحضانه الاجتماعية بعليشة بالرياض
مستودع	1,150,000.00	دورين	مستأجر	مستودعات الوزارة بحي السلي
ايوائي	500,000.00	دورين	مستأجر	وحدة الحماية الاجتماعية بالدامم
اداري	105,825.00	دورين	مستأجر	مكتب الضمان الاجتماعي بالأحساء
اداري	298,130.00	دورين	مستأجر	مركز التنمية الاجتماعية بتيوك
اداري	200,000.00	دورين	مستأجر	المكتب الرئيسي للضمان الاجتماعي بمنطقة جازان
اداري	800,000.00	دورين	مستأجر	مكتب الضمان الاجتماعي النسوي بشرق الرياض
اداري	1,200,000.00	اربع ادوار	مستأجر	مكتب مكافحة التسول بمكة المكرمة
ايوائي	440,000.00	دورين	مستأجر	مركز التأهيل الشامل بتيماء
اداري	195,000.00	دورين	مستأجر	مركز التنمية الاجتماعية بالعلد

الوضع الراهن للمباني المملوكة للدولة والمستأجرة لقطاع العمل والتنمية الاجتماعية (قطاع التنمية) للعام المالي 2016م

نوع الاستخدام	اسم المبنى / الموقع	مستأجر	عدد الأدوار	قيمة الإيجار السنوي ريال
ايوائي	دار الملاحظة الاجتماعية بحفر الباطن	مستأجر	دورين	480,000.00
اداري	مركز التنمية الاجتماعية بمكة المكرمة (ملحق)	مستأجر	اربع ادوار	400,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بالباحة	مستأجر	دورين	200,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بالمجاردة	مستأجر	دورين	130,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بطريف	مستأجر	دورين	250,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بالعاصمة المقدسة	مستأجر	اربع ادوار	750,000.00
اداري	مركز التنمية الاجتماعية بمكة المكرمة	مستأجر	اربع ادوار	450,000.00
اداري	فرع الوزارة بمنطقة الجوف	مستأجر	ثلاثة ادوار	475,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي ببرجل المع	مستأجر	دورين	300,000.00
اداري	مكتب المتابعة الاجتماعية بتبوك	مستأجر	دورين	461,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بفرسان	مستأجر	دورين	130,000.00
ايوائي	دار الحضانة الاجتماعية بالقصيم	مستأجر	دورين	500,000.00
ايوائي	مركز التأهيل الشامل بعفيف	مستأجر	دورين	467,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بالسلييل	مستأجر	دورين	180,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي النسوي بنجران	مستأجر	دورين	400,000.00
ايوائي	وحدة الحماية الاجتماعية بأبها	مستأجر	دورين	500,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بنفي	مستأجر	دورين	70,000.00
اداري	مركز التنمية الاجتماعية بتره	مستأجر	دورين	130,000.00
ايوائي	دار الملاحظة الاجتماعية بحفر الباطن	مستأجر	دورين	480,000.00
اداري	مركز التنمية الاجتماعية بمكة المكرمة (ملحق)	مستأجر	اربع ادوار	400,000.00
الاجمالي				55,244,528.50

نوع الاستخدام	اسم المبنى / الموقع	مستأجر	عدد الأدوار	قيمة الإيجار السنوي ريال
ايوائي	مؤسسة التربية النموذجية بأبها	مستأجر	اربع ادوار	200,000.00
ايوائي	مكتب المتابعة الاجتماعية بالدمام	مستأجر	اربع ادوار	630,828.00
ايوائي	دار التربية الاجتماعية للبنات بجده	مستأجر	مجمع فلل من دورين	1,815,000.00
ايوائي	مؤسسة رعاية الفتيات بالباحة	مستأجر	اربع ادوار	428,870.00
ايوائي	مؤسسة رعاية الفتيات بحائل	مستأجر	ثلاثة ادوار	750,000.00
ايوائي	دار التربية الاجتماعية للبنين بجازان	مستأجر	دورين	350,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي برنيه	مستأجر	دورين	120,000.00
اداري	مركز التنمية الاجتماعية بالطائف	مستأجر	دورين	300,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بصامطة	مستأجر	دورين	200,000.00
اداري	مركز التنمية الاجتماعية بخميس مشيط	مستأجر	ثلاثة ادوار	650,000.00
ايوائي	دار الملاحظة الاجتماعية بعمر	مستأجر	دورين	700,000.00
اداري	فرع الوزارة بمنطقة الباحة	مستأجر	دورين	450,000.00
ايوائي	دار الحضانة الاجتماعية بجده	مستأجر	مجمع فلل من دورين	1,400,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بطبرجل	مستأجر	دورين	190,000.00
ايوائي	دار التربية الاجتماعية للبنات بعنيزه	مستأجر	مجمع فلل من دورين	800,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي النسوي بالمدينة	مستأجر	دورين	250,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي النسوي بجازان	مستأجر	دورين	200,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي ببغعاء	مستأجر	دورين	80,000.00
ايوائي	دار الملاحظة الاجتماعية بالقربات	مستأجر	دورين	315,000.00
اداري	مكتب الضمان الاجتماعي بأضم	مستأجر	دورين	180,000.00

المشاريع الإنشائية

ملخص المشاريع عقود المشاريع الموقعة وسير العمل فيها للعام المالي 2016م

البيان	قطاع التنمية	قطاع العمل	الاجمالي
عدد المشاريع	39	16	55
اجمالي قيمة المشاريع	852,959,862.39	296,658,966	1,149,618,828.09
عدد المشاريع التي تم تخفيضها	25	14	39
عدد المشاريع التي تم الغائها	14	2	16
قيمة الوفورات	334,881,666.94	68,926,909	403,808,575.94
نسبة المشاريع التي تم تخفيضها	%64	%88	-
نسبة المشاريع التي تم الغائها	%36	%13	-
نسبة الوفورات	%39,26	%23,23	35,13%

تم تناول تفاصيل الخدمات المساندة التالية في ملحقات الباب الخامس*

ملحق أ . خدمة العملاء

ملحق ب . العلاقات الدولية

ملحق ج . الخدمات الإلكترونية وتقنية المعلومات

ملحق د . اتفاقيات الشراكات الاستراتيجية

الباب السادس :

الجهات التي يرأس مجلس إدارتها الوزير

يرأس وزير العمل والتنمية الاجتماعية مجلس إدارة 10 جهات: المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم»، بنك التنمية الاجتماعية، إزاء المؤسسة الخيرية لرعاية الإيتام، الصندوق الخيري الاجتماعي، جائزة الأميرة صيته بنت عبدالعزيز للتميز في العمل الاجتماعي، الاستراتيجية الوطنية للإتماء الاجتماعي، هيئة الأوقاف، صندوق تنمية الموارد البشرية، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

بناء على قرار مجلس الشورى رقم (141/58) و تاريخ (30/1/1438هـ) تم تضمين معلومات عن الجهات التي يرأس مجلس إدارتها وزير العمل و التنمية الاجتماعية موضحا فيها الإنجازات والصعوبات لهذه الجهات ماعدا تلك التي ترفع تقاريرها السنوية للمقام السامي بشكل مستقل و هي : بنك التنمية الاجتماعية ، صندوق تنمية الموارد البشرية ، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، لذلك سيتم عرض ملخص إنجازات بقية الجهات

أهم الإنجازات للمركز:

- دعم البحوث الاجتماعية المتخصصة (داعم).
- تأهيل الباحث الاجتماعي المتميز (باحث).
- التأليف والترجمة.
- تأسيس المجلس التنسيقي لمراكز البحوث الاجتماعية.
- مساندة اتخاذ القرار (مساند).
- رصد القضايا والاحتياجات الاجتماعية (راصد).
- الشراكات والتعاون (تواصل).
- تطوير البيئة الإلكترونية وقواعد المعلومات المجتمعية.

التحديات التي تواجه المركز

1. تطوير إستراتيجية المركز نظرا للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية الجديدة في المملكة العربية السعودية، وإطلاق رؤية المملكة (2030)، ودمج وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية في وزارة واحدة هي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
2. تطوير تنظيم المركز الذي وافق عليه مجلس الوزراء وذلك لضعف توافق أهداف التنظيم الحالي مع استراتيجية المركز لتشمل الأبحاث والدراسات في مجالات العمل والتنمية الاجتماعية الحالية والمستقبلية، وليكون بيت خبرة اجتماعياً متميزاً يسهم في تحقيق رؤية المملكة (2030).
2. أهمية انتقال المركز إلى مقر جديد يفي باحتياجات المركز الحالية والمستقبلية، نظرا لوجود المركز حالياً في فيلا صغيرة مستأجرة داخل حي سكني، تفتقر إلى العدد الكافي من المكاتب، والبنية التحتية التي تساعد على انطلاق أعمال وأنشطة المركز.
4. توجه المركز نحو تأسيس وحدة البيانات الضخمة (Big Data): وهو توجه نحو التحليل النوعي للبيانات، يتمكن المركز من خلاله من تحليل البيانات التي تجمع من وسائل التواصل الاجتماعي، والبيانات الإدارية والديمقراطية، لاكتشاف أي مشكلة أو ظاهرة مجتمعية ورصد اتجاهها.

المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام "إخاء"



المؤسسة الخيرية
لرعاية الأيتام

تقدم "إخاء" خدماتها لأكثر من 2055 يتيمًا ویتیمه من الأيتام ذوي الظروف الخاصة (مجهولي الأبوين) من خلال 10 فروع في: الرياض، مكة المكرمة، المدينة المنورة، جدة، الدمام، حائل، القصيم، أبها، شقراء، جازان، بالإضافة إلى الفروع النسائية: الرياض، جدة، والدمام.

الخدمات :

• توفير السكن

توفر "إخاء" السكن الملائم لأبنائها العزاب في كافة فروعها العشرة، مدعمة بتوفير مديرين ومشرفين على الوحدات السكنية (النموزجية، والعادية).

• التدريب والتوظيف

نفذت "إخاء" عدداً من البرامج التدريبية والتطويرية لتأهيل الأبناء للدخول إلى سوق العمل، وتأمين الوظائف الملائمة بحسب المؤهلات العلمية والقدرات، وكلفت ميزانية التدريب والتوظيف لعام 1437 هـ مبلغ 894,304 ريالاً

إحصائية توفير السكن لعام 2016م

م	الخدمة	العدد
1	استحداث وحدات سكنية	33 وحدة سكنية
		14 بيتاً نموذجياً 19 شقة
3	تجديد إيجار وحدات سكنية	71 وحدة سكنية

إحصائية التدريب والتوظيف لعام 1437 هـ

م	الوصف	الإجمالي
1	عدد الأبناء الذين تم تدريبهم	38
3	عدد الأبناء الذين تم توظيفهم	69

• التعليم

تسعى إزاء إلى تمكين الأيتام تعليمياً وحثهم على مواصلة تحصيلهم الدراسي.

إحصائيات دعم برنامج التعليم لعام 1437 هـ

م	البند	الإجمالي
1	رسوم دراسية للتعليم العام	ريال 1,210,033
3	مكافأة دراسية للمنتظمين بالتعليم	ريال 3,006,925
3	دعم المبتعث	ريال 349,302

• الدعم النفسي والاجتماعي

تم العمل على تأسيس وحدات متخصصة للدعم النفسي والاجتماعي بدءاً من فرع الرياض ويجري العمل على بقية الفروع.

• الشراكات

عملت "إزاء" على إبرام عدد من الشراكات والاتفاقيات مع كافة الجهات (القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والقطاع الثالث، والمجتمع) لتوفير أفضل الخدمات للأيتام وتنويع وزيادة مصادر الدعم، وقد بلغت إجمالي الشراكات 38 شراكة.



الصندوق الخيري الاجتماعي

لمحة عن الصندوق

التأسيس

تأسس الصندوق الخيري الاجتماعي بموجب الأمر السامي رقم خ/41362 وتاريخ 1423/10/25هـ مؤسسة خيرية تنموية ذات شخصية اعتبارية مستقلة ومقره الرئيس في مدينة الرياض .

الهدف

يهدف الصندوق إلى العمل على الإنماء الاجتماعي، وبخاصة تحسين معيشة المستهدفين به من خلال أساليب غير تقليدية تقوم على تهيئة المناخ الملائم، وإيجاد فرص عمل تتناسب مع قدرات الأفراد والأسر .

الرؤية

معالجة الفقر في المملكة العربية السعودية وتمكين المواطنين المستحقين للعمل بإنتاجية وإعالة أنفسهم وأسرهم

الرسالة

تعزيز البرامج الاجتماعية المبتكرة عبر تمكين شبكة مترابطة من الشركاء من خلال التمويل الهادف ومساعدة الخبراء ومساندتهم في تحقيق النجاحات

البرامج القائمة

1. المنح التعليمية

الهدف

- أ- رفع المستوى التعليمي لأبناء وبنات الأسر المحتاجة.
- ب- تنمية مهاراتهم في عدد من التخصصات المطلوبة في سوق العمل.
- ج- تحويلهم إلى عاملين منتجين قادرين على إعالة أنفسهم وأسرهم.

المنح التعليمية المقدمة حسب الدرجة العلمية ونوع الجنس :

المنح التعليمية المقدمة	المنح المقدمة		
	بنين	بنات	إجمالي
درجة البكالوريوس	2259	2320	4579
درجة الدبلوم	17186	20813	37999
الإجمالي	19445	23133	42578

2. التدريب والتوظيف

الهدف

برنامج يقوم على تدريب وتوظيف الباحثين عن العمل من السعوديين المستهدفين بنشاط الصندوق ذكوراً وإناً بما يتناسب مع قدراتهم وكفاءاتهم المهنية، وذلك في عدد من التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، من خلال التعاون مع عدد من الجهات الموظفة في القطاع الخاص وفق معايير تراعي نوعية وميزات الوظيفة ومستوى البرنامج التدريبي.

ويتضمن هذا البرنامج مسارين فرعيين ، وهما:

- التدريب المنتهي بالتوظيف | - الدورات التدريبية القصيرة

عدد الطلاب المستفيدين			
البرنامج	بنين	بنات	الاجمالي
الدورات القصيرة	23,348	35,056	58,404
التدريب المنتهي بالتوظيف	9.222	4.267	13.489

3. المشروعات الصغيرة

الهدف: توفير التمويل بصيغة القرض الحسن لأصحاب المشروعات الصغيرة ومشاريع الأسر المنتجة من الفئات المستهدفة للصندوق الخيري الاجتماعي.

نوع التعاون			الهدف	عدد المستفيدين		
		ذكور		إناث	المجموع	
التعاون مع الجمعيات الخيرية			تمويل مستفيدي الجمعيات الخيرية في المناطق النائية والصغيرة لإقامة مشاريع صغيرة ومشاريع للأسر المنتجة	624	930	1554
التعاون مع باب رزق جميل			تمويل الفئات المستهدفة بطرق أكثر احترافية ولمشاريع أكبر	84	125	209
تأهيل وإقراض مستفيدي الضمان الاجتماعي ومن في حكمهم "برنامج خطوة"			تمكين الفئات المستهدفة لنشاط الصندوق من امتلاك مشاريع صغيرة خاصة بهم وتشغيلها، وذلك بتأهيلهم لممارسة العمل الحر وإقراضهم وتقديم الرعاية لهم إسهاماً في إنجاح مشاريعهم، بتمويل كامل من الصندوق الخيري الاجتماعي وبالتعاون مع : <ul style="list-style-type: none">معهد ريادة الأعمال الوطني (إرادة) باعتبارها جهة تأهيل ومتابعة فنيةالبنك السعودي للتسليف والإدخار كجهة إقراض ومتابعة مالية	342	179	521
الإجمالي				1050	1234	2284

البرامج المنفذة لإستراتيجية الابتكار والتمكين في عام 2016م

• برنامج تمكين الأيتام للوحدات السكنية

يهدف البرنامج إلى تمكين الأيتام من تأمين وحدات سكنية تساهم وتساعد في الاستقرار والعيش الكريم للأسرة، وهذا البرنامج يقوم بالشراكة مع جمعية بنیان الخيرية النسائية للتنمية الأسرية، وقد ساهم الصندوق الخيري بمبلغ 15 مليون ريال لتأمين 28 وحدة سكنية لأسر الأيتام للحالات التي تعد الأشد فقراً ، وتقديم دعم بمبلغ مليون ريال من برنامج دعم وتمكين الجمعيات الخيرية.

• مشروع تمكين أبناء الأسر الضمانية للعمل ((تمكين من أجل التنمية))

الهدف : مساندة أبناء الأسر الضمانية في الاعتماد على أنفسهم وتوفير مصدر دخل ثابت لهم يساهم في تحويلهم إلى منتجين قادرين على إعالة أنفسهم وأسرهم.

الآلية: تأهيل أبناء الأسر الضمانية القادرين والراغبين في العمل من خلال مجموعة من البرامج النوعية لمواجهة تحديات سوق العمل. المسح الكامل للوظائف المتاحة والمطلوبة في سوق العمل. إيجاد شراكات بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والأهلية الراغبة في توظيف الوظيف لديها وإكساب طالب العمل من الأسر الضمانية للمعارف والمهارات اللازمة لذلك .

سد احتياجات القطاع العام والخاص بكفاءات وطنية مؤهلة ومدربة وتخفيض معدلات البطالة.

• مشروع تمكين الشركاء

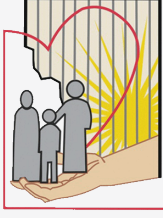
يهدف إلى التعرف على أفضل الممارسات وتبادل الخبرات والمعلومات بما يخدم الرسالة الوطنية المأمولة. وتم التواصل مع المؤسسات والجمعيات الخيرية للحصول على الرؤية والرسالة وأبرز البرامج والأنشطة التي تم تنفيذها بتلك الجهة وأبرز التحديات التي تواجهها في تنفيذ تلك البرامج بالإضافة إلى البرامج والأنشطة في مجال التمكين والابتكارات النوعية .

• مشروع «تحليل الأنظمة والسياسات»

بالشراكة مع منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، ووفقاً لرؤية الصندوق، تم إطلاق مشروع تحليل الأنظمة والسياسات الحكومية ذات الصلة بالحد من العوز، بهدف تحليلها لعمل التوصيات اللازمة لحفظ حقوق المستفيدين منها، باستخدام أفضل المنهجيات العلمية في تحليل الأنظمة والسياسات الاجتماعية، بما يساهم في زيادة أثرها والعائد الاجتماعي منها .

• مبادرة «تمكين 1»

حصر الشركات والفرص الوظيفية بالمملكة، وتعريف الشركاء بوجود فرص وظيفية في شركات التشغيل والصيانة المتعاقدة مع منظومة العمل والتنمية الاجتماعية بعقود طويلة، وتوظيف أبناء الضمان الاجتماعي في كافة مناطق المملكة، مع قياس الأثر بهدف توسيع نطاقها.



تراحم
اللجنة الوطنية لرعاية السجناء
والمفرج عنهم وأسرهم

اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم

• تعريف اللجنة :

لجنة خيرية وطنية ، أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 2 وتاريخ 1/1/1422هـ، القاضي بإنشاء لجنة وطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم يرأسها وزير الشؤون الاجتماعية، وتضم في عضويتها ممثلين عن عدد من الجهات الحكومية والأهلية ذات الصلة بالخدمات المقدمة إلى السجناء والمفرج عنهم وأسرهم .

البرامج الموجهة إلى المفرج عنهم :

- إقامة دورات تدريبية متخصصة ودعم برامج التوظيف والحصول على منح دراسية .
- تقديم مساعدات مالية وعينية .
- إقامة برامج دعوية وثقافية وترفيهية .
- تنظيم رحلات حج وعمرة .
- إنفاذ برنامج للرعاية اللاحقة لمدمني ومتعاطي المخدرات بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات.
- التنسيق مع لجان الزواج الجماعي لإدراج المفرج عنهم وأفراد أسر السجناء ضمن المستفيدين من البرنامج.

البرامج الموجهة إلى الأسر:

- المساهمة في دفع إيجارات المنازل .
- المساهمة في تكاليف الخدمات (كهرباء ، مياه ، هاتف) .
- تقديم مساعدات نقدية .
- تقديم مساعدات عينية عبارة عن مواد غذائية وملابس وأجهزة كهربائية وسواها.
- تنفيذ برامج للأسر المنتجة .
- تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية لمن يحتاج إليها من أفراد أسر السجناء.
- تنفيذ برنامج شامل للرعاية التربوية والتعليمية لأبناء وبنات أسر السجناء.

البيان	العدد
عدد الأسر التي تم تحويلها لأسر منتجة	183
إجمالي تكلفة ما صرف من مساعدات عينية	7,911,622
عدد معاملات التعقيب للسجناء	4209
عدد الفعاليات المنفذه داخل السجون ودور الملاحظة ومؤسسات رعاية الفتيات	66
إجمالي ما صرف من مساعدات مالية	43,317,109
إجمالي مبالغ السداد عن المدينين	12.251.232
عدد الحالات المستفيدة من المحامين المتطوعين	78

عدد من تم تدريبهم	
رجال	نساء
584	301
عدد من تم توظيفهم	
رجال	نساء
448	265

عدد الحالات التي ترعاها اللجنة :

- تقدم اللجنة خدماتها لجميع نزلاء السجون ، كالتعقيب على معاملاتهم ، وتوفير محامين متطوعين ، وسداد الديون البسيطة ، ودعم برامج الإصلاح والتأهيل لما يقارب 40.000 سجين .
- كما ترعى قرابة 9 آلاف أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم ، وتقدم خدماتها في التدريب والتوظيف لكل من يحتاج إليها من المفرج عنهم .

المستفيدون من برنامج المساهمة في سداد إيجارات المساكن بواقع 10.000 ريال لكل أسرة	
عدد الأسر المستفيدة	إجمالي مبالغ الإيجار
600	6.000.000 ريال
المستفيدون من رحلات الحج والعمرة من الأسر والأفراد	
رحلات الحج	رحلات العمرة
187	650
المستفيدون من مساعدات الزواج ذكوراً وإناثاً	
الذكور من المفرج عنهم وأفراد أسر السجناء	الإناث من المفرج عنهم وأفراد أسر السجناء
32	7

مشروع السداد الالكتروني لفواتير الكهرباء لأسر السجناء		
عدد الأسر المستفيدة	متوسط مبلغ الفاتورة	إجمالي المبالغ
1850	400 ريال	740.000 ريال
المستفيدون من برامج الرعاية النفسية والاجتماعية والصحية		
الرعاية النفسية	الرعاية الاجتماعية	الرعاية الصحية
87	255	486



جائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز للتميز في العمل الاجتماعي

منجزات جائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز للتميز في العمل الاجتماعي :

- أقيمت حتى الآن أربع دورات للجائزة، وتم تقسيم الجوائز في كل دورة في ثلاثة فروع هي: جوائز الجهات الداعمة، وجوائز مشروعات المستهدفين، وجوائز الأبحاث والدراسات التطبيقية.
- أقيمت الدورة الأولى للجائزة في عام 1434هـ/2013م، وكان عنوانها (التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة والشباب من الفئات متدنية الدخل)، وفاز بالجائزة (7) مبادرات قدمتها سبع جهات داعمة، وفاز بالفرع الثاني (7) مشروعات من الفئة المستهدفة، بينما حبت الجائزة في الفرع الثالث.
- أقيمت الدورة الثانية للجائزة في عام 1435هـ/2014م، وكان موضوعها (التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمطلقات والأرامل والمعلقات)، وفاز بالفرع الأول (8) مبادرات من ثمان جهات داعمة، وفاز بالفرع الثاني (30) مشروعاً لثلاثين امرأة، منها (21) فازوا بالجائزة و(9) مشروعات بمكافآت تشجيعية، وفاز بالفرع الثالث دراستان.
- أقيمت الدورة الثالثة للجائزة في عام 1436هـ/2015م، وكان عنوانها (التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة)، وفاز بالجائزة (9) مبادرات قدمتها جهات داعمة، وفاز بالفرع الثاني (11) فرداً من الفئة المستهدفة، بينما حبت الجائزة في الفرع الثالث.
- نالت الجائزة سمعة طيبة في الأوساط الاجتماعية والخيرية رغم حداثتها نظراً لما تميزت به من مميزات، من أهمها:
 1. الرئاسة الفخرية من خادم الحرمين الشريفين لمجلس أمناء المؤسسة.
 2. حجم الجوائز السنوية التي تقدمها المؤسسة.
 3. الفئات المستهدفة للجائزة.
 4. الانتشار الجغرافي للجائزة.
 5. تغطي الجائزة ثلاثة أبعاد تتكامل لدعم الفئات المحتاجة.

أعمال الجائزة في عام 1437/1438 هـ/ 2016م:

- أقامت الجائزة الدورة الرابعة للجائزة في عام 1437 هـ/ 2016م، وكان عنوانها (التمكين الاجتماعي والاقتصادي لكبار السن)، وقد تم -بحمد الله تعالى- إنجاز جميع الأعمال المتعلقة بالدورة التي بدأت باستقبال الطلبات في مرحلتها الأولى (مرحلة التدقيق)، ثم في المرحلة الثانية (مرحلة التقييم العلمي)، ثم في المرحلة الثالثة (مرحلة التحكيم النهائي).
- تمت إقامة حفل توزيع الجوائز في يوم الثلاثاء 1/6/1438 هـ-الموافق 28/2/2017م، في قاعة الأمير سلطان بن عبدالعزيز بفندق الفيصلية، برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين، وبحضور عدد كبير من المسؤولين والمختصين. وقد فاز بالجائزة في دورتها الرابعة ثلاث مبادرات في الفرع الأول (فرع مبادرات الجهات الداعمة) وفاز بها أربعة أفراد في الفرع الثاني (فرع مبادرات الأفراد المتميزين)، كما تم حجب الجائزة في الفرع الثالث (فرع الدراسات والأبحاث والمخترعات)
- وجه مجلس إدارة الجائزة بإعداد إستراتيجية جديدة للجائزة للأعوام القادمة، وتم تكليف فريق من الخبراء والمختصين بإعداد هذا التصور.

الإستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي

الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي

منجزات الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي :

المرحلة الأولى | الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر 1427-1424 هـ :

1. استحداث "برنامج الدعم التكميلي" لسد الفجوة بين الدخل الفعلي للأسر والأفراد والفقراء فقرا مدقعا وخط الفقر، وذلك بحسب دراسات خطوط الفقر المتحركة المعتمدة رسميا في المملكة وبحدود حجم دعم يبلغ (264,000,000) مائتين وأربعة وستين مليون ريال سنوياً.
2. دعم الصندوق الخيري الوطني بمبلغ (300) مليون ريال سنوياً.
3. زيادة المخصصات المقدمة للأيتام ذوي الظروف الخاصة ومن في حكمهم بمبلغ (اثنتين وثمانين مليون) ريال سنوياً.
4. إقامة برنامج باسم "المساعدات الطارئة" للأسر الواقعة تحت خط الفقر المطلق.
5. زيادة مخصصات الجمعيات الخيرية من (100) إلى (300) مليون ريال سنوياً .
6. تخصيص مبلغ مقداره (10) مليار ريال للإسكان الشعبي في مناطق المملكة.
7. زيادة الإعانات المخصصة للمعاقين.
8. زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي.

المرحلة الثانية | الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي 1432-1428 هـ :

أولاً: الضمان الاجتماعي :

1. رفع الحد الأعلى لعدد الأفراد في الأسرة التي يشملها الضمان الاجتماعي من (8) أفراد إلى (15) فرداً وتخصيص مبلغ وقدره مليار ريال لهذا الغرض.
2. تفعيل البرامج المساندة في الضمان الاجتماعي ودعمها.

ثانياً: الرعاية والتنمية الاجتماعية:

1. توسيع الخدمات المقدمة من الرعاية والتنمية الاجتماعية وتطويرها.
2. زيادة مخصص الإعانات التي تقدم للجمعيات الخيرية من الدولة بنسبة (50%) لتصبح سنوياً (450) مليون ريال سنوياً.
3. دعم الجمعيات التعاونية بمبلغ (100) مائة مليون ريال سنوياً.

ثالثاً: بنك التنمية الاجتماعية:

رفع رأس مال البنك السعودي للتسليف والادخار بمبلغ وقدره (20) مليار ريال.

رابعاً: الصندوق الخيري الاجتماعي:

إقامة مشروع (الامتياز التجاري) و (بيت المحترف السعودي) في الصندوق الخيري الاجتماعي، وتخصيص مبلغ وقدره (100) مليون ريال سنوياً لهذا الغرض.

خامساً: وزارة التعليم:

- دعم البرامج المساندة للطلبة المحتاجين في وزارة التربية والتعليم ، لتشمل برنامج (كسوة الشتاء، وكسوة الصيف، والحقيبة المدرسية، ودعم مؤسسة تكافل الخيرية)، وتخصيص مبلغ وقدره (476) مليون ريال سنوياً لهذا الغرض.
- دعم التحاق أبناء الأسر المحتاجة بالجامعات.

سادساً: برامج الإسكان:

1. زيادة ميزانية الهيئة العامة للإسكان بمبلغ (15) مليار ريال.
2. اعتماد بناء (500,000) وحدة سكنية في كافة مناطق المملكة.
3. دعم رأس مال صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي قدره (40) مليار ريال.
4. رفع قيمة الحد الأعلى للقرض السكني من صندوق التنمية العقارية من (300) ألف ريال ليصبح (500) ألف ريال.

سابعاً: التشغيل والأجور:

1. اعتماد صرف مخصص مالي قدره (2000) ريال شهرياً للباحثين عن العمل في القطاعين العام والخاص.
2. تثبيت بدل غلاء المعيشة ومقدارها (15%) ضمن الراتب الأساسي.
3. اعتماد الحد الأدنى لرواتب كافة فئات العاملين في الدولة من السعوديين بثلاثة آلاف ريال شهرياً.

منجزات فريق الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي

أنشطة الفريق في عام 1437/1438هـ-2016م:

أولاً: تحديد منهجية قياس خطوط الفقر:

• تمت متابعة موضوع تحديث الإستراتيجية في المجلس الاقتصادي الأعلى (قبل إلغاء المجلس) لحين الانتهاء منه، وقد صدر الأمر السامي رقم (15301) وتاريخ 25/3/1437هـ بتنفيذ التوصيات المعدة من اللجنة الدائمة بمجلس الوزراء وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء. وقد تضمن الأمر السامي الكريم طلب تحديد منهجية لقياس خط الفقر المطلق، والرفع بها لاعتمادها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخه.

- تم عقد عدة اجتماعات وورشة عمل لبحث آلية تنفيذ الأمر السامي الكريم وبحث تحديث آلية عمل فريق الإستراتيجية.
- تم عقد ورشة عمل لبحث آلية تطوير منهجية قياس خط الفقر المطلق، وحضر الورشة العديد من الجهات المختصة مثل البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية وشركة (Boston Consultation Group (BCG ومصلحة الإحصاءات العامة والمركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية وبعض الأكاديميين والمختصين. وقد تم الانتهاء من إعداد المنهجية المطلوبة والرفع بها للمقام السامي الكريم بالخطاب رقم (1/1/11/11/42928) بتاريخ 22/6/1437هـ، وتمت مناقشتها في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بحضور ممثلين عن الجهات ذات العلاقة، وتم التوقيع على محضر اللجنة بتاريخ 12/3/1438هـ.
- تمت مناقشة المنهجية في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بحضور ممثل الإستراتيجية (الأمين العام) وعدد من ممثلي بعض الجهات ذات العلاقة، وقد تم إقرار محضر اللجنة والتوقيع عليه من الأعضاء في يوم الأحد 19/3/1438هـ.

ثانياً: تحديث رؤية عمل فريق الإستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي:

- تم إعداد تصور تطوير آليات عمل فريق الإستراتيجية، وتم عرضه على الفريق ومناقشته في اجتماع عُقد لهذا الغرض، وقدم أعضاء الفريق بعض الرؤى والمقترحات لتطوير هذا التصور للوصول إلى صيغة نهائية للمقترح.



وزارة العمل
والتنمية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية